

حقوق الإنسان العربي



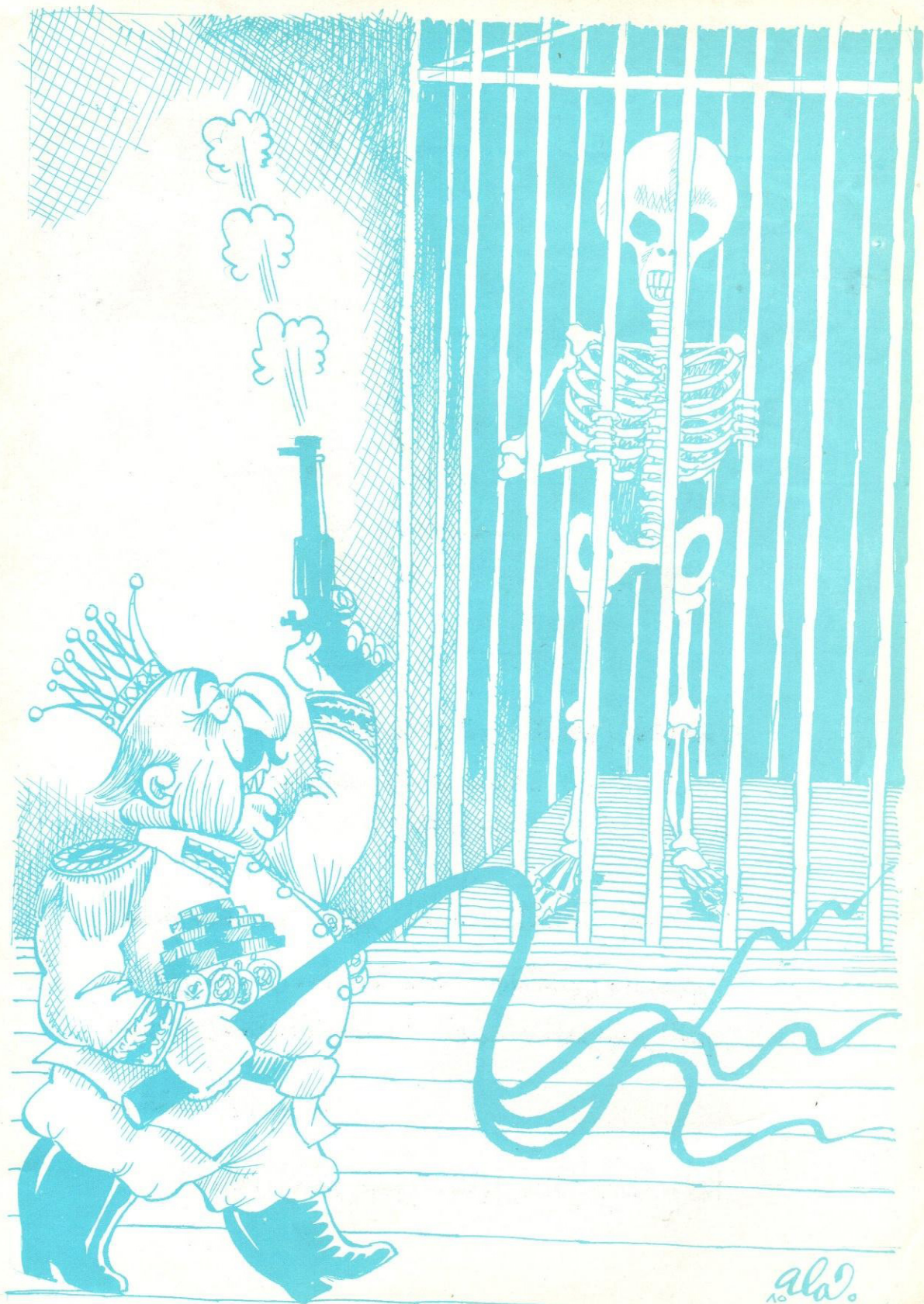
١٥

كتيبا غير دولي
يصدر عن
المنظمة العربية لحقوق الانسان
٣١ أغسطس ١٩٨٥

انتهاكات حقوق الإنسان في الوطن العربي
تونس - المغرب - مصر - السعودية - الكويت - لبنان
سوريا - العراق - الجزائر - الأرض المحتلة

إلتم يستمر عجز الأمم المتحدة ؟
حقوق الإنسان .. بين السلطة .. والتهنيين والجماهير
حول قرارات السلطات الليبية إبعاد العمال العرب من ليبيا
ملف العدد ..

القمع الإسرائيلي .. سجل حافل ومفتوح أبداً.



في هذا العدد

- الام يستمر عجز الأمم المتحدة ؟
بقلم : فتحي رضوان
- حقوق الانسان .. بين السلطة ، والمتقنين ،
والجماهير .
- بقلم : مصطفى طيبه
- حول قرار السلطات الليبية ابعاد العمال العرب
من ليبيا .
- تحقيق : امانى كمال
- انتهاكات حقوق الانسان في الوطن العربي .
 - تونس . المغرب . مصر
 - السعودية . الكويت . لبنان
 - سوريا . العراق . الجزائر . الأرض المحتلة .
- النداء الأخير والأمل المعقود
بقلم : امغاعة محمد
- الى محرر حقوق الانسان العربي .
- من أدب السجون .
- ملف العدد :
- القمع الاسرائيلي .. سجل حافل ومفتوح ابدا
اعداد : ايناس طه
- حقوق الانسان في شهر .
- الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

حقوق الانسان العربي

كتيب غير دورى يصدر عن
المنظمة العربية لحقوق الانسان
١٧ ميدان اسوان ، المهندسين ، الجزة
ج ٠م ٠ع ، ت ٦٦٥٨٢
مكتب جنيف

Arab Organization for Human Rights
P.O. Box 82
1211 Geneva 28, Switzerland
Telex : AOHR - ATLAS 93281 UN

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

ARAB ORGANIZATION FOR HUMAN RIGHTS

رئيس المنظمة :

الأستاذ فتحي رضوان

نائب رئيس المنظمة :

الأستاذ أديب الجادر

الأمين العام للمنظمة :

دكتور سعد الدين ابراهيم

مجلس الأمناء :

- | | |
|-------------|----------------------------|
| (العراق) | الأستاذ أديب الجادر |
| (السودان) | الأستاذ ميرغنى النصرى |
| (سوريا) | الدكتور برهان غليون |
| (لبنان) | الأستاذ جوزيف مفيزل |
| (الكويت) | الدكتور حسن ابراهيم |
| (الكويت) | الدكتورة سعاد الصباح |
| (مصر) | الدكتور سعد الدين ابراهيم |
| (الأردن) | الأستاذ سليمان الحديدي |
| (تونس) | الدكتور طاهر لبيب |
| (الكويت) | الدكتور عبد الله النقيسى |
| (المغرب) | الدكتور على أوامليل |
| (السودان) | الأستاذ فاروق أبو عيسى |
| (مصر) | الأستاذ فتحي رضوان |
| (مصر) | الأستاذ كامل زهيرى |
| (مصر) | الدكتور محمد حلمى مراد |
| (مصر) | الأستاذ محمد فائق |
| (المغرب) | الأستاذ محمد كرم |
| (الأردن) | الدكتور منذر عنبتاوى |
| (فلسطين) | الأستاذ ناجى علوش |
| (فلسطين) | الدكتور هشام شرابى |
| (مصر) | الدكتور يحيى الجمل |
| (المغرب) | الأستاذ عبد الرحمن اليوسفى |

بيانات حول طرد ألوف من العمال العرب من ليبيا

لقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بالدهشة
الممزوجة بالألم العميق الانباء التي جاءت من ليبيا معلنة طرد
ألوف من العمال العرب الذين عملوا في هذه الجارة العربية
الشقيقة وخدموا الشعب الليبي مدة غير قصيرة باخلاص
ومودة .

وقد جاءت هذه الأنباء المحزنة آخر ما تتوقعه المنظمة
وسط احاديث متصلة عن الوحدة الغربية والعمل من أجلها
وتهيئة الأجواء المؤدية لقيامها . وقد زاد من ألم العرب وكل
شخص حريص على حقوق الانسان ولا سيما الانسان العربي
أن العمال المطرودين الذين كانوا يسعون لرزقهم ويؤدون
عملهم على خير وجه قد سلطت عليهم صنوف العذاب وأحيط
طردهم بالمهانة والتحقير . وكما ضاعف ألم المنظمة العربية
لحقوق الانسان أن هذا الذي وقع على مئات الألوف من العمال
العرب لابد أنه أثار شماتة أعداء العرب والعروبة . كما أن
أثر هذا العدوان القاسي سيبقى في نفوس هؤلاء العمال
الأبرياء طويلا . في حين أنهم لم يرتكبوا ذنبا ولم يقترفوا
خطأ . كما سيبقى أثره في نفوس ذويهم والملايين من
أصدقائهم ومواطنيهم ولذلك كله تلج المنظمة العربية لحقوق
الانسان في وجوب ازالة أثر هذه القرارات المفاجئة والظالمة
والمهينة وغير المسبوقة وعلى رد حقوق العمال العرب الذين
تعرضوا للمهانة والأذى والسفر لمعالجة الموقف القاسي
الناشئ من تلك القرارات بقرارات أخرى سريعة تحفظ
للانسان العربي حقه وكرامته .

المنظمة العربية لحقوق الانسان

١٩٨٥/٩/٧

الأمم يستمر عجز الأمم المتحدة؟

بقلم: فنحى رضوان

تحتفل الانسانية كلها بمرور أربعين عاما على ميلاد الأمم المتحدة التي رأت النور في أعقاب المجزرة البشرية الكبرى التي استمرت من أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ حتى منتصف مايو سنة ١٩٤٥ . وقد كانت المنظمة أهلا عزيزا عند أهل الكرة الأرضية قاطبة . فقد فجعوا في عصبة الأمم التي كانت المحاولة الانسانية الأولى لإنشاء جهاز يمنع الحروب ويفض المشكلات الدولية بالمفاوضة ، ويعلم الناس ويدربهم على ممارسة ألوان من التعاون في مجالات العلم والفن والثقافة والبحوث والدراسات ، وتقنين ما تنفق عليه الدول والشعوب في محيط القانون الدولي ، وجعله شرعا سائدا ومؤيدا بمراسم الدولة وقرارات حكوماتها ولكن عصبة الأمم كانت عاجزة منذ اليوم الأول لأن الدول الكبرى لم تكن مستعدة للاعتراف بحقوق الضعفاء من الشعوب الضعيفة المحكومة والأجناس الملونة المضطهدة والطبقات الصغيرة المنبوذة ، وجاءت ألمانيا النازية التي عانت من همالة عصبة الأمم لعدوئها اللدودين بريطانيا وفرنسا ، فأزاحت عصبة الأمم من الوجود .

ولكن ما كادت الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى اجتمعت وفود خمسين دولة في سان فرانسيسكو لتضع ميثاق هيئة جديدة على أنقاض عصبة الأمم ، وقد كانت المنظمة الجديدة مهددة بأن توأد في مهدها كما وؤدت سابقتها عصبة الأمم ، ولكنها بقيت بسبب لا يمت الى السلام ولا الى حرص الأمم المتحدة، فقد استجالت الحرب ، وشعرت القوتان بحاجة كليهما الى منبر والغربي الى القوة النووية أوجد ما يسمى توازن الرعب ، الذي حال دون نشوب حرب عالمية ثالثة وفي ظل هذا التوازن الكريه أمكن أن يمتد عمر الأمم المتحدة فقد استجالت الحرب ، وشعرت القوتان بحاجة كليهما الى منبر يدعوان فيه الى السلام واتهام الجانب الآخر بالتحضير للحرب وبذل الملايين في سبيل التسليح النووي .

ومن ثم فقد كان مستحيلا أن يجد الضعفاء من الشعوب والأفراد نبي
ظل الأمم المتحدة عدلا ولا انصافا ، لأن القوة بقيت القانون النافذ والقنبلة
الذرية والهيدروجينية ومشتقاتهما هي القاضى الذى يفصل بين المتنازعين .
وترتب على هذا الوضع المنافى لحقيقة السلام والأمن والمحافظة على حقوق
الانسان أمران متناقضان : الدعوة الحارة لحقوق الانسان وحق اشعوب
فى تقرير مصيرها ، والانتهاك المتصاعد لهذه الحقوق .

وقد ابتلينا نحن العرب فى عهد الأمم المتحدة بكل المصائب ، فقد
استفتحت الأمم المتحدة نشاطها بقرار تقسيم فلسطين . وفى ظلها وقعت
حرب ١٩٦٧ فى الشرق العربى ، واستولت اسرائيل على كل اراضى فلسطين
العربية ، وفى ظلها تصاعدت حركة انتهاكات حقوق الانسان فى البلاد
العربية . وفى ظلها تم غزو لبنان واحتلال جنوبه وتوالت الكوارث والفواجع
فى تلك المنطقة التى كانت نموذجا رائعا لجمال الطبيعة وتلاقى الحضارات
والثقافات وتوجت تلك المجازر بمذبحة صبرا وشاتيلا ونشبت حرب العراق
وايران ، ثم وصلت الى القمة بفواجع المجاعات فى شرق وغرب أفريقيا .

ولكن كل هذا لا ينزع من قلوبنا ، نحن دعاة حقوق الانسان فى الوطن
العربى ، الأمل فى أن تصبح الأمم المتحدة حقيقة ، ولا شك فى أننا نجد
بعض العزاء فى نشاط هذه المنظمة فى مجالات عديدة غير سياسية مهما
شابها من قصور .

لنتبادل التهانى فى العيد الأربعين للأمم المتحدة ولنضرع الى الله
ليجعل الأمم المتحدة ، أمما متحدة حقا .



حقوق الإنسان بين السلطة، والمتقنين، والجمهور

بقلم: مصطفى طيبة

واشتركي ديمقراطي ، الخ . . .
لكن هذه الخلافات مهما بلغ شأنها
لا تختلف حول قضية حقوق الانسان
العربي ، وبالتحديد الوقوف ضد كافة
مظاهر الاستبداد والظلم . . . من تعذيب
وتنكيل وحرمان من أبسط الحقوق .

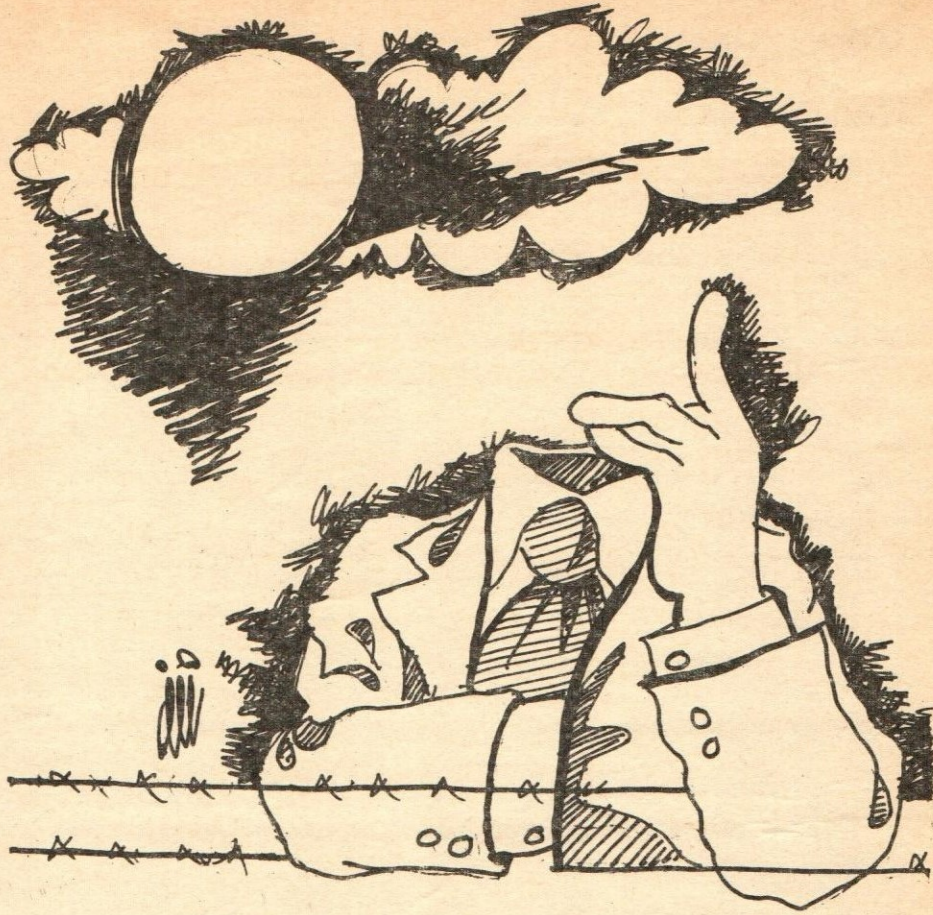
ولان السلطة مهما تفاوتت درجات
استبدادها ، تسعى دائما الى استخدام
« ذهب المعز وسيفه » - كما يقال - مع
المتقنين بصفة خاصة ، والحرص على استقطاب
قطاع منهم لتقديم المبررات « الفلسفية »
و « القانونية » و « القومية » و « التاريخية »
لكل سياسة استبدادية ، فمن الضروري أن
نضع في اعتبارنا هذه الحقيقة ، وأن نتخذ
بشأنها ما يتناسب معها من مواقف .

والواقع أن تراثنا العربي ، ينطوي على
كنوز عظيمة في شتى ميادين العلم والفكر
والأدب . . . وينطوي أيضا على صفحات قائمة
تتعلق بقضية حقوق الانسان ، وعلاقة
المتقنين بالسلطة . فنحن نقرأ عن الخليفة أو
الوزير ، وقد استدعى هذا الفقيه أو ذلك
المحدث أو الشاعر أو من شئت من رجال
الفكر والأدب ، فيأمر بقتله ، أو سجنه ،
أو تعذيبه ، عندما يختلف مع فكره . . . أو
يمنحه الاكياس المليئة « بالدنانير » ويخلع
عليه ما شاء ، عندما يكون هذا المثقف ماهرا
في التعامل مع السلطان .

كتبت من قبل ، وكتب كثيرون غيري ،
حول العلاقة العضوية بين الديمقراطية ،
وقضية الدفاع عن حقوق الانسان . بل أن
الديمقراطية هي الأداة الجوهرية للدفاع عن
الوجود القومي والسياسي والثقافي لأمتنا
العربية . إذ أن الاستبداد السياسي ،
يؤدي في نهاية الأمر ، الى الحكم على جماهير
الامة بالسلبية والعجز ، ومن ثم تصبح
قضية الدفاع عن الوجود القومي ، محصورة
في نطاق الفئة الحاكمة ، وأجهزة الدولة
عندها ، بالاضافة الى أجهزة الاعلام من اذاعة
وصحافة وتلفزيون وكتب الخ . . .

لكن التسليم بالوحدة العضوية بين
الديمقراطية وحقوق الانسان ، لا يعني
استحالة التركيز في هذه المرحلة أو تلك
على أسوأ مظاهر الاستبداد سفورا ، مثل
التعذيب ، والتشريد ، والاعتقال ، وحرمان
الرأي الآخر من التعبير عن نفسه بقدر من
الحرية ، وخلق جبهة واسعة من القوى
الرافضة لهذه الممارسات الاستبدادية .

والهدف من هذا التركيز ، هو تجاوز
الخلافات العميقة بين المتقنين حول مفهوم
الديمقراطية ، وأشكالها ، وسبل تطبيقها .
وهي خلافات تدور بين الاتجاهات المتصارعة
في الميدان السياسي ، بل والعقائدي ،
وتشمل التيارات الليبرالية ، والسلطوية ،
والناصرية ، والماركسية ، واليسارية
المتفاوتة الأشكال ، من يسار قديم وجديد ،



« ان العلم يراد للعمل ، كما أن العمل يراد للنجاة .. فإذا كان العمل مقصورا على العلم ، كان العلم كلا » « أى لا خير فيه » على العالم .. وأنا أعوذ بالله من من علم كلا ، وأورث ذلا ، وصار فى رقبة صاحبه غلا » .
 واحراق أبو حيان لكتبه بنفسه ، بعد أن أصيب بالاحباط نتيجة لظروف عصره ، قد يختلف المؤرخون فى تقويمه .. فاحراق الكتب ظاهرة معروفة .. تقوم بها عادة السلطة المعادية لها .. والخائفة من الأثر العلمى والثقافى لهذه الكتب .. لكن اقدام مثقف وعالم كبير ، لاحراق كتبه بنفسه يعبر عن أخطر مظاهر الاحتجاج والسخط .

ومثلما نقرأ عن شعراء وأدباء النفاق والمديح لسادة السلطة فى ترائنا القديم ، نقرأ أيضا عن مثقفين اختلفوا مع السلطة ، ومع الاجواء السائدة فى عصرهم ، ودفَعوا حياتهم ثمنا لهذا الخلاف ، أو على أقل تقدير تعرضوا لأشد أنواع العذاب .. مثل بشار بن برد ، والمقفع ، وابن حنبل ، والحلاج ، وغيرهم .

بل أن هناك موقفا غريبا اتخذه أحد كبار المثقفين فى مطلع القرن الخامس الهجرى ، أى حوالى سنة ١٠٠٠ ميلادية ، وهو أبو حيان التوحيدي .. عندما أحرق بنفسه كتبه ، وفسر هذا المسلك بقوله

كيف نفسر التفاوت الكبير ، بين مواقف المثقفين من قضايا الديمقراطية ، وحقوق الانسان ، وبين الجماهير العربية ؟ . . هذا السؤال لا تكمن الاجابة عليه في تفاوت الوعي بين الجانبين ، ولا في اعتبار وقف الجماهير أكثر استعصاء على التشخيص والتحليل . . لا سيما عندما تبدو غير مكترثة بما يجرى حولها . . بل تكمن الاجابة الصحيحة عليه ، في عجز المثقفين عن الوصول الى هذه الجماهير وتوعيتها .

فالجماهير العربية التي تتحرك بسرعة ، وتسقط أشد النظم الاستبدادية - كما حدث في السودان مؤخرا - قادرة أيضا على التحرك الفعال دفاعا عن حقوق الانسان .

وإذا كانت الضغوط الاقتصادية ، والقضية الوطنية ، هما أكبر محرك لهذه الجماهير طوال التاريخ القديم والحديث لامتنا العربية ، فإن مسئولية المثقفين المتزمنين بقضية حقوق الانسان ، هو شرح العلاقة بين قضايانا الوطنية والاقتصادية والقومية ، وقضية الديمقراطية وحقوق الانسان . . واستحالة الفصل بينها .

ففي كل مراكز التجمعات الجماهيرية ، في المصانع والجامعات والقرى والنقابات والجمعيات وغيرها ، يمكن أن تصبح قضية الدفاع عن حقوق الانسان ، شديدة الارتباط بمشاكل هذه التجمعات الجماهيرية . وكما اعتادت الاتحادات الطلابية ، تكوين لجان نوعية لمختلف ألوان النشاط الرياضي والثقافي والسياسي ، يمكن خلق لجان للدفاع عن حقوق الانسان ، تتولى التصدي لكل عدوان على الحقوق الديمقراطية للطلبة ، من فصل أو اعتقال أو تشريد للقيادات الطلابية النشطة ، فضلا عن التصدي بنفس القوة لكل عدوان استبدادي على الفئات الشعبية الأخرى .

ونفس الأمر ينطبق على ألوان النشاط

وإذا كان «ذهب المعز وسيفه» يرغمان معظم المثقفين في تاريخنا القديم ، على الخضوع لأهواء ونزوات ورغبات السلطان ، فإن عصرنا الحديث خلق نوعا جديدا من السيوف وأشكالا أخرى من الذهب . . تتمثل في السجون العصرية ، وأدوات التعذيب المستندة الى أحدث مبتكرات «التكنولوجيا» ، وخلق أيضا أجهزة اعلام متعددة . . تجسد ذهب العصور القديمة . . من يقبل اطراء وتفسير وتبرير وتنظير استبداد السلطة ، تفتح أمامه أبواب هذه الأجهزة ، ومن يرفض يحكم عليه بالحرمان من دخولها ، وتصيح أفكاره سجينته رأسه ، أو في أحسن الأحوال سجينته ندوات تضم الأصدقاء من الرافضين . . هذا في حالة افلاته من ظلام الاعتقال ، ويران التعذيب .

وفي اعتقادي أن من تطلق عليهم «مثقفى» السلطة ، أى ذلك القطاع من المثقفين الذى انجذب لبريق الذهب ، أو خضع لارهاب السيف ، ينبغي أن لا نحكم على جميع أفراد بالانتهازية أو الجبن أو الخيانة . بل علينا أن نسعى اليهم ، ونترشح عليهم الحد الأدنى من حقوق الانسان ، ونترفق معهم - ولو نظريا - على ادانة أساليب التعذيب والتنكيل بالمعارضين . . وأن يكون للقانون الكلمة الأولى والأخيرة التى تضع الحدود الفاصلة بين السلطة التى تحكم ، والجماهير المحكومة .

وقد يرى البعض ، أن هذا الاتجاه عديم الجدوى . . ولا يمكن أن يحقق كسبا جادا لقضية حقوق الانسان . . لكن وجود جبهة واسعة تضم جميع فئات المثقفين ، يشتمل اتجاهاتهم الفكرية والعقائدية ، هو المقدمة الأولى لهدف أكبر وأعظم . . وهو المشاركة الواسعة للجماهير العريضة فى هذه المعركة .

فالسؤال الذى يطرح دائما ، وهو :

المتعدد للجان النقابية . . فوجود لجان تقوم بدراسة جميع الجوانب القانونية والسياسية لهذه القضية ، وشرحها لجمهور العمال ، وتأكيد العلاقة بين هذه القضية وسائر القضايا الاقتصادية والاجتماعية للجمهور ، ضرورة حيوية .

من هنا تبرز العلاقة بين تكوين أوسع جبهة للمثقفين بمختلف اتجاهاتهم ، تتفق على الحد الأدنى من حقوق الانسان ، والتمثل في ادانة التعذيب والاعتقال والتشريد للرأى المخالف للسلطة ، وبين انتشار الوعى الديمقراطى بين أوسع الجماهير بهذه القضية . ففى الجامعات والمصانع والقرى

والنقابات وسائر التجمعات والتنظيمات الجماهيرية ، تنعكس خلافات المثقفين وقيادات التيارات السياسية والفكرية ، على هذه التجمعات . . وعندما تتجه هذه التيارات ، فى نطاق ميثاق الحد الأدنى لحقوق الانسان ، لابد أن ينعكس هذا الاتحاد على هذه التجمعات والتنظيمات . . وتصبح منظمات الدفاع عن حقوق الانسان فى وطننا العربى ، قوة جماهيرية تتيح لها الاقتراب من أهدافها . . والمتمثلة فى حماية الانسان من كل سلطة جائر ، تستخدم أجهزة القمع الهمجية . . وترفض الخضوع للقيم العظمى التى خلقها النضال الانسانى التاريخى من أجل احترام حرية الفكر والرأى والعقيدة .

من اعلان الأمم المتحدة ضد التعذيب

المادة ٥ :

يجب أن يكون تدريب الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين وغيرهم من الموظفين العموميين الذين قد يكونون مسئولين عن الأشخاص المحرومين من حرياتهم تدريباً يكفل المراعاة التامة لحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة . كما يدرج هذا الحظر على النحو المناسب ، فيما يصدر من قواعد أو تعليمات عامة بشأن واجبات ووظائف أى فرد قد تكون له علاقة بحجز مثل هؤلاء الأشخاص أو معاملتهم .

المادة ٦ :

على كل دولة أن تجعل طرق الاستجواب وممارساته ، وكذلك الترتيبات المعمول بها فى حجز ومعاملة الأشخاص المحرومين من حرياتهم فى اقليمها ، محل مراجعة مستمرة ومنهجية بهدف منع أية حالة من حالات التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة .

حول قرار السلطات الليبية إبعاد العمال العرب من ليبيا

— أمين عز الدين ،
مؤرخ الطبقة العاملة المصرية ، ومستشار منظمة العمل
العربية

« على ليبيا الالتزام بالاتفاقيات العربية والدولية ،
وتنفيذ بنود التعاقد التي تنص على الأجر والمكافأة
عند انهاء العقد وعلى الخدمات وعلى تحويل المدخرات »

— فتحي كامل ، أمين عام اتحاد العمال العرب :

« يسعى اتحاد العمال العرب لاستعادة حقوق العمال
العرب المطرودين من ليبيا وذلك من خلال الاتصال
بالهيئات الدولية كمنظمة العمل الدولية » •

— الدكتور مفيد شهاب ،
أستاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة

« اذا لم يتم التوصل الى شيء عن طريق التسوية
الودية ، فمن حق الدولة التي وقع الظلم على عمالها
الالتجاء الى كافة ما يبيحه القانون الدولي من وسائل
ومنها التحكيم الدولي أو القضاء الدولي » •

تحقيق : أماني كمال

● آثار قرار السلطات الليبية ابعاد العمال العرب من ليبيا دون تسوية حقوقهم
استياء الرأي العام العربي ، كما فجر قضايا عديدة تختص بحقوق العامل العربي
المتنقل والمهاجر .

وبقدر ما تداخلت الاجراءات الليبية الأخيرة بعوامل سياسية أو ربما اقتصادية
تخص الحكومة الليبية ، بقدر ما تتصل بمفاهيم القومية العربية وحقوق الانسان
العربي . من هنا فقط كان اهتمام المنظمة العربية لحقوق الانسان بقضية ابعاد العمال
العرب من ليبيا كمدخل لمناقشة حقوق العمالة العربية المهاجرة . . ليس فقط داخل
البلاد العربية بل والاجنبية أيضا . فما حدث في ليبيا يمكن أن يحدث في الخليج
أو فرنسا أو غيرها من الأقطار التي تستقبل العمالة العربية المهاجرة .

ورغم أن القانون الدولي يضمن للعامل المهاجر حقوقا عديدة الا أن العامل
العربي عادة ما يجهلها . . كما أن الحكومات لا تحترمها .

ما هي الحقوق التي يكفلها القانون الدول والاتفاقيات العربية للعمال
المهاجرين ؟ .

وما علاقة هذه الحقوق بالاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وكيف يمكن منع هذه
الانتهاكات وحماية العامل العربي ؟ .

● البداية كانت مع أمين عز الدين مؤرخ الطبقة العاملة المصرية ومستشار
منظمة العمل العربية ، الذي تحدث عن طرد ليبيا للعمال العرب من أراضيها أكثر
من مرة خلال السبعينيات ، منها ابعاد ٢٢٧ ألف عامل مصرى بعد توقيع أنور
السادات معاهدة كامب ديفيد ، ورغم أن السلطات الليبية استولت على مدخراتهم ،
فان الاعلام المصرى لم يهتم بما حدث . . ثم عادت العمالة المصرية مرة أخرى الى ليبيا
منذ عام ١٩٨١ وبأجور أقل من الأجور السابقة .

ويضيف « أمين عز الدين » : قد يكون من حق ليبيا الاستغناء عن العمال
المصريين لكن عليها الالتزام بالاتفاقيات العربية الدولية ، وتنفيذ بنود التعاقد التي
تنص على الأجر والمكافأة عند انتهاء العقد ، وعلى الخدمات وعلى تحويل المدخرات . .
وإذا كانت ليبيا قد أعلنت عن عزمها احلال العمالة الليبية بدلا من العمالة العربية أو
الاجنبية فاننى أرى أن هذه الخطوة غير ممكنة بالنظر الى امكانيات ليبيا البشرية
والتعليمية . . وأعتقد انه سيتم استبدال العمال العرب بعمالة آسيوية .

● وعن حقوق العمال العرب التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة بين الدول
العربية يقول « أمين عز الدين » : منذ عام ١٩٦٥ ، وفي اطار المد القومي التقدمى الذى

شمل المنطقة حاولت الأقطار العربية التوصل الى أداة عربية تحكم وتنظم انتقال العمالة العربية بينها ، ولكن هذه الجهود والاتفاقيات فشلت لأسباب كثيرة . . . أهمها تردى الواقع العربي وعدم التزام الاقطار العربية الموقعة لها بتنفيذ بنودها ، وأذكر انه فى عام ١٩٦٥ طرح ما يسمى بقضية الانتقال الحر فى مؤتمر وزراء العمل ببغداد . . . كما ظهرت الى الوجود اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التى تنشده الانتقال الحر لرأس المال ولقوة العمل . . . وصدر أيضا قرار اقامة السوق العربية المشتركة الذى يفتح الحدود ويجعل البلاد العربية سوقا واحدة مشتركة ، وبالنسبة لاتفاقيات تنظيم انتقال العمال العرب فقد وضع وزراء العمل فى منظمة العمل العربية اتفاقية رقم ٢ سنة ١٩٧٠ ، واتفاقية رقم ٤ ، وبيان مبادئ ١٩٨٣ بشأن انتقال قوة العمل العربية ، وتهدف الاتفاقية الأولى تأمين الانتقال الحر للعمال العرب . . . ولكن خلال السنوات السابقة لم يطبق شئ من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ولا من اتفاقية السوق العربية المشتركة ، ولا من اتفاقية العمالة العربية . . . أكثر من هذا فقد تراجعت برأى - أمين عز الدين - اتفاقيات العمل التى أصدرتها منظمة العمل العربية عن مبدأ انتقال العمل الحر الى ما يسمى شرط الأولوية والأفضلية . . . كذلك لم تطبق الاتفاقية رقم ٤ التى نصت على تنظيم آلية انتقال العمالة بانشاء جهاز يرصد تحركات العمالة المهاجرة وجهاز احصاءات وجهاز لكشف حركة سوق العمالة بتحديد مكان النقص أو الفائض فى العمالة وذلك ليحدث التحرك المنظم كما يجرى فى السوق الأوروبية الآن .

ويلاحظ أمين عز الدين مستشار منظمة العمل العربية ان الدول المصدرة للعمالة كانت تصدق على هذه الاتفاقيات لتناسبها مع مصلحتها ، أما الدول المستقبلة للعمالة فلم تصدق على هذه الموائيق الا متأخرا كما أن أغلبها لم ينفذ ما نصت عليه ، مثل اعلان البيانات والاحصاءات وجمع شمل الأسر باعتباره حقا للعامل العربي المتنقل . . . وعلى سبيل المثال فان جميع دول الخليج بعد عام ١٩٧٣ أصدرت قوانين تمنع جمع شمل أسرة العامل الا بشروط قاسية بحجة ان جمع شمل الأسرة يجعل هناك كلفة اجتماعية على الدولة .

● يعتقد « أمين عز الدين » أن شكلية وعدم تنفيذ الوثائق والاتفاقيات العربية المنظمة لانتقال العمالة العربية يجعل من الصعب الاحتكام الى هذه الوثائق فى حالة طرد أى دولة عربية لعمال من دولة عربية أخرى .

● ورغم عدم تنفيذ هذه الاتفاقيات أو موتهسا فان أمين عز الدين يتحدث عن أبرز الحقوق التى تكفلها هذه الاتفاقيات وهى :

- ١ - الأولوية فى التعاقد للعربي .
- ٢ - المساواة فى الأجور وشروط العمل بين العربي المتنقل والمواطن فى الاقليم العربي المستقبل .

- ٣ - ضمان تحويل المدخرات الى القطر الذى ينتمى اليه العامل المهاجر .
- ٤ - جمع شمل أسرة العامل المهاجر .
- ٥ - الحصول على الخدمات التعليمية والاجتماعية لأبناء المهاجرين .

مخاطر تهدد العمالة العربية

● فتحى كامل ، أمين عام اتحاد العمال العرب .

يقدم وجهة نظر نقابية أخرى ترصد المخاطر التى تهدد العمالة العربية المهاجرة ، ويشير الى ظاهرة العمالة الآسيوية خاصة فى دول الخليج اذ أخذت معدلاتها تزداد بنسبة أكبر من معدلات الزيادة فى الأيدي العاملة العربية فى الخليج . . . كذلك فان حق الأولوية والأفضلية للعرب عند التعاقد لا تأخذ به الدول العربية وتشغل عمالة أجنبية رغم ما فى هذا الأمر من خطورة على التركيب السكانى لبعض مناطق الخليج العربى . . . هذا بالإضافة الى حاجز اللغة الموجود فى حالة العمالة الأجنبية والذى يكلف الدول العربية الكثير من الأموال فى أعمال الترجمة وغيرها . . . ورغم الاتفاقات العربية التى نصت على المساواة فى الأجور بين العمال المهاجرين والمواطنين فان الحكومات العربية لا تحترم هذا النص بل أحيانا تمنح العمال والخبراء الأوربيين مرتبات ومزايا أعلى بكثير من عمال وخبراء عرب يحملون نفس المؤهلات والخبرات .

ويرى « فتحى كامل » ان اتحاد العمال العرب ومنظمة العمل العربية بدلا جهودا مكثفة من أجل احياء الاتفاقات التى وقعتها الدول العربية سنة ١٩٦٥ بشأن حرية انتقال رأس المال وقوة العمل بين الدول العربية ومنح العمال العرب حقوقا متساوية . غير أن هذه الجهود لم تكفل بالنجاح . ويسعى اتحاد العمال العرب الآن لاستعادة حقوق العمال العرب المطرودين من ليبيا وذلك من خلال الاتصال بالهيئات الدولية كمنظمة العمل الدولية . . . لأن مصر وتونس وليبيا قد وقعوا على الاتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم العمالة الأجنبية من حماية للأجور والحقوق الخاصة بالمدخرات .

وفى اعتقاده أن التعويض اللبى للعمال العرب لا يكون على مستوى الأضرار المادية التى لحقت بهم فقط ، من جراء انهاء عقودهم بشكل مفاجئ ، ولكن أيضا من الأضرار الأدبية والانسانية فيما يعد انتهاكا صارخا لحقوق الانسان وللإعلان العالمى لحقوق الانسان والذى نص على حماية الحقوق المكتسبة للعمالة الأجنبية .

المسئولية القانونية

● ومن الناحية القانونية تحدث د . مفيد شهاب أستاذ القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، عن المبادئ التى تحمى حقوق العمال الأجانب ممثلة فى

ضرورة احترام الشروط الواردة في العقود الخاصة بهم ، فأى عقد يحدد ما هي حقوقهم وواجباتهم وتأميناتهم ومرتباتهم وكيف يتم انهاء خدمتهم . . . فإذا حدث أى مساس بالشروط الواردة بهذه العقود أصبح هناك مسئولية قانونية وأصبح من حق هؤلاء العمال المطالبة بها من خلال اللجوء الى القضاء الداخلى فى البلد الذى اعتدى على حقوقهم . . . أما إذا كانت المسألة لها بعد عام أو تجاوزات خطيرة ، فهنا من حق الدولة التى وقع الظلم على عمالها أن تتولى نيابة عنهم - فيما يعرف باسم الحماية الدبلوماسية - مطالبة الدولة التى أخلت بحقوقهم بكافة الحقوق والتعويضات الخاصة بهؤلاء المواطنين . وقد يكون ذلك عن طريق التسوية الودية بالطرق الدبلوماسية وبالمفاوضات أو عن طريق الملحقين العماليين ، وإذا لم يتم التوصل الى شئ فمن حق الدولة اللجوء الى كافة ما يبيحه القانون الدولى من وسائل ومنها التحكيم الدولى أو القضاء الدولى .

● ويضيف د . مفيد شهاب ان هناك قاعدة عرفية تنظم معاملة الأجانب . . . فإذا كان من حق الدولة أن تنظم وجود العمال الأجانب كأحد حقوق السيادة الخاصة بها فان من حق العامل الأجنبى لديها مايلى :

- ١ - احترام الكرامة الانسانية .
- ٢ - احترام الحقوق اللصيقة بشخصية العامل .
- ٣ - احترام ممارسته لعبادته .
- ٤ - عدم الاخلال بالحقوق المكتسبة للأجانب . . . وهى ما اكتسبه الأجنبى من اقامة فى حدود المسموح به من تجارة أو عمل أو ثروة ، وهذه قاعدة رئيسية مسلم بها سواء كتبت فى المعاهدات أم العقود أم لم تكتب .

أما حقوق العامل المهاجر من الناحية القانونية فتتص على أن أى عامل يدخل أى دولة واحترم نظام العمل واكتسب حقوق ومدخرات ومرتبات وغير ذلك لا يمكن لهذه الدولة أن تنال من هذه الحقوق والا تكون مخالفة للقاعدة الأساسية المستقرة فى القانون الدولى ، الى جانب عدم مخالفتها للشروط الواردة بالعقد . فإذا أنهت الدولة العقد فجأة فيجب التعويض عن الأضرار المادية أو الأدبية التى لحقت بالعامل . من هنا فان ليبيا عندما تطرد العمال العرب بصفة عامة - بغض النظر عن الحجج التى تقدمها - فان عليها عدم المساس أولا بالشروط الواردة فى عقد كل عامل ، وثانيا . . . الالتزام بالقواعد العامة المستقرة بالقانون الدولى من احترام الحقوق الدنيا اللصيقة بالأجانب .

● وفى تقدير « د . مفيد شهاب » أن مسئولية ليبيا القانونية تنحصر فى مسئولية عقدية لأنها خالفت العقد . ومسئولية دولية لأنها خالفت القواعد الخاصة بمعاملة الأجانب فضلا عن عدم احترامها للقواعد الأدبية والانسانية التى يجب أن يعامل بها الناس . . . فالاعلان العالمى لحقوق الانسان ينص فى مادة ١٧ ان لكل فرد حقا فى التملك . . . ولا يجوز تجريدته من ملكه طالما أن قانون الدولة قد سمح له

بالتملك سواء للأراضي أو العقارات أو الأموال .. وحتى بالنسبة للتأمين ، لظروف الصالح العام ، فانه يجوز ممارسة التأمين على المواطنين وتعويضهم أو عدم تعويضهم ، أما الأجانب فيجب تعويضهم تعويضا كاملا وعادلا وعاجلا .
وتنص المادة ٢٣ على أن لكل فرد يعمل الحق في مكافأة عادلة ومرضية سواء كان يعمل في داخل أم خارج وطنه .

● وعن مخالفة كثير من البلاد العربية لبنود الاتفاقيات العربية والدولية لحقوق العمال يقول : « د . مفيد شهاب » ان هذه الاتفاقيات تعتبر ملزمة قانونيا ويجب احترامها وإذا خالفتها الدول تكون قد خالفت قاعدة قانونية وتتحمل مسؤولية دولية عن المخالفة . فالاتفاقية الدولية ليست فقط التزاما أدبيا بل هي أيضا التزاما قانونيا على أى دولة عربية أن توجد الصيغ التشريعية المناسبة لتجعل هذه الاتفاقيات ملزمة على المستوى الداخلى فالاتفاقيات الدولية ملزمة قانونا .. وهي تسمو فى قوة الزامها عن التشريعات القانونية الداخلية ، بمعنى أنه اذا وجد تناقض بين تشريع داخلى للدولة واتفاقية دولية أبرمتها فالاولوية للمعاهدة الدولية . وللأسف فان بعض دول الخليج تضع قواعد منظمة للعمالة العربية تتنافى مع الاتفاقيات التى التزمت بها .. وتندرج بظروف أمنية أو حقوق سيادية .
وأقترح ألا تتهاون الدول فى المطالبة بحقوق عمالها .. وهناك عدة وسائل منها :

- ١ - المطالبة بهذه الحقوق من الدولة التى وقع فيها الاعتداء عن طريق وزارتي العمل والخارجية .
- ٢ - اللجوء الى منظمة العمل الدولية لأن مصر وليبيا وتونس قد صدقوا على الاتفاقيات الثلاث الرئيسية الخاصة بالعمالة الأجنبية وهى اتفاقية رقم ٩٥ خاصة بحماية الأجور ، والأخرى رقم ١١١ حول التمييز ، والثالثة تتعلق بظروف العمل الخاصة بالعمال الأجانب .
- ٣ - الالتجاء الى القضاء الدولى ، وقضاء التحكيم .. وهذا النوع من القضاء هو قضاء اختياري يجب أن يكون بموافقة الطرفين .
- ٤ - وبالنسبة لاهياء الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية فاعتقد أن هذا هو دور الجامعة العربية واتحاد العمال العرب .

● وإذا كانت آراء القيادات انقائية وبعض خبراء العمل والقانون الدولى تؤكد على الفجوة الهائلة بين الاتفاقيات العربية والدولية وما نصت عليه من حقوق للعمال العربى المهاجر والمنتقل ، وبين الواقع المعاش والذي يشهد يوميا انتهاكات صارخة لهذه الاتفاقيات ولحقوق الانسان . فان من الواجب على المنظمات الشعبية والنقابات العمالية والمهنية تنظيم حملات توعية بحقوق العمال المهاجرين ، ومناشدة الحكومات العربية احترام هذه الحقوق وتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بحقوق العمال والتي سبق وأن وقعتها .

انتهاكات حقوق الانسان .. فى الوطن العربى



ترجو المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات
المعنية التى يرد اسمها فى الشكاوى التى تصل الى
النشرة ، ان تتفضل بالرد عليها . والمنظمة من جانبها
سوف تلتزم بنشر ما يرد اليها من ردود ..

من الشكاوى الواردة للمنظمة العربية
لحقوق الانسان

الشكاوى الأولى :

تونس

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان شكاوى بشأن نقص الضمانات القانونية
فى المحاكمات التى تمت لأعضاء حزب التحرير الاسلامى . فقد أحيطت المنظمة علما
بأن ١٩ شخصا من العسكريين و ١١ من المدنيين قد حوكموا فى ٢٥/٨/١٩٨٣ بتهمة
الانضمام الى تنظيم غير مصرح به وذى صبغة سياسية وصدرت ضدهم أحكام
بالسجن تتراوح بين عامين وثمانية أعوام . كما أشارت الشكاوى الواردة للمنظمة
ان تلك المحاكمة لم تتوافر فيها الضمانات القانونية المتفق عليها مما أدى بهيئة الدفاع
الى الانسحاب احتجاجا على ذلك . كما أحيطت المنظمة علما بأن محاكمات أخرى مثيلة
قد تمت فى ٨ مارس ١٩٨٥ و ٤ مايو ١٩٨٥ وقد صدر فى الأولى أحكام تتراوح
بين عامين و٦ أشهر ، وهذا على الرغم من أن المتهمين فى تلك القضايا لم يصدر عنهم
أى عمل من أعمال العنف .

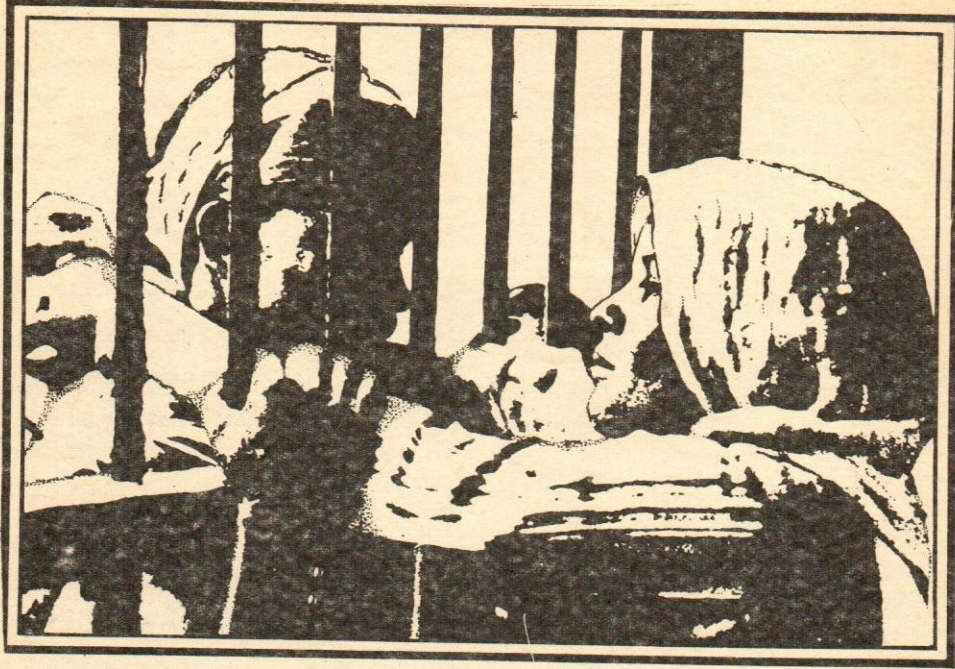
وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد خاطبت السلطات التونسية في هذا الشأن بتاريخ ١٩٨٥/٦/٩. فأرسلت خطابا الى السيد محمد مزالي الرئيس الأول في الجمهورية التونسية والى السيد وزير العدل التونسي ، أعربت فيه عن قلقها بشأن نقص الضمانات القانونية وأثر ذلك غلي اجراء محاكمات عادلة ، كما دعت المنظمة الى الالتزام بمبادئ حقوق الانسان كما أفترتها المواثيق الدولية . هذا ولم تعلق المنظمة ردا من السلطات التونسية في هذا الشأن الا ان المنظمة العربية لحقوق الانسان قد قامت بالاتصال باتحاد المحامين العرب وناشدته التدخل بالتعاون مع نقابة المحامين في تونس واتخاذ الاجراءات المناسبة في هذا الصدد .

وفيما يلي قائمة بأسماء من قدموا للمحاكمة في عام ١٩٨٣ بتهمة الانضمام الى حزب التحرير الاسلامي والتي تشمل ١٩ شخصا من العسكريين ، وه أساتذة ومعلمين و ٢ من الفنيين وأحد المهندسين والتجار والموظفين :

- ١ - محمد علي البو عزيزي - عسكري
- ٢ - المولدي الطرابلسي - عسكري
- ٣ - دجا ابن الحاج حسين - عسكري
- ٤ - عبد الكريم العبادي - عسكري
- ٥ - عمار العثماني - عسكري
- ٦ - الحبيب أبو عفيف - عسكري
- ٧ - عبد الله العمري - عسكري
- ٨ - الطاهر العيادي - عسكري
- ٩ - عبد الحفيظ التكايري - عسكري
- ١٠ - الحبيب بن عامر - عسكري
- ١١ - البشير بابا - عسكري
- ١٢ - الناصر الحبيل - عسكري
- ١٣ - عبد الرحمن بن خليفة - عسكري
- ١٤ - عثمان الحميري - عسكري
- ١٥ - البشير العمري - عسكري
- ١٦ - صالح الشريف - عسكري
- ١٧ - المعادي الرزايقي - عسكري
- ١٨ - محيي الدين عرفة - عسكري
- ١٩ - محمد الأزهر القلاعي - عسكري
- ٢٠ - محمد الجربي - أستاذ
- ٢١ - محمد العربي بنيس - أستاذ
- ٢٢ - الصادق الزرعي - فني
- ٢٣ - كمال أبو لحية - مهندس

- ٢٨- عبد الرؤوف العامري - معلم
٢٩- محمد الأمين أبو مية - تاجر
٣٠- عبد المجيد الحبيبي - فني

- ٢٤- المنصف أبو غلاب - موظف
٢٥- الهاشمي الفرجاني - تلميذ
٢٦- محمد الفاضل شطارة - أستاذ جامعي
٢٧- الحبيب المديني - معلم



وفيما يتعلق بمحاكمات ٨ مارس ١٩٨٥ التي تراودت الأحكام التي صدرت فيها ضد المتهمين ما بين عامين وستة أشهر وذلك بتهمة الانضمام لجمعية غير مرخص بها ، فقد صدرت فيها أحكام ضد ٥ طلاب و ٢٠ موظفا و ٣ عمال و ٤ فنيين و ٤ أساتذة ومعلمين وجواهرجي + وهم كالتالي :

(أ) عامان سجننا :

- | | |
|--------------------------|-------------------------|
| ٦ - عمر الحجري - عامل | ١ - كمال القاسمي - طالب |
| ٧ - محسن السوايحي - عامل | ٢ - محمد عرعار - موظف |
| ٨ - عمار المزوغى - موظف | ٣ - سمير مسعود - موظف |
| ٩ - محمد الحيارى - طالب | ٤ - فتحى صولة - موظف |
| | ٥ - حمادى العمرى - موظف |

(ب) عام وستة أشهر سجننا :

- ١٠ - جلال السننداسنى - فنى
١١ - مختار الحداد - موظف
١٢ - عبد اللطيف العمرانى - موظف
١٣ - كمال الودقانى - عامل
١٤ - محمد بن الناصر - موظف

(ت) عام سجننا :

- ١٥ - محمد بن الشاذلى - مهندس
١٦ - محمد أبو عبد الله - أستاذ
١٧ - عبد الله بن مسعود - أستاذ
١٨ - الطاهر بن نصر - موظف
١٩ - محمد صالح الزيانى - موظف
٢٠ - نجيب الغول - تاجر
٢١ - صلاح الدين الطبرائدى - فنى
٢٢ - محمد متاعالله - معلم
٢٣ - الجمعى البريكى - موظف
٢٤ - كمال ذليلا - طالب
٢٥ - الشاذلى فليفل - قيم
٢٦ - سعيد الذكرى - عون جمارج

(ث) ستة أشهر سجننا :

- ٢٧ - عبد الرزاق الحواد - موظف
٢٨ - الناصر الحمدانى - موظف
٢٩ - محمد البريبيرى - طالب
٣٠ - الحبيب الأشهب - أستاذ
٣١ - صالح المعقوظى - طالب صيدلى
٣٢ - عمر السلامى - نجار
٣٣ - محمد الأحمدي - موظف
٣٤ - عز الدين بن العربى - موظف
٣٥ - محمد أبو حليمة - موظف
٣٦ - محمد بن عبد الحميد - موظف
٣٧ - فؤاد عزوز - معلم
٣٨ - جمال الفحيل - فنى

٣٩ - محمد صالح أبو رقعة - تلميذ

٤٠ - أحمد القابسي - فني

٤١ - البشير القندوذي - فني

٤٢ - محمود العيسى - أستاذ جامعي

٤٣ - محمد الكافي - جواهرى

٤٤ - حسين السليمي - موظف

٤٥ - الهادي بلخيرية - أستاذ

٤٦ - رفيق التليلي - معلم

٤٧ - الحبيب النفاثي - موظف

٤٨ - أبو القاسم العلوي - موظف

اما بالنسبة للمحاكمة التي تمت في ٤ مايو ١٩٨٥ للمتهمين بتهمة الانضمام الى حزب التحرير الاسلامي وتوزيع منشورات وانتقاد رئيس الجمهورية فقد شملت ٢ من العمال وأحد الفنيين ونجار وسائق وأستاذ جامعي وفيما يلي أسمائهم :

١ - فتحى الجبالي - فني

٢ - محمد صالح بن الطاهر - نجار

٣ - فرحات بسرور - أستاذ جامعي

٤ - المبروك بن علي - عامل

٥ - الشاذلي قمومة - عامل

٦ - منوبى بن حسن - سائق

٧ - عبد الحفيظ الأطرش - موظف

الشكوى الثانية :

المغرب

ورد للمنظمة العربية لحقوق الانسان شكوى بشأن اختفاء بعض الأشخاص في المغرب منذ ما يقرب من عشر سنوات علما بأنه قد تم الافراج فيما بعد عن بعضهم بينما لا يزال البعض الآخر غير معروف المصير . هذا وقد أشارت الشكوى الى انه قد تم اختطاف عدد آخر مؤخرا في ٢٣/١/١٩٨٥ بلغ عددهم أحد عشر شخصا وهم :

١ - حسن سايبى - ١٩٨٥/١/٢٣ - الدار البيضاء

٢ - أحمد سبابه - ١٩٨٥/١/٢٣ - الدار البيضاء

٢ - محمد سمارى - ١٩٨٥/١/٢٣ - الدار البيضاء

٤ - حسن نادر - ١٩٨٥/١/٣٠ - الدار البيضاء

٥ - نور الهدين داركاوى - ١٩٨٥/٢/٦ - فاس

٦ - محسن علي أولحاج - ١٩٨٥/١/١٢ - الرباط

٧ - عبد العزيز بو صديف - ١٩٨٥/١/١٢ - الرباط

٨ - مصطفى التراخلى - ١٩٨٥/١/١٤ - الرباط

٩ - أنور جوالى - ١٩٨٥/١/١٥ - الرباط

١٠ - مصطفى شافعى - ١٩٨٥/١/٣٠ - الرباط

١١ - الملالى حرور - ١٩٨٥/١/١٤ - الرباط

وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد خاطبت كلا من الرابطة المغربية لحقوق الانسان ونقابة المحامين فى المغرب بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٤ فى هذا الشأن .

الشكوى الثالثة :

مصر :

وقف صرف مرتب موظف بوزارة الاسكان

بعد تقديمه لاقتراحات لحل أزمة الاسكان

ورد للمنظمة العربية لحقوق الانسان شكوى بشأن وقف صرف راتب السيد / عزت ياسين أبو العينين الموظف بوزارة الاسكان وذلك لعدة مرات خلال اثنى عشر عاما آخرها وقف صرف مرتبه خلال الفترة من سبتمبر ١٩٨٤ حتى تاريخ ورود الشكوى للمنظمة فى يولية ١٩٨٥ .

وتشير الشكوى الى ان هذه الاجراءات قد اتخذت ضده فى أعقاب تقديمه لاقتراحات الى مجلس الشعب بشأن ما أسماه باعلان حالة الطوارئ بشركات بناء المساكن لانهاء سياسة التباطؤ التى تتبعها تلك الشركات فى حل أزمة المساكن المستحكمة . وتشير الشكوى الى أن المذكور قد قدم اقتراحاته هذه بعد دعوة الرئيس الراحل أنور السادات المواطنين لابتداء اقتراحاتهم فى حل مشاكل الجماهير وذلك فى جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٧٣ . وتضيف الشكوى ان الجهة المشكو فيها قد امتنعت أيضا عن تنفيذ ما جاء بأخر تقرير طبى عن حالة المذكور المرضية . حيث أشار التقرير الى أن المذكور يعانى من اضطراب عقلى ونفسى مما يتطلب تكليفه بأعمال محدودة واعادة عرضه على الكشف الطبى من حين لآخر .

وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد وجهت رسالة الى وزارة الاسكان فى هذا الشأن . كما وجهت رسالة الى نقابة المحامين فى مصر ناشدتها فيها اتخاذ ما تراه مناسبا من اجراءات فى هذا الصدد . ولم تتلق المنظمة ردودا على رسائلها المذكورة حتى الآن .

اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية المصرى

يرد على المنظمة العربية لحقوق الانسان

أرسلت المنظمة العربية لحقوق الانسان فى ١٩٨٥/٨/١١ خطابا الى السيد اللواء

أحمد رشدي وزير الداخلية المصري بشأن الشكوى التي وردت إليها بشأن مدهامة
قوات الأمن لمسجد ناصر بالقيوم يوم ١٢/٧/١٩٨٥ والقاء القبض على المواطنين *

وقد ورد للمنظمة في ٣/٩/١٩٨٥ خطاب من السيد وزير الداخلية هذا نصه :

السيد / فتحي رضوان
رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان

تحية طيبة وبعد

ايما لكتاب سيادتكم رقم ٢٢٥ المؤرخ ١١/٨/١٩٨٥ في شأن الشكوى الواردة
للمنظمة بادعاء مدهامة قوات الأمن لمسجد ناصر بالقيوم يوم الجمعة الموافق ١٢/٧/١٩٨٥
والقاء القبض على المواطنين وطلب الافادة بالمعلومات عن مصير المقبوض عليهم *

أتشرف بالاحاطة بأني أصدرت توجيهاتي للأجهزة المعنية لدراسة الموضوع وقد
تبين أنه بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٥ وعند بداية اقامة شعائر صلاة الجمعة قامت بعض العناصر
المتطرفة بغلق المسجد واحداث شوشرة به فضلا عن التعدي بالضرب على مقيم الشعائر
واجباره على النزول من فوق المنبر ، وعقب اعتلاء الخطيب المنبر غادرت هذه العناصر
المسجد وتجمعوا أمامه في مظاهرة مرددين بعض الهتافات بغرض تأليب الجماهير
والرأى العام *

وقد ألقى القبض على عدد ٢٤ منهم * وبعد تحرير المحضر اللازم تم العرض على
نيابة أمن الدولة العليا حيث قررت حبس عدد ١٤ متتهما على ذمة القضية واخلاء سبيل
باقي المتهمين *

مع خالص تحياتي وأطيب تمنياتي
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٣ سبتمبر ١٩٨٥

مع تحياتي
وزير الداخلية
أحمد رشدي

اسماعيل عبد الحليم المهدي
ما زال يعاني من المرض

أرسلت المنظمة العربية لحقوق الانسان صورة من الحكم الصادر من محكمة
القضاء الاداري لصالح اسماعيل عبد الحليم المهدي رفق كتابها المؤرخ في ٢٢/٦/١٩٨٥
الى النائب العام وتطلب فيه تنفيذ هذا الحكم *

وقد ورد للمنظمة رد في ١٩٨٥/٩/٤ من رئيس الادارة المركزية للرعاية
العلاجية ورئيس مجلس مراقبة الامراض العقلية . هذا نصه :

السيد الأستاذ الفاضل رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان
تحية طيبة وبعد

الحقا لمكاتبتنا المؤرخة في ١٩٨٥/٥/٢١ بشأن المريض اسماعيل عبدالحليم المهدي
بدار الصحة النفسية بالعباسية .
نرجو الاحاطة أن صورة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٠٤ لسنة ٣٥ من
محكمة القضاء الادارى لصالح المريض المذكور والواردة من سيادتكم رفق المكاتبه
المؤرخة في ١٩٨٥/٦/٢٢ قد عرضت على السيد الاستاذ النائب العام المساعد للافادة
بالرأى . وقد ورد الرد من سيادته بطلب عرض الموضوع مع تقرير عن حالته على مجلس
مراقبة الامراض العقلية .

وبعرض الأمر على مجلس المراقبة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٩ قرر
التحرير لسيادتكم بأن المذكور ما زال يعاني من المرض العقلي والأفكار الاضطهادية
وغير مستقر ورأى المجلس أن حالته العقلية لا تسمح بخروجه في الوقت الحاضر .
برجاء التكرم بالعلم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

تحريرا في ١٩٨٥/٨/٢١

رئيس الادارة المركزية للرعاية العلاجية
ورئيس مجلس مراقبة الامراض العقلية
د . عاطف عبد الله حسين

الشكوى الرابعة :

السعودية

ورد للمنظمة العربية لحقوق الانسان شكوى بخصوص تعرض عدد من المواطنين
السعوديين للاعتقال والتعذيب الجسدى والنفسى وذلك بسبب آرائهم السياسية .
وقد أشارت الشكوى الى أن الاعتقال والتنكيل لا يقتصر على النساء والرجال بل يشمل
الأحداث والأطفال ، وأن بعض المعتقلين أصبحوا مجهولى المصير ومن بين هؤلاء
ناصر السعيد .

وقد أشارت الشكوى الى انه قد تم مؤخرا اعتقال بعض الأشخاص من بينهم :
٦ طلاب و٣ موظفين فى شركة أرامكو ورجل دين و٢ من المدرسين وموظف آخر .

وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد وجهت خطابات لكل من السيد وزير
الداخلية السعودي ورئيس ديوان المظالم والسفير السعودي بجمهورية مصر العربية
الا أن المنظمة لم تتلق ردودا في هذا الشأن .

وفيما يلي قائمة بالأسماء التي وردت في الشكوى بخصوص بعض المعتقلين الذين
تم اعتقالهم مؤخرا :

- ١ - ابراهيم حبيب البحراني - القطيف - طالب
- ٢ - عبد الجبار حسن سلاط - القطيف - موظف
- ٣ - جعفر الشيخ عبد الحميد - تاروت - أرامكو
- ٤ - منتهى سعيد تقى اليوسف - صفوى - موظفة بأرامكو
- ٥ - الشيخ يوسف - صفوى
- ٦ - علي حبيب - القطيف
- ٧ - أحمد بدر الحمود
- ٨ - هدى الزرى - الاحساء - موظفة بأرامكو
- ٩ - صديقة المستوى
- ١٠ - ابراهيم محمد العليوات - تاروت - عامل
- ١١ - محمد المهاجرى - الاحساء - رجل دين
- ١٢ - محمد الدار - القطيف - طالب
- ١٣ - حامد حمادة - الشويكة - طالب
- ١٤ - سيد رضا المقبل - الشويكة - طالب
- ١٥ - حسين عبد الله الدار - القطيف - طالب
- ١٦ - أحمد حبيب البحراني - الشويكة - مدرس
- ١٧ - عبد الله حسين الملا - صفوى - مدرس في جامعة الملك فيصل - كلية
الطب بالدمام
- ١٨ - رضى عبد الله الزورى - تاروت
- ١٩ - يونس الدبيس - تاروت
- ٢٠ - عباس العمران - طالب جامعة الفيصل
- ٢١ - مصطفى الغزال - الاحساء
- ٢٢ - سعاد البرزون - القطيف



من نشرات منظمات حقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية

نداء عاجل

الكويت

استخدام الفلكة (الضرب على أسفل القدم)

في ٣ يولية ١٩٨٥ نقلت صحيفة الوطن اليومية في الكويت تصريحاً للشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية حول التعذيب .

ووفقاً لما نشر . نفى الشيخ صباح الأحمد الذي يرأس اللجنة العليا لشئون الأمن وهي اللجنة التي أنشئت حديثاً ، اللجوء الى التعذيب بواسطة الكهرباء وان كان قد أقر باستخدام قوات الأمن في الكويت للفلكة (الضرب على أسفل القدم) . هذا وكان الشيخ صباح الأحمد قد أدلى بهذا التصريح رداً على استجواب من الدكتور ناصر سرخو ، عضو مجلس الأمة الكويتي حيث برر استخدام الفلكة بقوله : انه من حقنا ذلك بوصفنا الحكومة ، لأن ننتهج مثل هذه الممارسة . وقد نشر انه أشار الى وجود العزم على مواصلة استخدام الفلكة ضد المتهمين مادامت اعتبارات الأمن والاستقرار في الكويت تتطلب ذلك .

هذا وكانت منظمة العفو الدولية قد تلقت عدة تقارير حول التعذيب وسوء المعاملة ، بما في ذلك استخدام الفلكة في مراكز الاحتجاز للسجناء في الكويت .

وتشير التقارير ان ضحايا تلك الممارسات تشمل الأشخاص الذين اعتقلوا بسبب الانفجارات التي حدثت في ديسمبر ١٩٨٣ . كما تشمل أفراداً آخرين كثيرين (معظمهم من المواطنين الإيرانيين والعراقيين) تم اعتقالهم لفترة محدودة ثم تم ترحيلهم في آخر الأمر في أعقاب محاولة اغتيال الأمير نفي ٢٥ مايو ١٩٨٥ .

هذا وتعتبر منظمة العفو الدولية استخدام الفلكة أمراً وحشياً وغير انساني كما انه شكل مهين في المعاملة ، وتعرب المنظمة عن قلقها ازاء دفاع وتبرير المسؤولين في الحكومة الكويتية في تصريحاتهم لاستخدام مثل هذه الأساليب وتخشي منظمة العفو

أن يكون الأشخاص الذين تم اعتقالهم ومن المحتمل ترحيلهم بعد انفجارات ١١ يولية ١٩٨٥ قد تعرضوا لاستخدام الفلكة ضدهم أو تعرضوا لغير ذلك من أشكال التعذيب وسوء المعاملة .

هذا وتناشد منظمة العفو الدولية كافة المنظمات المعنية بحقوق الانسان بمخاطبة السلطات الكويتية في هذا الشأن ومطالبتها بالكف عن استخدام تلك الأساليب المتبعة في مجال تعذيب وسوء معاملة المعتقلين .

من نشرة منظمة العفو الدولية

العدد السابع - يولية ١٩٨٥

لبنان

منظمة العفو الدولية تطالب باجراء تحقيق بشأن المعتقلين الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم بواسطة قوات أمل

خلال أسبوع من القتال العنيف داخل مخيمات اللاجئين في جنوب بيروت أشارت التقارير الى أن عديدا من الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم بواسطة قوات أمل قد فقدوا . هذا وتضيف التقارير الى أن عددا من هؤلاء السجناء قد ضربوا في الحبس وأن عددا آخر قد أعدم من بينهم خمسين جثة شوهدت وهي تنقل من مراكز تحقيق قوات أمل في بيروت ، وغيرهم ممن كانوا بالمستشفيات .

وفي ٣٠ مايو أرسلت منظمة العفو الدولية برقية الى الرئيس اللبناني أمين الجميل والى وزير العدل نبيه برى (وهو قائد قوات أمل في الوقت نفسه) تطالبهما فيها باجراء تحقيق حول تلك المعلومات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع حدوث مثل هذه الانتهاكات .

وقد أشارت منظمة العفو ان تلك الانتهاكات اذا صح وقوعها ، فهي تعد خرقا للاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان وباتفاقيات جنيف الخاصة بأسرى الحرب . ولعل الاشارات التي ورد ذكرها في التقارير الواردة لمنظمة العفو حول تورط القوات اللبنانية في تلك الانتهاكات لهو أمر يجعل من اتخاذ الحكومة لاجراء حازم أمرا ملحا ولا مناص عنه .

من نشرة منظمة العفو الدولية

العدد السابع - يولية ١٩٨٥

سوريا

المواطن اللبناني محمود بادوين

محام لبناني يبلغ من العمر ٤٧ عاما - تم ابعاده من طرابلس - لبنان في عام ١٩٧١ . منذ ذلك التاريخ تم اعتقاله في سوريا ولم توجه اليه تيم محددة كما لم يقدم الى المحاكمة .

خلال عهد صلاح جديد (١٩٦٦ - ١٩٧٠) ، كان المحامي محمود بادوين من المؤيدين النشطين لحزب البعث السوري الحاكم ، كما أنه أحد البعثيين اللبنانيين الذين حصلوا في فترة على دعم مادي من الحكومة السورية لاصدار جريدة بعثية باسم الراية في لبنان .

في نوفمبر ١٩٧٠ جاء الى السلطة الرئيس حافظ الأسد . وفي الشهر التالي على ذلك تم القاء القبض وسجن صلاح جديد وعدد آخر ممن عملوا معه . وقد طالبت السلطة الجديدة من الراية التي استمرت في تأييد الحكم السابق - اعادة الموارد المالية التي كانت قد حصلت عليها من قبل من سوريا . وحين رفض هذا المطلب تم ابعاد محمود بادوين من طرابلس حيث انه أحد الموقعين الثلاثة على حساب الراية في أحد البنوك . حيث انه استمر في تأييد الحكم السابق . وبعد ابعاد محمود بادوين من طرابلس ببعض الوقت تم التأكيد من انه قد احتجز في سجن المزة العسكري بالقرب من دمشق حيث سمح له باستقبال زيارات أقاربه . وفي أكتوبر ١٩٨٤ أشارت التقارير الى انه قد أعلن إضرابا عن الطعام لمدة ٤٣ يوما وذلك لتوجيه الانتباه لمطلبه في الافراج عنه . وتعتبر منظمة العفو الدولية استمرار اعتقال المذكور هو أمر يهدف فقط الى منعه من ممارسة حريته في التعبير . وقد تبنته المنظمة بوصفه سجيناً .

رأى في عام ١٩٧٥ ومنذ ذلك التاريخ طلب نداءات المنظمة للافراج عنه بلا رد أو اجابة من جانب السلطات السورية هذا ولم يشمل العفو الصادر عن الرئيس حافظ الأسد في بدايات عام ١٩٨٥ .

من نشرة « البديل »

١٩٨٥/٨/١٥

العراق

مؤتمر صحفى للاتحاد الدولي لحقوق الانسان ١٥٠ ألف معتقل

عقد الاتحاد الدولي لحقوق الانسان مؤتمرا صحفيا فى ٣٠/٧/١٩٨٥ بباريس حول « انتهاكات حقوق الانسان فى العراق » ولقد تحدثت عن اللجنة المكلفة بالتحقق عما يجرى فى العراق المكونة من المحامين باتريك بودوان وايف لوران أعضاء اللجنة المركزية « لعصبة حقوق الانسان » ، السيد بودوان الذى بدأ المؤتمر الصحفى بالقول بأن اللجنة قد اهتمت بأمرين هامين : الاول خاص بمصير ٧٠ فردا من أسرة الحكيم المنكوبة ، والثانى الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان فى العراق ككل .

وقال ان الحكومة العراقية قامت باعتقال ٩٠ فردا من أسرة المرجع العلمى الشيعى الكبير السيد محسن الحكيم المتوفى عام ١٩٧٠ وتتراوح أعمار المعتقلين بين ٩ الى ٨٠ سنة ومن بينهم رجال عرفوا بنشاطاتهم العلمية والثقافية والدينية ، وقد تأكد للجنة بأن الحكومة العراقية أخذت هؤلاء كرهينة تجبر بها أحد أعضاء الأسرة وهو السيد محمد باقر الحكيم الذى يعمل بالمعارضة الدينية بطهران لكى يوقف عمله السياسى ويعود للعراق . ولتحقيق هدفها هذا فقد أجبرت السيد محمد حسين الحكيم التوجه الى ايران مكلفة اياه بمهمة اقناع السيد محمد باقر الحكيم بوقف نشاطه وحذرت من ان أفراد العائلة (الرهائن) سيبتعرضون للاعدام اذا فشلت مهمته ، وحين فشلت المهمة بالفعل قامت باعدام ثلاثة من اولاده وأعقبتهما بحملات اعدام أخرى بلغت حتى الآن ستة عشر فردا من العائلة .

ولقد استشهد الرجل السابع عشر أثناء التعذيب بالسجن ، وحين استعلمنا من السلطات العراقية قيل لنا بأنه توفى نتيجة مرض ، ولكن حين أبدينا رغبتنا بالاطلاع على الملف الصحى له رفضت السلطات العراقية ذلك .

ان الاتحاد الدولي لحقوق الانسان قد تدخل مرات عديدة لدى رئيس الجمهورية العراقية ولدى السفارة العراقية التى رفضت تزويدنا بتأشيرة دخول للعراق ، ونحن نعتقد بأن هناك خفايا كبيرة لا تود الحكومة العراقية أن تكشفها ، وقد تكون حياة من تبقى من رهائن أسرة الحكيم قد تعرضت للخطر ، وهو ما يزيد من قلقنا . . . لذلك

فنحن نتوجه الى الراى العام الفرنسى والعالمى والى الصحافة ووسائل الاعلام ،
كما سنرفع الملف الى لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة التى سنتخذ اجتماعها
الدورى بجنيف فى شهر أوت / آب . لكى تقوم كل هذه الجهات بدورها بالضغط
على السلطات العراقية لاتقاذ أفراد الأسرة المنكوبة .

القسم الثانى من المؤتمر خصصه المحامى بودوان للحديث عن القمع والتهجير
والابادة التى تعرضت لها الأقلية الكردية فى العراق ، حيث دمرت ٤٥٠ قرية بسكانها
نتيجة القصف الجوى ، وهجرت أعدادا كبيرة من الأكراد من مكان اقامتهم فى شمال
العراق الى الجنوب . وتعرضت الأحزاب الكردية لاعدامات كثيرة كان آخرها فى
مارس ١٩٨٥ حيث أعدم عشرة أعضاء من الحزب الديمقراطى الكردستانى . ولابد من
الإشارة هنا الى قانون عراقى يوقع ظلما كبيرا على الأكراد والعرب كذلك ، وهو قانون
رقم ١٥٠ الصادر فى ١٩٨٠/٦/٢٨ عن مجلس قيادة الثورة والذى يمنع استخدام
أى عراقى فى المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية اذا ما تزوج بأجنبية ، وهذا يعنى
بأن كرديا عراقيا لا يحق له الزواج من كردية ايرانية أو تركية لأنهما أجنبيتان ،
وكذلك المتزوجون العرب من العراقيين بأجنبيات لن يتمكنوا من العمل فى الدوائر
الرسمية وشبه الرسمية .

بعد تهجير الأكراد جاءت الحرب العراقية - الايرانية عام ١٩٨٠ بتهجير جديد
لـ ٤٠٠ ألف شيعى عراقى الى ايران . وعلى صعيد آخر تحدث بودوان عن التطبيق
الواسع لعقوبة الاعدام فى العراق . حيث تتم مجموعة كبيرة من الاعدامات دون
محاكمات والتهمة ليست أكثر من اختلاف الراى . وقد ذكر رقما تقريبا يتراوح
بين ٢٠٠ الى ٣٠٠ اعدام سنوية ، وخرج بتقدير هو أنه فى السنوات الأخيرة أعدم فى
العراق ما بين ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ سياسى دون مبرر قانونى وأغلبهم دون محاكمات
حتى ولو صورية . ولقد تحدثت أغلب منظمات حقوق الانسان الدولية ومنظمة
العفو الدولية وكبريات الصحف ولو بشكل غير منتظم عن انتهاكات حقوق الانسان
فى العراق .

وأخيرا وجه المحامى بودوان الأنظار الى حالة السجناء السياسيين فى العراق
وقال بأنهم يتعرضون للتعذيب والموت بأثره والاعدامات وفى الغالب دون أدلة مادية
تدينهم وقد أعطى احصائية تقريبية لعدد السجناء السياسيين وهى ١٥٠ ألف سجين
سياسى .

من نشرة « البديل »

١٩٨٥/٨/١٥

الجزائر

الاعتقالات تشمل مختلف فئات المعارضة

منذ خمس سنوات ، بدأت حملات الأجهزة الأمنية تشمل المعارضين والمواطنين الأبرياء ، واضعة الجميع أمام « قانون القمع » الذي يعتبر الناس أمامه سواسية كأسنان المشط !

شملت الاعتقالات الرجال والنساء والطلاب والعمال والفلاحين والأدباء والفنانين بلا استثناء .

على هذا الطريق قامت السلطات بحملة اعتقالات واسعة وجماعية في منطقة الأوراس عام ١٩٨٢ . ثم كررتها عام ١٩٨٣ . ثم عام ١٩٨٤ . وفي كل مرة كانت الأعداد تتجاوز المائة معتقل . وفي المرة الأخيرة (عام ١٩٨٤) وصلت الى أربع مائة معتقل .

في بلاد القبائل ، يسود قانون القمع بصورة يومية ودائمة ، فالمنطقة برمتها مشكوك في ولائها ، وجميع المواطنين من أبناء القبائل الذين كان لهم ولآبائهم دور عظيم في الثورة من أجل الاستقلال .

وفي مناطق الغرب الجزائري ، مغنية وتلمسان وأصنام فان الاعتقالات دائمة ، ودائما بدعوى الاتصال بين بله ، ابن مغنية والغرب الجزائري .

ولقد نشرت مجلة البديل قوائم وأسماء معتقلين من هذه المناطق في مختلف أعدادها السابقة ، ولا شك أنها لا تشكل الا قسما بسيطا استطاعت الحصول عليه من مجموع الذين يعتقلون ويستجوبون .

والاعتقالات الكيفية والتعسفية تشمل مختلف فئات المعارضة ، فالمعروف أن التيار الاسلامي ، كانت له في السجون عدة مئات من المناضلين ، على رأسهم الشيخ عباس المدني أبرز الأسماء في هذا التيار مع رفيقه الشيخ أحمد سحنون . ولم يفرج عنهما الا منذ شهر قليلة .

وتيار بن بله ، كان له وما زال عشرات المعتقلين ، بينهم وزراء سابقون (محمد صغير النقاش) ومجاهدون قدامى من قيادة الثورة الجزائرية (واضح بن عودة ، ومنصور بن بوبكر وقرموش الحسين) .

ونواب سابقون (مثل النائب السابق صخرى بن عمر) وبين هؤلاء المجاهدين من تجاوز عمره الآن الثمانين سنة ، مثل معسكري قدور وبن عودة) .

وقد بلغت اعتقالات جوان/ ١٩٨٥ من أنصار بن بله ومؤيديه (١١٠٠) معتقل .
وكانت المناسبة التي وجهت السلطات بسببها الضربة هي اعلان تأسيس الحركة من
اجل الديمقراطية في الجزائر بقيادة أحمد بن بله . وما أثار استفزاز النظام حينها
أن المؤتمر التأسيسي للحركة والذي عقد في مكان ما من فرنسا حضره المئات من
المناضلين الذين جاءوا من الداخل ، ومن أنحاء متفرقة في الجزائر .

وما فتئت الفئات السياسية الأخرى في الجزائر ، من جهة تعلن بين المقترة
والأخرى عن اعتقال أعداد من أنصارها أو كوادرها مثل : جبهة القوات المشتركة التي
يتزعمها آية أحمد وحزب الثورة الاشتراكية الذي كان يتزعمه محمد بوضياف
ومجموعات شيوعية تروتسكية عديدة .

خرق حقوق الانسان

ويطال القمع السياسي في الجزائر حاليا أولئك الذين نذروا أنفسهم ونشاطاتهم
للدفاع عن حقوق الانسان البسيطة ، تلك الحقوق التي وردت في وثيقة الاعلان العالمي
عام ١٩٤٤ واعتبرت شرعية دولية يحرم خرقها . وقد وقعت عليها الجزائر بعد
الاستقلال مبدية التزامها بنصها وروحها . ولكن الحكومة الجزائرية الحالية لا تقوم
بخرق تعهداتها فحسب وانما بملاحقة وقمع أى نشاط حقوقي انساني سلمى .

وقد أقدمت السلطات في السنوات الأخيرة على اعتقال السيد علي يحيى
عبد النور رئيس رابطة حقوق الانسان في الجزائر عدة مرات . استغرق بعضها
عدة أشهر . كان آخرها في بدايات الشهر الحالي جويليه / تموز واعتقل معه نائبه
الفنان فرحات مهنى الذي ورد ذكره قبل قليل ، وهو أيضا ابن لأحد شهداء ثورة
نوفمبر . ومازال رئيس الرابطة ونائبه قيد الاعتقال حتى الآن في سجن براغية
الذي يقع جنوب العاصمة بـ ١٢٠ كم ، وهو سجن واسع مخصص لذوى النشاطات
السياسية .

وتم اعتقال علي يحيى بسبب توجيهه مذكرة خطية الى السلطات الداخلية تحتج
على اعتقال ثلاثين شابا من أبناء الشهداء في مدين تيزي أوزو وشلف وتينيس وخنشلة
قاموا بالاحتفال بذكرى الاستقلال (٥ جويلية) بوضع باقات الزهور على أضرحة
الشهداء .

كما احتجّت المذكرة على بسوق المعتقلين الى العاصمة بدلا من محاكمتهم في محاكم
مدنهم .

والسيد علي يحيى عبد النور وزير سابق للصحة في عهد بن بله ، ونائب في
البرلمان ، وسكرتير عام لاتحاد عمال الجزائر .
وقد اهتمت الصحافة الأجنبية بخبر اعتقال رئيس رابطة حقوق الانسان ونائبه
ونشرته مع تعليقات ساخرة من السياسات البارعة لحكام الجزائر . بينما انبرت

الصحافة الحكومية فى الجزائر للدفاع عن « اعتقال رئيس رابطة الدفاع عن حقوق الانسان » متهمة الرابطة بأنها جمعية من المخابرات والجواسيس الذين يعملون لحساب دول خارجية .

من جهة أخرى أعلن فى باريس عن تشكيل فرع خاص بالجزائر للمنظمة العربية للدفاع عن حقوق الانسان ، وهى المنظمة التى يقع مقرها الرئيسى فى جنيف والقاهرة ، وعلى صلة بالأمم المتحدة .

ومن جهة ثالثة فقد صدر فى التقرير السنوى العام لجمعية الدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديمقراطية فى الوطن العربى التى تمارس نشاطها من باريس . وورد فى التقرير المذكور الذى يحوى معلومات ونشاطات عام ١٩٨٤ . ان الاعتقالات لاسباب الرأى فى الجزائر شملت نساء كثيرات منهن : فطومة أورغان وليل السويدى ولويزة حنون .

وكانت الصحافة الأجنبية قبل شهور قد نشرت نص عريضة نسائية تحتج على قانون جديد ينظم الأحوال الشخصية واعتبرته متخلفا ورجعيا وغير عادل بالنسبة للمرأة الجزائرية ، وقد وقعت عليه عشرات النسوة المعروفات ، واللاتى كان لهن ماض مشرف فى ميادين الكفاح الثورى والنشاط الفكرى والسياسى الديمقراطى ، وفى مقدمتهن ، كانت المناضلة الكبيرة جميلة بو حيرد وضعت توقيعها على العريضة .

وهناك محامون بالعشرات معتقلون منذ عدة شهور بدون أن توجه اليهم أية تهمة أو ادانة قانونية وبالتالى فهم قيد الاعتقال الكيفى الذى تبيحه لنفسها السلطات الحاكمة بموجب الأحكام العرفية السائدة فى البلاد منذ سنوات طويلة .

ومنذ شهور قليلة أقدمت أجهزة الأمن العسكرية على اعتقال القاضى السابق والمحامى عضو رابطة الدفاع عن حقوق الانسان عبد الرحمن دغنوش ، وزميله الآخر عبد الحميد شعبانى المحامى بمدينة قسنطينة .

اضراب عن الطعام

تناقلت وكالات الأنباء العالمية ، فى ٢٩/٧/١٩٨٥ الماضى خبرا عن اضراب المعتقلين من لجنة أبناء الشهداء ورابطة الدفاع عن حقوق الانسان عن الطعام حتى يقدموا الى محكمة أو يخلى سبيلهم . وقد قالت الوكالات المذكورة ، ان المضربين عن الطعام يبلغ عددهم عشرة أشخاص تقريبا . لكن معلومات الحركة من أجل الديمقراطية فى الجزائر أشارت الى أن العدد يزيد على الثلاثين .

وعن الموضوع نفسه أصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان العربية فى باريس بيانا نددت فيه خرق حرمة حقوق الانسان كما وردت فى البيان العالمى الذى وقعت عليه الحكومة الجزائرية والتزمت به .

برقية ثانية الى الرئيس الجزائري شاذلى بن جديد بشأن اعتقال عبد النور على يحيى

أرسلت المنظمة العربية لحقوق الانسان برقية الى الرئيس الجزائري شاذلى بن جديد فى ١٩٨٥/٨/٢٠ ترجوه فيها سرعة الافراج عن الأستاذ عبد النور على يحيى الذى اعتقل لتطوعه بالدفاع عن بعض المعتقلين السياسيين ، وكانت المنظمة قد أرسلت البرقية الأولى فى ١٩٨٥/٧/١٧ ، وفيما يلي نص البرقية :

فخامة الرئيس شاذلى بن جديد

رئيس جمهورية الجزائر الشعبية

علمنا اليوم بأمر اعتقال زميلنا الأستاذ عبد النور على يحيى لتطوعه بالدفاع عن بعض المعتقلين السياسيين . ونرجو أن تفضلوا بسرعة الافراج عنه لأنه كان يقوم بواجبه الذى تفرضه عليه مهنته وعقائده . نأمل فى سعة صدركم وحرصكم على حرية المواطنين ورعايتكم لحقوق الانسان والسمة الطيبة التى تتمتع بها جمهورية المليون شهيد . أرجو أن تلبوا التماسنا . وفقكم الله وجمع صفوف العرب على الحرية والاخاء .

فتحي رضوان
رئيس المنظمة العربية
لحقوق الانسان

من برنامج العمل ضد التعذيب

ضمانات خلال الاستجواب والحجز

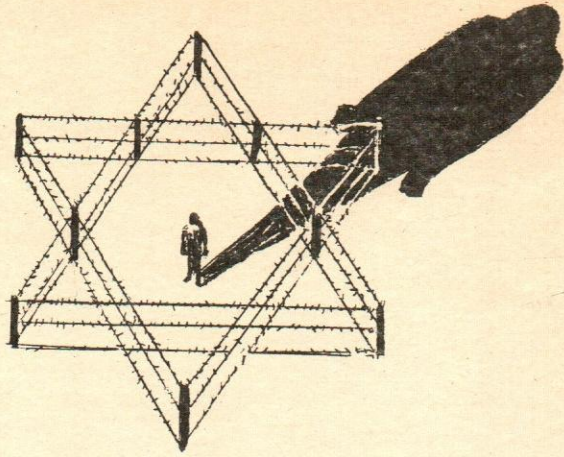


من الضروري أن تلاحظ الحكومات وأن تراجع بصفة مستمرة اجراءات الاستجواب والحجز . كما ينبغى على هذه الحكومات التأكد من أنه تم ابلاغ المعتقلين بكافة حقوقهم .

ينبغى أيضا أن يكون هناك زيارات منتظمة بواسطة طرف مستقل للتفتيش على أماكن الاعتقال .

وهناك ضمان مهم لمنع التعذيب وهو فصل السلطات المسئولة عن الاعتقال عن المسؤولين عن الاستجواب .

الأرض المحتلة



ان الاغتصاب الصهيوني لفلسطين يعد انتهاكا جماعيا دائما ومستمرا لحقوق شعب بأسره ، والمنظمة حرصا على التأكيد على هوية فلسطين العربية وإيماننا بمجورية القضية الفلسطينية تقوم بنشر ما يستجد من انتهاكات صهيونية ضد الشعب الفلسطيني . .

الجهاز الطبى الصهيونى فى خدمة سلطات السجون

من الناحية الشكلية والروتينية هناك عيادة داخل كل معتقل وسجن وهى عبارة عن غرفة أو جناح ذى عدد من الغرف مزودة ببعض الأدوية والوسائل العادية والأولية من الأمور الطبية ويداوم ممرض أو ممرضان يقومان بتقديم مايسمى بالخدمة الطبية للمرضى المعتقلين ويخصص يوم واحد فى الأسبوع لدوام الطبيب العام وطبيب الأسنان وفى معتقل الرملة يوجد المركز الطبى الخاص بإدارة السجون ، وهناك مستشفى مصغر للمرضى . وهكذا يقال عن وجود جهاز طبى الذى هو فى الواقع مسألة شكلية تخفى من ورائها حجم الجريمة التى تمارسها مديرية السجون ، فالأمراض المنتشرة والمذكورة آنفا تقسم المرض الى ثلاثة أقسام :

- ١ - أمراض مزمنة .
- ٢ - وأمراض العاهات البدنية (اصابات مباشرة مثل العمى وبتتر الأطراف والاصابات)
- ٣ - الأمراض النفسية والعصبية وهذه الأمراض أصبحت ملموسة لوجود عدد لا بأس به قد أصبح انهياره النفسى والعصبى واضحا وميئوسا منه وهؤلاء يعيشون داخل الغرف والأقسام رغم مناداة الأسرى بضرورة ايجاد حل لتقديم العلاج المناسب لهم . ووجود عدد من المسنين الذين يعانون من الأمراض .

وكانت آخر احصائية قدمت لوزير الشرطة من معتقلي سجن الجنيد فقط تتضمن
أكثر من (١٦٠) حالة مرضية .

ان حبوب التسكين على العلاج الأساسي لكل أنواع المرض داخل المعتقلات ولذلك
فان قصص شهداء المرض والاهمال الصحي داخل المعتقلات كثيرة وكان آخرها عام
١٩٨٠ استشهد المناضل محمود عربي فريته الذي ترك وأهمل لينتشر في جسده
مرض السرطان وعندما أصبحت حالته ميئوسا منها أطلق سراحه ليموت خارج
المعتقلات دون ضجة وكذلك الشهيد المناضل حمزة عثمان أبو شعيب الذي أطلق
سراحه ليموت بعد أيام قليلة خارج المعتقل ١٩٨٣/٢/٢٦ ان ما عاناها الشهيدان من
عذابات المرض وعلى مرأى من الأطباء في السجون الصهيونية كان الدليل العملي لهذه
السياسة الطبية المنهجية فالوضع اللطبي واللاصحي داخل أسوار المعتقلات أضحي من
الأولويات الملحة رغم تدخل الصليب الأحمر الدولي لتقديم المسموح به لتخفيف
ما أمكن تخفيفه لحالة الضغط المتزايدة من هذا التراكم الناجم عن حالة الاهمال
المقصودة من قبل القائمين على الجهاز الطبي . فالشواهد كثيرة وعديدة وأسباب
الاستشهاد والموت كلها تنصب في نفس المجرى الذي يشكو من استمراره المعتقلون
ألا وهو الاهمال المتعمد .

قائمة باسماء بعض شهداء السجون والمعتقلات الصهيونية نتيجة الاهمال الصحي والطبي المتعمد

اسم الشهيد	مكان الاستشهاد	سبب الاستشهاد	سنة الاستشهاد
رمضان سليم البنا	في سجن الرملة	مرض قلبه واهمال معالجته	١٩٧٠
مصطفى عقيل العواودة	سجن الخليل	مرضه واهماله طبيا	١٩٧٢
عمر احمد عوض الله	معتقل عسقلان	مرض قلبه واهمال علاجه	١٩٧٤
نصار سويلم سلامة الحياوات	سجن الرملة	مرض السرطان في رقبته	١٩٧٦
فؤاد محمد محمود سلامة	معتقل عسقلان	الاهمال في علاج اصابته	١٩٧٦
عجاج ياسين جابر علاونة	سجن جنين	الاهمال الصحي	١٩٧٦
يوسف احمد حسين كريم	معتقل عسقلان	الاهمال الصحي	١٩٧٨
فريد حافظ غنام	سجن نابلس المركزي	مرض القلب واهمال بعلاجه	١٩٧٨
ياسر عبدالرزاق شافع فاعور	معتقل بئر السبع	مرض القلب	١٩٧٩
صلاح شحادة عباس	معتقل عسقلان	مرض القلب	١٩٨٠
انيس محمود دولة	معتقل عسقلان	مرض القلب	١٩٨٠
علي ابراهيم احمد الشطريط	معتقل عسقلان	مرض القلب	١٩٨١
سليم يحيى ابواسنينة	سجن جنين	مرض القلب	١٩٨٢
حمزة عمر عثمان ابو شعيب	سجن الرملة	سرطان	١٩٨٣
خليل ابراهيم محمود ابو خديجة	سجن رام الله	مرض القلب	١٩٨٣
ميخائيل بابا لازار (يوناني)	سجن الرملة	سرطان	١٩٨٣

وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر بعض أصحاب العاهات والاعاقات المرضية والتي أوجبت كافة الشرائع والقوانين الدولية وعلى رأسها اتفاقيات جنيف بشأن حماية أسرى الحرب والملاحقين البروتوكولين التابعين لها والاعلانات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان ضرورة « الإفراج الفوري عنهم » ومن هؤلاء الأشخاص :

بعض أسماء المعاقين من الاسرى والمعتقلين في السجون الصهيونية
والذين خرجوا في عملية التبادل الأخيرة في أيار ١٩٨٥

الاسم	مدة الحكم	تاريخ الاعتقال	مكان الاعتقال	الحالة
حسن عبدالله دهشان	٢٠ سنة	١٧/٨/٧٧	عسقلان	بتر السنق اليمنى والفراع الايسر
جمال محمود محمد دراغمه	٢٠ سنة	٣٠/١/٨٢	الجنيد	اصابة في الرجل اليسرى وشلل فيها
علاء الدين احمد الباذيان	٢٥ سنة	٢٢/٤/٧٩	الجنيد	اعمى (اصابة بالكيمون)
مصطفى محمود ابو حيايب	مؤبد	٢٧/١/٧٠	عسقلان	جنون
سليمان سليم علي ابو عبيده	مؤبد	١٩٧٠	عسقلان	جنون
محمد حميد محمد مطر	مؤبد	١١/١١/٩٩	عسقلان	جنون
عبدالقادر راجح هلالية	مؤبد	٣٠/٤/٧٠	عسقلان	جنون
ابراهيم سعيد حويطي النجار	٢٠ سنة	٨/٨/٦٩	عسقلان	بتر كف يده اليسرى
محمد موسى محمد الهسي	٢٦ سنة	٢٥/٢/٧٩	عسقلان	مبترو الذراع واصابع اليد
طلب حماد نمر ثابت	مؤبد	١٣/٣/٧٤	عسقلان	جنون
عطا سلامة علي ابو غزالة	٢٠ سنة	٣/١/٧٢	منقول	فقد احدى عينيه
خالد رشيد عوده الزبيده	مؤبد	١٤/١٢/٦٧	الجنيد	فقدان عينيه
رياض سليمان جابر الخطيب	٢٥ سنة	١٣/٨/٦٧	رام الله	خلل عقلي
ربحي محمد عبدالقادر برفان	مضبد	٦/١٩٦٨	الجنيد	خلل عقلي
محمد موسى سمامره	مؤبد	١٢/٧٧	الجنيد	خلل عقلي
امجد محمد محمد عرفات	١٨ سنة	١٠/٧٧	الجنيد	سرطان دم
جمال احمد ابراهيم الغوارنه	مؤبد	٢٩/٤/٨٤	الجنيد	جنون
خميس سالم منصور حناجرة	٢٠ سنة	٧/٥/٧٥	الجنيد	فقدان سمع
محمد سمندجو شركس هلال	مؤبد	٢٣/٨/٧٤	الجنيد	فقد احدى عينيه
حسني اسعد حسني جرزّين	١٠ سنوات	٢١/٩/٨٠	الجنيد	بتر ثلاث اصابع
فوزي مصطفى علي بركات	١٤ سنة	١٢/١١/٧٩	الجنيد	قصر في ساقه
مصطفى حسن ابراهيم سمارو	مؤبد	١٣/٣/٦٩	الجنيد	استئصال خصية
عيد شحاده داوود	٦/٦ سنة	١٨/٢/٨٢	الجنيد	فقدان يد وعين
اكرم عبد الوهاب عسيلي	٤ سنة	١/١١/٨١	الجنيد	شلل اطفال
عبدالرحمن هاشم نوفل	٢٥ سنة	٧/١١/٨٣	الجنيد	بتر اليد اليمنى وشظايا في العين
جهاد حسن احمد ياسين غنام	مؤبد	١٧/٤/٦٨	الجنيد	عاهة في اليد اليسرى
محمد عبدالرحمن يوسف زغلول	مؤبد	٢٩/٥/٧٤	الجنيد	اصابة في اليد والكف الايسر
حامد محمد احمد موسى	١٢ سنة	٤/٤/٨٢	الجنيد	اصابة في الرجل

وإذا ما استعرضنا حالات العشرات من الأسرى والمعتقلين فإننا نلاحظ أوضاعهم الصحية واضحة المعالم على مظهرهم الخارجى من تدهور وذبول فى أجسادهم حتى أصبح عدد الشهداء الذين سقطوا داخل السجون تسعين شهيدا .

وأما أهم المطالب التى أعلن عنها الأسرى والمعتقلون فى اضراباتهم الأخيرة والتى تماطل إدارة السجون فى تحقيقها رغم وعودها المتعددة :

- ١ - تحسين أوضاعهم الصحية البائسة .
- ٢ - إيقاف عمليات الضرب والقمع والارهاب والرش بالغاز والعقاب الجماعى .
- ٣ - رفع مستوى الوجبات الغذائية كما ونوعا وعدم تأخيرها والسماح لهم بالمشاركة فى إعدادها .
- ٤ - تحسين ظروف الفسحة اليومية للتعرض للشمس واستنشاق الهواء النقى ومدما الى أكثر من ساعتين .
- ٥ - وضع حد لمشكلة الازدحام المزمنة داخل الغرف .
- ٦ - عدم مصادرة كراسياتهم ومذكراتهم وصور ذويهم ورسائلهم بين الفينة والأخرى .
- ٧ - توفير الملابس الإضافية والسماح لهم بالأدوات الرياضية والكتب الثقافية .
- ٨ - احترام ذويهم أثناء الزيارة وعدم التعرض لهم بالممارسات الاستفزازية العنصرية .

لقد أقرت اتفاقيات جنيف هذه المطالب الانسانية العادلة وطالبت جميع الدول الأطراف باحترام تطبيقها والسير على تنفيذها وحملت المسئولية للطرف الذى يخل بذلك .

١٢٠٥ دوئم من توصين تصادروهم القوات الاسرائيلية

احتج ملاك الأرض بقرية قوصين - ٨ كم غرب نابلس - على اخطار وصلهم يوم ١٦/٦/١٩٨٥ ينص على مصادرة ١٢٠٠ دونم من الأراضى الزراعية . وأعطاهم الاخطار ٤٥ يوما لتنفيذ القرار .

بعثت السلطات الاسرائيلية باخطار لمختار القرية وعدد من المحاسبين فيها يعلنون فيه عن مصادرة مساحة واسعة من الأرض فى المربعات رقم ٥ و ٨ و ٩ الواقعة فى شمال غرب القرية . ولم تعطى السلطات أى تفسير لهذه المصادرة . ويعتقد أهالى القرية ان السلطات تود ربط مستوطنتين نيف شومدون (بقرب من دار شرف) وكادوميم (على طريق نابلس - قلقيلية) .

وتمثل هذه المساحة ثلث المساحة الكلية للقرية . ونصف الأرض مزروع أشجار زيتون والنصف الآخر خضروات . وتمثل هذه الأرض المصدر الوحيد للدخل

لهذه القرية . وسيستخدم السكان كل ما في استطاعتهم للدفاع عن أرضهم بما في ذلك رفع قضية أمام المحاكم الاسرائيلية .

* * *

في حالة مشابهة اشتبك أهالي هليول مع بعض المستوطنين في الأسبوع الماضي ، وقد حدث ذلك عندما حاول الأهالي ازالة سور أقامه المستوطنون حول أرض تمت مصادرتها منذ ثلاثة أشهر .

وقد جاء الاشتباك بعد أن أصدرت محكمة اسرائيلية قرارا بمنع أهل قرية هليول سواء بالمستوطنين من استغلال الارض حتى يصدر الكم النهائي في القضية .

فلما أحاط المستوطنون الأرض بالاسلاك الشائكة متحدين قرار المحكمة حاول أهل القرية أن ينزعوه .

وعن مصادر من القرية ، فتح المستوطنون النار بلا تمييز على أهالي القرية لاجبارهم على الخروج من قطعة الأرض . كما تحفظوا على المواطن عواد حسين ، ٦٥ سنة ، وزوجته ، واقتادوهما الى مستوطنة كفار اتزيون . وحاول رئيس ادارة المستوطنة اقناع الرجل العجوز وزوجته ببيع أرضهما . ولما رفض الزوجان بيع الأرض اتصل المستوطنون بالقوات الاسرائيلية التي ألقت القبض على الرجل وزوجته وسلمتهما للادارة العسكرية . ولم يفرج عنهما الا بكفالة وضمان .

* * *

وفي حالة أخيرة ، قدم بهيج تميمي مذكرة احتجاج على أمر صدر من ادارة الأراضي غير المملوكة في الأراضي المحتلة في الادارة العسكرية للأراضي المحتلة والتي أعلنت استيلاء اسرائيل على ١٠٠٠ دونم بالقرب من الخليل . في الحقيقة هذه الأرض تابعة لقرية تافوه ، وجاء في المذكرة ان ملاك هذه الأرض (وهم من عائلة الصغير) عندهم كل المستندات التي تثبت ملكيتهم لهذه الأرض لتاريخ يصل الى ما قبل الاحتلال العثماني .

وغير معلوم متى تنظر لجنة الشكاوى في هذه المذكرة ، ويقدم تميمي هذه المذكرة باسم لجنة الدفاع عن أراضي الضفة الغربية التي أسستها لجنة المحامين العرب بالقدس .

(الفجر ، القدس - ١٩٨٥/٦/٢٨)

الضرائب الفلسطينية لتمويل الاحتلال

قام المسؤولون عن الادارة الاسرائيلية بالادارة الاسرائيلية بالأراضي المحتلة برفع قيمة الضرائب المفروضة بصورة كبيرة لدرجة أن الادارة الاسرائيلية بالأراضي المحتلة لم تعد تكلفها شيئا تقريبا .

بلغ مجموع ما جمعته الادارة الاسرائيلية في عام ١٩٨٤ حوالي ٧٤٤ مليون شيكل اسرائيلي (بزيادة ٣٩٪ عن العام الماضي) وقد أشارت التقارير ان ما جمعه يكفي تماما لصرف مرتبات جميع الموظفين بالادارة بالأراضي المحتلة وكل المصروفات الادارية الاخرى .

منذ سنوات والفلسطينيون في الاراضي المحتلة يحتجون ويشكون من الزيادة الكبيرة في الضرائب كما يشكون من فرض ضريبة اضافية على كل البضائع وتعد هذه الضريبة الاضافية مخالفة للقانون الدولي .

ويذكر التقرير المصاعب التي تواجه المدرسين بالمدارس العامة ، الذين يعانون من انخفاض قيمة مرتباتهم الى النصف ، والتعسف الذي قوبلت به محاولتهم للمطالبة برفع هذه الأجور .

كما ورد في التقرير ان عمليات القبض وتحديد اقامة الطلبة في ازدياد مستمر كما تم اغلاق جامعة النجاح لمدة أربعة شهور هذا العام ، وقد علق فردى زاخ (مدير الادارة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة) على اغلاق جامعة النجاح بقوله ان هذا يعتبر موقفا ليبراليا ديمقراطيا حيث أن الموقف كان يستدعي اغلاق كل الجامعات في حين اننا أغلقنا واحدة فقط .

كما صرح زاخ انه لن تكون هناك أي انتخابات في الضفة الغربية أو قطاع غزة . وعن الادارة المدنية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة فقد أسسها اريل شارون عندما كان وزيرا للدفاع في عام ١٩٨٢ بهدف تكوين نواة للحكم الذاتي الاسرائيلي بالضفة وغزة . وقد قاوم الفلسطينيون هذه الادارة بشدة ، ولقى على الأقل ٢٦ فلسطينيا مصرعهم خلال الشهرين الماضيين أثناء المظاهرات ضد هذه الادارة . وقد تم عزل عمد الضفة الغربية وغزة والمدن المهمة فيها من مناصبهم بسبب رفضهم للتعاون مع هذه الادارة المدنية التي يود أن يفرضها الاحتلال العسكري .

(الفجر القدسية - ١٩٨٥/٦/٢١)

النداء الأخير والأمل المعقود

« هذا ندائنا يدوي من فجاج الجرح، نرفعه عاليا الى كافة الضمائر الشريفة والحية من أجل ايلاف هذه المأساة التي اذقتنا الامرين وقاسينا فيها مخنا كثيرة ، شأننا شأن والدتي الشهيدين : سعيدة المنبهي وعبد الحكيم المسكين كذلك، وجميع أمهات الشهداء [...] سنة كاملة تكتلم على حركة الاضراب ... والايام القليلة القادمة قد تحمل معها فاجعة كبيرة [...] ونحن اذ نوجه نداءنا الى الرأي العام نأمل ان يسمع نداءنا الخارج من طب معاناتنا وماسينا قبل أن نستقبل أبناءنا العائدين من وراء القضبان في صناديق من خشب، ساعتها لن ينفخ الرثاء بشيء».

السعدية الدريدي، والباتول بلهواربي.

أصدرت صحيفة الاتحاد الاشتراكي المغربية عددا خاصا بتاريخ ١٩٨٥/٨/٣ بمناسبة تصديق المغرب على اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والحقوق المدنية والسياسية .
تنقل « حقوق الانسان العربي » « النداء الأخير والأمل المعقود » المنشور بصحيفة الاتحاد الاشتراكي المغربية بتوقيع « امغاغة محمد » - ١٩٨٥/٧/٢٤ :

اليوم الوطني
لحقوق الانسان
في المغرب

هكذا نحن دائما ، الناس المستضعفون لا نكف عن النداء وممارسة الانتظار المستحيل ! تحترق فينا الآمال وتشتعل الشفاه . تفصب الكلمات وتكوم الحروف على أبواب المذبذبة الداخلية ! تتيه الصرخات الجريئة في عيون الجبين المحروس . وتتصلب من المسؤولية . . . تذبذب الحركات التعيسمة وتتولى العضلات المفتولة تحت لسعات الكرياج الاعلامي والمادي . . . عندها تنضم النار في الذات المستضعفة كلها . . . وكاننا بالتأكيد أمام قداس ياباني ، هراكري على الطريقة المغربية !!
فما جدوى الكلمات والصرخات والنداءات ، وتدخلات الأحزاب ، عبر نشراتهم وكذا تدخلات الجمعيات الحقوقية والثقافية والنسوية . ما جدوى كل هذا عندما يتحول كله الى رماد وركام في سلة المهملات !! وكان النار ، نار الكراهية ، لا تخلف ولا نعتقد أنها ستخلف سوى الرماد والجثث !!

مكتنفا عن وضعية حقوق الانسان في المغرب،
وما تعرفه من تدهور في السجون بخاصة .

حاول هؤلاء المعتقلون تنبيه المسؤولين الى
عده الوضعية ، بشتى الاشكال التي تعتبرها
الدولة مقبولة وقانونية لكنهم لم يلاقوا
الا تصعيدا من سوء المعاملة ، يعد في الحقيقة
انتقاما فظا وغير مبرر بتاتا !

لهذا كله ، اضطروا - دفاعا عن
حياتهم وحقوقهم في البقاء كرماء ، الى خوض
اضراب لا محدود عن الطعام يوم ٤ يوليو
١٩٨٤ دام ٦٢ يوما ، وكان أطول اضراب
تاريخي في المغرب ، خلف ، مع الأسف ،
شبيدين في عز شبابهما ، وذلك يومى ٢٧
و ٢٨ ، هما : مصطفى بلهوارى والدريدى
يوبكر ، وتوقف الاضراب نتيجة وعود
وتصريحات رسمية من مسئولين سامين في
الدولة . مفادها تلبية مطالبهم في : متابعة
التعليم ، التطبيب ، الزيارة في شروط
مناسبة ، الى آخره . . . وهي مطالب بسيطة
لم تكن تستدعى من الدولة التفريط ولو
بمواطن واحد من مواطنيها . . .

وكرت الايام والشهور ، بعد ذلك ،
واتضح تنصل المسئولين من « وعودهم »
والتزاماتهم . . وهذا ليس غريبا ، فطالما
وعدتنا الحكومة والدولة ذاتها بالرفاهية
وتخفيض الأسعار وزيادة في الأجور ، وما
كان يحدث هو العكس تماما : الزيادة في
التقشف وزيادة في الاسعار ، وما الى ذلك !
المهم ان الوعود الطيبة صارت وعيدا شرسا .
وتحول كلام الخير المعسول الى شر مستطير!
انها مفارقات مثيرة للانتباه

لقد شتتوا المضربين على سجون
الصويرة ، آسفي ، مراكش ، وتماطلت
الادارة ، بل كالت لهم أقسى الاهدانات
والعسف ، فشنوا اضرابات متقطعة ومحاولين
اثارة انتباه المسئولين مجددا الى مطالبهم
العادلة . لكن يظهر أن المسئولين اعتبروا

فيه من الضروري أن نذكر ، أنه على
مدار السنة ، بل السنوات روكيمت البيانات
والرسائل والمتمسات ، ودونت اللقائات
الرسمية وغيرها وكذلك التدخلات
الاجتماعية والانسانية للعديد من الشخصيات
والجمعيات المتنوعة ، وظل كل ذلك
مستعصيا عن التحقيق !!

وهل من حقنا أن نغفل ، أو نتجاهل
منطوق الخطاب الفعلي لـ « الأغلبية
الصامتة » في المغرب ، هذه الاغلبية
المخدرة بكرنفالات الرذيلة والكذب « بالعطش »
ليل نهار والتعرض لقرصنة فوركونيطات
الشرطة . . . !؟

هل من المفروض أن نعلن ، أن موت
الافراح الذبيحة ، وتنكيس رايات الأعراس
معتليا محلها وجه الحزن الكريه ، متغطرسا
ومستبدا ، على محيانا ، في وقت تنفوس
فيه رايات سود وصفر في أعماق النفوس ،
محمومة فوق الهامات وأسطح الناس
« الغلبانة » في الكاريانات ودور الدوم ،
كالطيور المارحة آتية من عالم آخر ! عالم
يتعرف عليه صغارنا ورضاعتنا حتى قبل أن
يقطموا !!

نتخوف أن تكون هنالك مشاركة
مخزية لانهاء هذه المأساة ، بأى وسيلة .
ولو أدت الى فاجعة ثانية ! فليس في اليد
والحضر ، في الوطن والغربة . . الا التساؤل
تلو التساؤل . . وحديث الناس في الشوارع
والمقهى والمصايف ، يروح ويأتى ، كمد
البحر وجزره يتمحور حول حدث واحد .
فأى حدث ؟

الحدث :

مجموعة من المناضلين الشرفاء اعتقلوا
عقب أحداث يناير ١٩٨٤ بمراكش ،
محكومين بسنوات ثقيلة . وفي شروط
لا تليق بالبشر . وما وفاة عبد الحكيم
المسكينى ، في الشروط اياها ، الا تعبيرا

فعلا ، الوقت يزحم ، لكن اذا ما
تضافرت النيات الطيبة ، فبالامكان انقاذهم
حتى لا تكبر المأساة وتعبق رائحة الفضيحة
على الطريقة الايرلاندية . لما تلقت الثوابت
الفارغة جثث بوبى ساندس ورفاقه . .
وكما وقع أيضا في تركيا . .

ان الاضراب ما زال متواصلا ، ويقارب
الثلاثين يوما بعد استثنائهم للاضراب مع
انقضاء عيد الفطر . . ويظهر ان الجوقة
المتفرجة ما زالت ترقص رقصة الموت الرهيبة
. . . والكومبيوتر يحنط القرارات
والتوصيات . والأوامر تلفظ من أجل تقديم
قرايين أخرى على الطريقة الافريقية . ولكن
رقصة الموت عندنا تختلف . فهي صفراء ،
باردة ، حادة كالمقصلة !

واليكم التوضيح التالي : على مدار
السنة ابان الاضرابات وبعدها ، يعزل
المعتقل ، ويشنت السجناء السياسيون على
عده سجون ، علاوة على ذلك ، توضع أحيانا
الاكبال في الأرجل والقيود في الأيدي ،
تحلق الرؤوس وتنزع الملابس ويترك
المضربون عراة . ربما حتى يلاقوا أهمهم
الأرض الحنون كما ولدتهم ! كما يرغم
المعتقلون المضربون على حل اضرابهم بالعنف
. . لكن بالرغم من ذلك ، تؤكد التجربة
فشل المسئولين في ثنيهم كما كانوا قد
عزموا عليه وعاهدوا بعضهم البعض على
تحقيقه .

ان التخوفات مع نهاية شهر يوليو
وبداية غشت ، تكبر وتكبر ، والتوجسات
تتسع وتأخذ شكل أشباح الموتى ، وقد
تنبخر الامانى التي طالما بنيناها ، وحملتنا
معنا أحزاب وطنية وتقديمية . جمعيات
ثقافية وحقوقية . وكل الرأى العام العالمى
والمحلى والضمان الحية . . ولكن هذه
الامانى التي حملناها معنا ردا من الزمن ،
يظهر انها تتعارض مع ما يجري في الدهاليز
والكواليس الرسمية ، وحسابات الكومبيوتر

ذلك مجرد لب براغى ومراهقة ! علما بأن
المعتقلين كانوا جادين ومسئولين . ولما أعلن
المعتقلون اياهم ، اضرابا جديدا لا محدودا ،
ابتداء من يوم ٢٥ ابريل من هذا العام :
اتضح اذ ذلك للمعنيين بالامر عمق
لامسئولياتهم وخطا حساباتهم .

واستمر الاضراب الى أن أوقفوه بمحض
ارادتهم ، محترمين حلول شهر رمضان :
ويعبر موقفهم هذا عن تصرف ناضج وواع
يهدف الى عدم احراج أى أحد بعد مرور
الشهر الحرام وانتهاء عيد الفطر استأنف
المضربون اضرابهم وهم أكثر عزيمة على المضى
فيه حتى النهاية ولو تطلب الامر تقديم المزيد
من التضحيات .

والملاحظ أنه ما بين اضراب يوليو ٨٤
. . . مرورا بالاضرابات القصيرة المتقطعة ،
وصول الى اضراب ٢٥ ابريل واستثنائه
ابتداء من ٢٥ يونيو أتاحت للمسئولين
فرص عديدة لتجنب الكارثة واحقاق الحق ،
لكنهم لم يقوموا بأى مبادرة لتفهم مشاكلهم
وايجاد الحلول ولو لبعضها . بل على العكس
ازدادوا تعنتا وتجاهلا واختطفوا المضربين
من المستشفى فور حل اضرابهم بمناسبة
حلول رمضان حتى لا يلتقى هؤلاء بأهاليهم
وذريهم ، وتمادى المسؤولون في بلع وعودهم
التي قدموها لعائلات المضربين ، وكان عند
الوفاء بالوعد المعطاة ، والحث والتراجع
هو أطرف ما قدمه المسئولون ، كركاذ
فطر ، للمضربين وعائلاتهم !

من الطبيعى ، اذن ، أن تكون النهاية
قاسية . فعندما يخرب المضربون وشهداء تبعاء
هى مقتبل العمر ، بينما الوطن ينتظر منهم
كل خير ، ولا نجد من يؤازرهم فى نضالهم
المستميت ، الا ثلة قليلة من الاهالى والأحبة
وبعض الجرائد وبعض شخصيات الرأى العام
الدولى أساسا ، أما « الرأى العام » المحلى
فيبدو عليه الحرج ، أو أنه لم يجد نفسه .
أو لم يوجد معه !!

الجافة ٠٠ والنتيجة هو ما يحصل ، في مستشفى ابن زهر أو « ابن النحس » بمراكش .

لقد ولج المضربون هذا المستشفى يوم ٢٩ يونيو ، فمنعوا - ربما في البدايه ! - من استعمال « السيروم » وشرب الماء المحلى بالسكر ، والحق في الخرقة واستقبال أسرهم أى حرمانهم ، وهم في النزاع الأخير من الحياة ، من التطلع الى العيون الدامعة المشجعة لامهاتهم وكذا بسمات الحب والحنان . ! ومنذ ١٢ يوليو دخل ثلاثة منهم في حالة الغيبوبة واليوم كم هو عددهم!! ولم تنج العائلات بدورها من الاستفزازات والمضايقات والامانات المجانية فعندما يسود الكومبيوتر وتخريجات الحسوب ، تجف العلاقات الانسانية . ويتوارى التعقل والحكمة والحرارة الانسانية وتختزل القضية - الباجعة في عدد صغير ، ينبغي أن تنتهى بأقل ما يمكن من الضجة والصخب - فما بين لحظة وأخرى قد تتساقط الأرواح الزكية ، عشوائيا ٠٠ وليس من المستبعد انه في الوقت الذي تقرأون فيه هذه السطور سيكون الموت الاصفر قد حام على بعض الرؤوس المحتضرة . وأصدر في حقها حكم الاعدام ٠٠!

فهل يرغب المسئولون هذه المرة ٠٠ في أن لا يخلف الاضراب لا معطوبين ولا أحياء الا غاضبين ولا رافضين لقواعد « اللعبة »! ان ما نشاهد اليوم ، في المغرب ، لأمر خطير ورهيب ، اناس يموتون مجانا بعد أن يتخلى عنهم البعض ! والطامة الكبرى هي أن مثل هذه المأسى والفواجع لا تنحصر في مجموعة المعتقلين السياسيين ، بل تطال حتى معتقلي الحق العام ، بدرجات متفاوتة ، وفي كل السجون المذكورة اعلاه . واللائحة طويلة حيث الفساد والرشوة والتعذيب بالكرباج والكاشو والابتزاز ، وما الى ذلك من الآفات ، وثالثة الأثافي ، هو ما شاهدته المركز أخيرا من انتحارات (٢) مضاف اليهما سبعة موتى ، قضوا نحبهم ، بالسرطان

والسل وغيرهما ، وذلك كله في مدة قصيرة لا تتعدى ثمانية أشهر !! انه لامر يندى له الجبين ، وخصوصا عندما يتبجح الراسميون بحقوق الانسان المصونة ، وتكون السجون أصبحت دورا لاعادة التربية ! ان اشارتنا في هذا الباب سريعة جدا ومختزلة ، لنين بالملموس أن الوضعية في السجون لا تطاق ومن هنا يأخذ نضال رفاقنا المضربين مبرراته القانونية والحقوقية ، ويستدعى حلولا عاجلة وعادله .

النداء

يا أصحاب الضمائر الحية ، أيها الرأي العام الوطني والعالمي ، ايتهما الاحزاب الوطنية والتقدمية ، ايتهما الجمعيات الثقافية والحقوقية ، يا قراء هذه السطور : ان المضرب عن الطعام ، أيا كان ، يستمد شرعية تحركه ونضاله من أحقية وعدالة مطالبه . وهو عندما يقدم على هذه الخطوة الخطيرة فانه يفعل ذلك ليدفع عن نفسه الاهانة والموت ، أو يحسن وضعيته مخافة أن تتحاحه مع مر الشهور والسنوات، دوامة الموت البطيء أو الجنون ٠٠٠ والمضربون عن الطعام حاليا ، شنوا اضرابات متتالية ليوقفوا آلية التدمير الجسدى والمادى والنفسى ، وليحافظوا على انسانيتهم كاملة . فالسجن لا ينزع عن المحكوم عليه جنحيا كامل حقوق المواطنة . في حين أن المحكوم عليه جنائيا . والسذى تتجاوز مدة حكمه خمس سنوات يحرم من بعض الحقوق (لا يحق له الاستفتاء من داخل السجن ولا الترشيح للانتخابات) . لكن هذا لا يعنى تجريده كلية من الحقوق الأخرى (الحق في الاستشفاء ، تغذية ملائمة ، زيارة مناسبة ، الحق في الفسحة ، متابعة التعليم ٠٠ الخ) ان المضربين عن الطعام ، عندما يتقدمون من خطر الموت ، حثيثا أو مريعا ، يگوتون في حقيقة الامر أكثر تشبثا وإيمانا بالحياة . والسجنين السياسى عندما تنغلق عليه بوابة السجن ،

لغاية ، لكنها أساسية بالنسبة للمعتقل .
وليس من المعقول مطلقا ولا من النزاهة في
شيء أن يتجسأهلها المسئولون أو يدعون ،
انهم لن يرضخوا للضغط ، لان المضربين عن
الطعام ، سبق لهم ، قبل شن الاضرابات ،
تقديم مطالب مرنة ، وخالية من أى ضغط
كان . وبعد هذا وذاك فإن ما يعانيه سجناء
مراكش والصويرة وآسفى والرباط (لعلو)
وعين قادوس (بفاس) وغيرهما من السجون
تختلف عما يعيشه سجناء المركزى ، وبعض
السجون الأخرى ؟! اذن ، فلماذا كل هذا
التعننت ؟ وكل هذا التجاهل ؟

اننا ننادى كل القوى الحية في البلاد ،
وكل الضمائر الشريفة وجموع الساسة
والسياسيين الوطنيين والتقدميين ، وأيضا
الجمعيات الثقافية والحقوقية ، كل هؤلاء
الذين يوصفون « بروح الأمة » اننا ندعوهم
وننادى كل من له حظوة أو امكانيه للتأثير
في احداث الفعل التاريخي ، من حيث تعديله
أو تغييره لصالح هؤلاء المضربين المحتضرين .
ننادى ونكرر النداء حتى لا يضحى
هذا الحدث في المستقبل ذكرى للنكس
والاهمال والتعننت الطائش ، وحتى لا يبقى
وصمة عار على جبين حقوق الانسان ، فى
السجن وخارجه .

ننادى ، حتى لا يصير الغد المفتوح على
آمال و « مشاريع » الالفين رهينا بطول
الكراباج أو قصره ، بسيادة الاستبداد أو
شيوخ اللاديمقراطية . . .

ننادى ونحن ندرى حدود هذا النداء .
ومع ذلك لم نياس ولن نياس لانه ليس من
حقنا ذلك ، وكل ما باستطاعتنا هو أن نأمل
ونمارس الحلم ، آمليين أن تتوافر لسدى
المسئولين الشجاعة الضرورية والتفهم
المطلوب لحل مشاكل المضربين المحتضرين
حتى لا تتكرر الفاجعة !!
لهذا كله نادينا . وما زلنا ننادى فهل
من حقنا أن نأمل !؟

اماعة محمد

وان تقلصت حريته ، فإنه يظل محتفظا بكل
كرامته وعزته وشفرفه . . .

وهذا ما لا تقبله ادارات السجون ،
ولا كميوترات الدولة ، التى تحول المرء
الى رقم وكفى !

على هذا الاساس ينبغي أن نفهم
اضراباتهم ونساندها وندعمها . . لانسا
بذلك نثبت ونؤسس الحق فى الحياة الحرة
الكريمة ، ونرصد قواعد حقوق الانسان
والديمقراطية والحق فى الاختلاف فى الرأى
وغيره .

لهذا لن نقول للمسئولين اتركوهم
يموتون ب « سلام » ! أو ساعدهم عملى
اكمال رقصة « الانتحار » حسب رأى
البعض ! لن نسمح لهم بالرحيل عنا بهدوء .
كما يريد المسئولون مخافة اثاره شروخ
فى مجرى « الديمقراطية » ، واحتراما لفهم
معين لحقوق الانسان والسجين ! لا ! لن نقول
لكم ذلك أبدا ! أبدا ! . . .

ان الفاجعة - الجريمة متوقعة . واذا
ما حصل المحظور - والقصد بهذا النداء هو
الحيلولة دون وقوعه - المهم اذا ما وقع ، فإن
الموتى ، وان كانوا لا يتكلمون ، فإن
للشهداء كلاما خاصا ولغة خاصة وصوتا عاليا
يفوق صوت الاحياء ! انهم ، لا قدر الله ،
سيظلون بجانبنا ، يقاسموننا حلو الحياة
ومرها . ولكل شهيد صوت يذوى فى المدى
والاعالى يجسد حضوره الفعلى عبر الفكرة
والنموذج . فمن منكم أيها السادة ، بمكنته
(بامكانه) اعدام الفكرة والنموذج !؟

لا ! لن ننسى الشهداء الذين سقطوا :
سعيدة ، كرينة ، المسكينى ، الزريدى ،
بلهوارى . . . واليوم ينال المضربون
المحتضرون نفس المصير !

لهذا كله لا ينبغي أن نصمت ، أو
نفسى أو نتناسى ، الذى يقح اليوم فى
المغرب ، والدولة عازمه على احتضان مؤتمر
قمة عربى استثنائى ، وكذا احتضان الالعاب
الرياضية مع بداية غشت !!

أيها الرأى العام الوطنى والدولى :
ان جملة المطالب التى رفعوها بسيطة

إلى .. محرر حقوق الإنسان العربي

فتاة ليبية تسأل :

لماذا تهدر حقوق الناس في ظل أغلب
الرؤساء والحكام العرب ؟

رسالة من فتاة ليبية تقول :

تحية ملؤها التفاؤل مع فائق الاحترام .

انه لمن دواعي الفخر أن أكتب لكم لأقول .. انكم حقاً مثال بارز يهتم بحقوق
الانسان ، ولا أحد يستطيع أن ينكر خدماتكم الجليلة التي تؤدونها في هذا المضمار .
مما جعلنا نحمل لكم كل تقدير وكل اكلابار .

اننى أهتم كثيراً بحقوق الانسان . خاصة في الدول العربية ، وطنى الكبير ، هذا
الوطن الذى أصبحت سياسته كالبصل نمتدحها وقد امتلأت أعيننا بالدموع منها لأن
الانسان فى ظل سياسته أصبح كشمعة تحترق ببطء لا نسأل عنها الا حين تنطفىء ..
فلماذا تهدر حقوق الناس فى ظل أغلب الرؤساء والحكام وما جعل الله للناس من
رؤساء وحكام الا ليسندوا ظهور الضعفاء منهم ..

الاخوة الكرام أعضاء المنظمة ..

اننا نحلم بغد كله اخاء وسلام ومحبة كل الأيدي فيه تمتد فى مصافحة أخوية
غدا يقال فيه أن الفقراء سعداء وأنه لا تعاسة وأن السجون خالية والشوارع أيضاً
خالية من المتسولين والعالم كله صديق بعضه .. هذا هو الغد المشرق الذى تعم عليه
طلائع اليمن والبركات على العالم بأكمله .. وطبعاً هذا الغد لن يأتى بطريقة عفوية
وانما بالوعى المتزايد بحقيقة تحرير الانسان وحصوله على حقوقه كاملة وسنكون نحن
منظمة حقوق الانسان « العاملين فيهما الآن والراغبين فى الانخراط فيها » الأبناء
الشرعيين لذلك الغد نحن المؤمنون فعلاً بقضايا وحقوق الانسان لأننا نحس بمعاناته .
نحن المثقفون يجب أن نكون فى مستوى الابن الحقيقى للفقير وأن نخرج بالانسان من
الزيف والبؤس والمرض والموت والجهل ..

اعلموا أن حدود الفقر لا تظهر على خريطة : الفقر ليس له علم رسمى ولا نشيد
وطنى فلماذا نخلق له لغة السياسة والحكام ؟ ولغة القادة ولغة الدبلوماسية والجلسات

والمحاضر والاجتماعات واللقاءات فى المحافل الدولية .. لماذا كل هذا ؟ ان تحرير
الانسان واعادة حقوقه اليه لا تحتاج سوى الى الاحساس به .

فهذه القضية هى القضية الأم التى تطويق كل من يمشى على الأرض ويعيش تحت
الشمس دون تمييز طائفى أو عنصرى لاننا أصحاب رسالة نبيلة لسنا دعاة للعنصرية
اننا مع كل الضعفاء لأنه هنا تظهر عظمتنا عندما ننصاع لأوامر الضعفاء من الناس
ونتمرد أمام تهديدات الأقوياء .

واعلموا أن الحاضر أهم لحظة ومنه سيكون الانطلاق نحو الأفضل فليسقط
الصمت ولتسقط كل سبيل المراوغة ولينطلق صوتنا عاليا نقول نحن الأبناء الشرعيين
لكل قضايا وحقوق الانسان وسنبقى خالدين لاننا سنشقى لمن بعدنا الطريق الى بناء
مدينة فاضلة كلها رخاء وسلام ساكنوها سيكونون أهدأ بالا وأتم سرورا لعمارة
الأرض وفلاحها .

وفى النهاية أقول :

اننى فتاة أملك كل المقومات التى تمكننى من أن أكون جندياً بمنظمتكم أعمل
من أجل أن ينال الانسان حقه .. اننى أمتاز بالثقة بالنفس وبالشجاعة والتضحية
والإيثار لأبعد الحدود واننى أملك من القوة والجرأة ما تمكننى من الموت فى سبيل الله
دون خوف أو رهبة . اننى أحلم أن أقدم للانسانية شيئاً يجعلها أكثر سعادة فهل
تساعدوننى فى الانخراط معكم لكى أكون عضوة مشاركة فى نضال هذه المنظمة وأقسم
أننى سأكون مخلصاً للأبد ولو دفعت دمي قربانا لسعادة الانسان فى كل مكان فهل
تحققوا لى حلمى هذا ؟ ..

وأخيراً أقول ان الاحتفال الحقيقى بانشاء المنظمة هو يوم أن يكون الناس جميعاً
أحراراً من كل العقبات التى تعترض طريقهم هو يوم استرداد حقوقهم كاملة ..
كاملة .. كاملة .

أختكم فى الكفاح (.....)

ملحوظة :

أود أن أعرف كيفية الانخراط معكم وما هى السبل التى تمكننى من ذلك كما
أطلب توضيحاً مفصلاً عن أغلب أهداف هذه المنظمة فى الوطن العربى وخارجه .

وشكرى لكم مسبقاً .

* * *

المحرر : المنظمة العربية لحقوق الانسان تشكرك على رسالتك وترحب بك عضوة
فيها تناضلين من أجل تحقيق أهدافها النبيلة . وقد أرسلنا اليك على عنوانك مطبوعات
المنظمة وبرنامجها .

رسالة من الدكتور محجوب عمر

الى الاخوة اسادة/ فى منظمة حقوق الانسان العربى - القاهرة

تحية عربية .. وبعد :

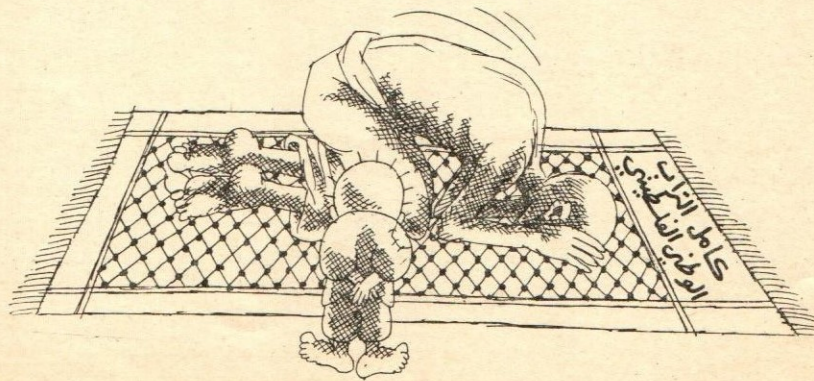
نود أن نشكركم على الملف الأخير لمجلة حقوق الانسان العربى حول حرب
المخيمات ومعاناة الشعب العربى الفلسطينى .

ولقد لاحظنا استعمال اسم صبرا وشاتيلا لوصف حرب المخيمات الأخيرة ،
ونحن نفضل دائما استخدام اسم حرب المخيمات ، وذلك لأن هناك مخيمات أخرى
تعيش هذه الأحداث وليس فقط صبرا وشاتيلا ، ولأنه يفضل ألا نستخدم عبارة
« صبرا وشاتيلا » الا للإشارة لمذبحة صبرا وشاتيلا سنة ١٩٨٢ وذلك حتى لا تستغل
« اسرائيل » أحداث اليوم لتبرئة نفسها مما حدث فى ذلك العام .

تمنين دوام التعاون لما فيه خير أمتنا العربية وحقوق الانسان العربى .
وتفضلوا بقبول جزيل الشكر .

القاهرة فى ١٤/٨/١٩٨٥

المحرر : شكرا لكم على تقديركم وعلى ملاحظتكم القيمة .



من أدب السجن

MEZIOUD OULDAMER

OFFENSE A PRESIDENT

ÉDITIONS GÉRARD LEBOVICI

13, rue de Béarn, Paris 13^e

1985

كتاب من أدب السجن ... ندي نوري الطيباني في السجن

مزيود ولد عمر

جرى توقيفه في ديسمبر عام ١٩٨٠ نتيجة إعلان الاضراب احتجاجا على انخفاض أجور العمل في شركة ايطالية كان يعمل فيها STIP . وقد قضى نتيجة ذلك سجن سنتين في « المزعة » والمديا ، كتب خلالها عينات حياتية عما جرى ويجرى في السجن الجزائرية .

وتجدر الإشارة أن محامي الدفاع الذي توكل للدفاع عن مزيود ولد عمر في المحكمة قد سبق مؤخرا للاعتقال وهو السيد علي يحيى عبد النور رئيس هيئة حقوق الانسان في الجزائر .

مقطع من الكتاب

كنت مشغولا مع شخص آخر فهل لنا أن نخرج لنشرب القهوة معا ؟

فاجأتني الدعوة لكنني لبيتها على مضض خوف أن تطول الأيام وتتعدد الامور ولدي خروجنا الى المقهى حدثني عن حياته ورغبته بترك المدينة فقال : « هذه مدينة ميتة .. لا يوجد فيها شيء » .

استمعت اليه مدة نصف ساعة على هذا المنوال وعند عودتنا الى المكتب تطرق الى قضية محاكمتي فقال :

(... بعد انتهاء فترة السجن)
مررت على دائرة العدالة لاستعادة جواز سفري فقال لي رجل « المخابرات » :
- جواز سفرك ؟ نعم بالتأكيد هل تمر غدا ؟

وفي اليوم التالي ذهبت الى نفس المكتب والتقيت بنفس الشخص فقلت له :
- آتيت لاستعادة جواز السفر ، فأجاب :
- نعم بالحقيقة عليك أن تعذرني بالامس



- أتعرف أن حكم السجن يمكن أن يحملك الكثير وهذا بالتأكيد سيسجل في ملفك الشخصي مما يؤدي إلى خلق المتاعب لكن نهن الممكن العمل على تلافيها . .
واستدرك أقول لك هذا لأنني أتعاطف معك فهل تفهمني ؟

وبديت كأنى أخاطب نفسى فقلت :
لا ليس تماما فأجاب :

- بما أن سجلك العدلى موجود فى تيزى أوزو يمكننى أن أسجل لك فى ملفك الشخصى بأنك غير متهم جنائيا فأجبتته :

- ولكن من أجل ماذا ، فقال :

- أنتم لا تفهموننا كما يجب اذا حصلت الآن على الجواز عليك أن تقوم بتجديده مستقبلا فأنت تظهر لى لطيفا للغاية .

بدأت عندهما أشعر بالقلق والاشمئزاز وبسرعة تقدم نحوى ووضع يده على مؤخرتى قائلا :

- أترك لى مجال مساعدتك بالله عليك وأضاف بصوت أرعن اذا طلبت منك أن نلتقى مرة أخرى فهل تلبى ؟
- فقلت : التقيك ؟

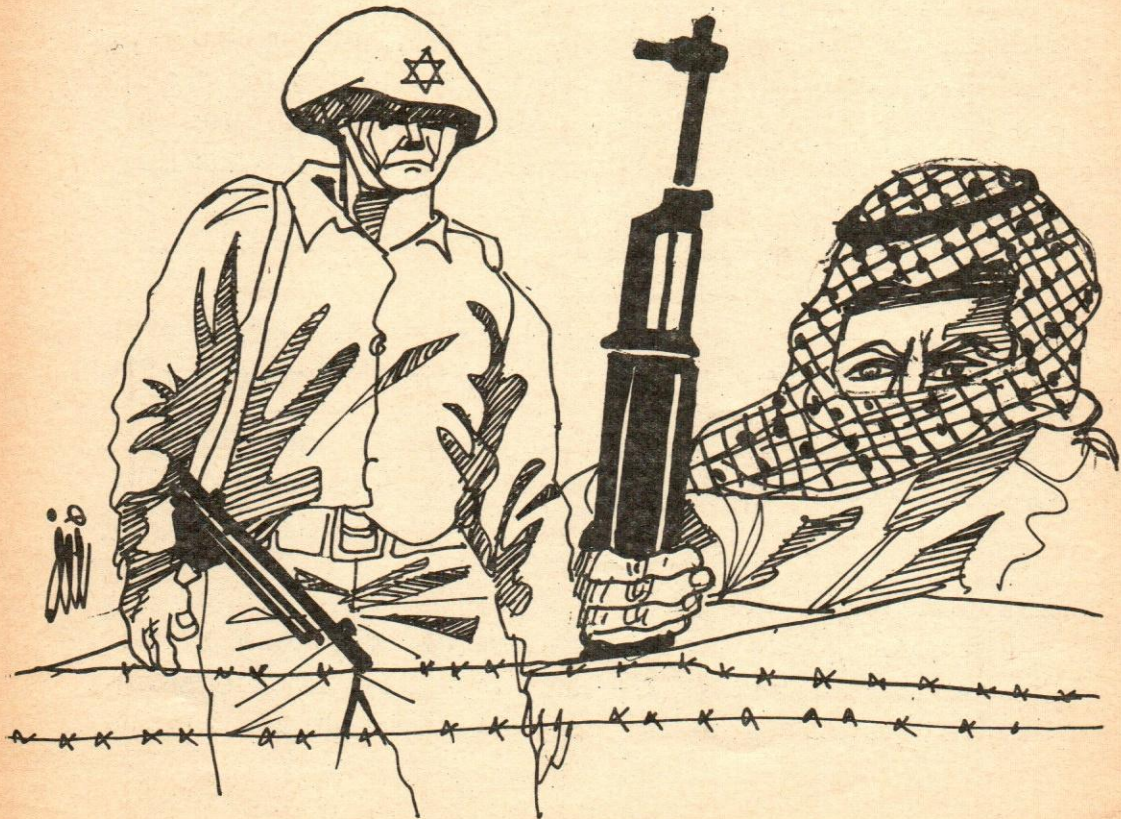
وبنفس الوقت أخذت يده تمتد على طول فخذى ثم قال نعم لكى نتعاطف مع بعضنا أكثر .

كدت أن انفجر من الضحك والغیظ ، لقد عرفت فى السجن جميع أنواع الاثارة لكى أقع فى الفخ لكن أن يفعل « مخابرات » العدالة ذلك فهذا شىء محير وقيل أن أنتهى من تفكيرى سمعت حنجرة يرتجفة تهسج « كل ما أطلبه منك أن نلتقى فقط » . كان يرتجف ويرتعش . . فخرجت حاملا جواز السفر لكنه لحق بى وبلحظة واحدة طبع على خدى قبلة فأيقنت انه لم يكن ينسوى الايقاع بى .

ملف العدد ..

القمح الإسرائيلي ..
سجل حافل ومفتوح أبدًا

إعداد ايناس طه



في الوقت الذي يواصل فيه الشعب الفلسطيني مقاومته المشروعة ، تشدد السلطات الاسرائيلية والمستوطنون الصهاينة قبضة الارهاب في البلاد منذ يوليو الماضي .

ووسط موجة جديدة من التهديدات والوعيد (العنصرى) بزيادة من التنكيل بالفلسطينيين ، والمزيد من العدوان على حقوق الانسان الفلسطيني داخل الأرض المحتلة ، تجرعت اله القمع العسكرى الاسرائيلية المنشطات اللازمة لاندفاع جديدة في اجراءاتها وممارستها التعسفية .

الحبس الادارى ، هدم المنازل ، مصادرة الأراضى والممتلكات ، حظر التجول ، اغلاق المرافق المدنية الحيوية ، الطرد والابعاد ، حظر النشر والمصادرة للمطبوعات ، وصولا الى القتل « غير المتعمد » برصاصات طائشة للجنود الاسرائيليين والمستوطنين الصهاينة .

وكان في مقتل ثلاثة من المستوطنين على أيدي مسلحين لم يكشف بعد عن هويتهم الحجة الكافية « تماما » لاثارة جدل « خصب » حول أنجح الأساليب القمعية لعقاب العرب « وكبح جماحهم » فى مجلس الوزراء الاسرائيلى والكنيست والصحف ، وبين جماعات الهوس الاستيطانى العنصرى من أمثال « جوش أمونيم » و « كاخ » . . . تشدد شيمون بيريز رئيس الوزراء على احياء أحكام طرد الفلسطينيين من البلاد . . . واقترح اريل شارون هدم الصف الأول من بيوت القرية العربية التى يطلق أطفالها الأحجار باتجاه العربات والدوريات العسكرية الاسرائيلية وتشكل مجلس عسكرى مختص من قادة الجيش والمخابرات والبوليس لمتابعة المناضلين الفلسطينيين ، وتم حشد المستوطنين فى كتائب « الحرس المدنى » وتسليحهم ، فى حين لازالت لجنة وزارية وحتى كتابة هذه السطور تنظر فى امكانية اقرار عقوبة الاعدام .

وبينما كانت المناقشات تجرى أمام الرأى العام العالمى حول « الأساليب الملائمة والفعالة » أخذت عجلة القمع تدور بألاف الوقائع اليومية دون انتظار وبسرعة جنونة .

نلتقط فى « حقوق الانسان فى شهر » فى هذا العدد ما يشكل جملة وتفصيلا نماذج لأساليب انتهاك حقوق الانسان على استعمار استيطانى يهدف الى اقتلاع السكان الأصليين من أرضهم . بنفس القدر الذى يجسد الأعباء والقيود الملقاة على كاهل الفلسطينيين الذى يتمسك بحقه الطبيعى والشرعى فى العيش على أرضه ووطنه .

من تقرير مكتب العمل الدولي الصادر في عام ١٩٨٥ :

أوضاع العمال العرب في الأرض العربية المحتلة

كتبت ايناس طه :

يترتب على استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية آثار تمس مختلف أوجه الحياة في تلك الأراضي . فالسياسات الاسرائيلية بقدر ما هي موجهة تجاه حرمان السكان العرب في الأرض المحتلة من أدوات التعبير السياسي فهي موجهة بنفس القدر تجاه اضعاف فعالية الأنشطة الاقتصادية واستغلال العمالة العربية واخضاعها لشروط عمل مجحفة بالقياس بنظيرتها من القوى العاملة الاسرائيلية .

والتعرف على هذا الجانب من الممارسات الاسرائيلية وآثاره على الواقع الاقتصادي - الاجتماعي في الأراضي العربية المحتلة هو موضوع التقرير الصادر هذا العام (١٩٨٥) عن مكتب العمل الدولي والذي يتضمن ملحقاً خاصاً حول أوضاع العمال العرب في الأراضي العربية المحتلة .

وقد استند مكتب العمل الدولي في بياناته التي أوردتها الى الدراسة التي قدمتها البعثة التي كان المكتب قد أوفدها في آذار/مارس ١٩٨٥ الى الأراضي العربية المحتلة . حيث درست البعثة وضع العمال العرب في الضفة الغربية ، بما فيها القدس الشرقية وفي غزة وكذلك في الجولان .

وقد أجرت البعثة برئاسة كلود روسيون رئيس شعبة المساواة في الحقوق ، سلسلة محادثات مع كل من السلطات الاسرائيلية وخاصة مع وزير العمل الاسرائيلي ومع اتحاد النقابات الاسرائيلية (المستدروت) ومنظمة أصحاب العمل الرئيسية في اسرائيل (اتحاد الصناع الاسرائيلي) ومع ممثلين فلسطينيين على مستوى البلديات أو النقابات حيث التقت بعدد من القادة النقابيين في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية كما عقدت لقاءات في الجولان مع رئيس بلدية مسعدة ومع زعماء طائفة الدرور السورية .

- الآثار الناجمة عن التوسع في بناء المستوطنات الاسرائيلية :

تشير المصادر العربية والفلسطينية الى ما يلحقه المستوطنون الاسرائيليون من

تدمير للملكيات الزراعية للسكان العرب وكذلك النتائج السلبية التي تصيب الزراعة العربية من جراء السيطرة الاسرائيلية على الموارد المائية ، فالمساحة الزراعية المروية للمستوطنات تقدر بما يزيد على ٤٠٪ من المساحة الكلية المروية في الضفة الغربية . وذلك بالرغم من أن مجموع المساحة التي تزرعها المستوطنات يشمل أقل من ٢٪ من المساحة الكلية المزروعة في الضفة الغربية . وتجدر الاشارة الى أن الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية لا يستخدمون سوى ربع مجموع « الموارد المائية المقتسمة » بين اسرائيل والضفة الغربية . هذا وتفرض السلطات الاسرائيلية القيود المفروضة منذ ١٩٦٧ على حفر آبار عربية جديدة لأغراض الري بأنه لأسباب متعلقة بالحفاظ على الموارد المائية ومنع ملوحة المياه . وقد أدى هذا الأمر الى اجبار أعداد كبيرة من الزراع العرب على الاقتصار على زراعة من نوع خاص ذات طابع تقليدي .

وجدير بالذكر أنه في غضون عام ١٩٨٤ أقيمت ٣٢ مستوطنة جديدة (من بينها ٧ مستوطنات في غزة) وذلك حسب المعلومات التي قدمتها الحكومة الاردنية . مما يرفع العدد الاجمالي للمستوطنات الى ٣٣٢ مستوطنة . وتشير بيانات أخرى حديثة الى أن العدد الاجمالي بلغ ١١٤ مستوطنة في الضفة الغربية في نهاية عام ١٩٨٤ وذلك مقابل ٧١ مستوطنة في ١٩٨٢ ، و ٩٩ مستوطنة في ١٩٨٣ . وتبعاً لذلك فقد تضاعف عدد السكان الاسرائيليين في الضفة الغربية فيما بين ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ وبلغ حوالي ٩٠٠٠ أسرة بزيادة مقدارها ٢٠٠٠ أسرة في المتوسط سنويا . وبلغت نسبة الزيادة في هؤلاء السكان ٣٤ في المائة في ١٩٨٢ - ١٩٨٣ و ٥٤ في المائة في ٨٣ - ١٩٨٤ .

وفيما يختص بالجولان ، فان معلومات المصادر السورية تشير الى وجود قرابة اربعين مستوطنة في هذه الأراضي تضم أكثر من ١٠٠٠٠ مستوطن .

هذا وتتجه السلطات الاسرائيلية لتطوير شبكات الطرق لخدمة المستوطنات الجديدة وربطها فيما بينها وذلك على حساب الأراضي الزراعية العربية وذلك يظهر في عدة مشاريع من بينها المشروع الذي عرف باسم « خطة رقم ٥٠ » والتي قد يترتب على انجازه نتائج ضارة بالزراعة الفلسطينية في المنطقة وهو الأمر الذي أشار اليه تقرير لوزارة الخارجية الامريكية نفسها .

- العراقل التي تصفها السلطات الاسرائيلية أمام الأنشطة الاقتصادية العربية :

يشير تقرير مكتب العمل الدولي الى أن السلطات الاسرائيلية لا تحبذ الموافقة على مشاريع انمائية زراعية أو صناعية في الأراضي المحتلة حيث أن من شأن تلك المشاريع أن تنافس الطاقات الانتاجية للاقتصاد الاسرائيلي . وهذا يفسر رفض السلطات الاسرائيلية منح تراخيص لبعض المشروعات العربية ومن بينها مشروع انشاء مصنع أسمنت في الضفة الغربية ، وذلك رغم ادعاء السلطات الاسرائيلية ان رفضها اقامة

بعض المشروعات مرجعه اعتبارات الترشيد الاقتصادي . ومن ثمة فالسلطات الاسرائيلية لا تترك لاقتصاد الاراضى المحتلة سوء امكانية تطوير الانتاج فى المجالات التى لا تمثل خطرا على جهاز الانتاج فى اسرائيل .

ومن جانب آخر يواجه القطاع الصناعى فى الاراضى المحتلة بعقبات منافسة الانتاج الاسرائيلى وهو الامر الذى لا يستطيع أن يتحملة الانتاج المحلى . هذا ويواجه هذا القطاع بقيود عديدة مفروضة على امكانية تصدير منتجاته الصناعية ، فما زال الوصول عبر اسرائيل الى أسواق التصدير يصطدم بعقبات مختلفة من جراء الاحتكار الاسرائيلى لهذا المجال . هذا وتعد الاجراءات الضريبية التى تتخذها السلطات الاسرائيلية مظهرا آخر من مظاهر السيطرة . وفى هذا الاطار تكرر قيام السلطات الاسرائيلية دون اخطار مسبق بإغلاق بعض المؤسسات بدعوى عدم سداد الضرائب . وكذلك تكرر قيامها بفرض ضرورة ان تحد بعض المؤسسات العربية من أنشطتها . وكما تعد معدلات الضرائب عالية فان مقدار الغرامات باهظ هو الآخر . ومن ثمة تعتبر مجموعة التدابير المطبقة فى هذا المجال موجبة ضد الاقتصاد المحلى وضارة بالقدرة التنافسية لمؤسسات الانتاج العربية وذلك فى مواجهة زحف الواردات الاسرائيلية .

هذا وتشير معلومات المصادر العربية التى أوردها التقرير الى الرقابة التى فرضتها السلطات الاسرائيلية على انتاج الاراضى المحتلة من خلال ضرورة الحصول على موافقتها لزراعة بعض الأنواع وفرض حد أقصى لانتاج بعض المحاصيل . وفيما يتعلق بالتعاونيات الزراعية فرغم أن عددها قد ازداد بعض الشيء فانها لا زالت لا تحصل على الاعانات المالية اللازمة وخاصة بالمقارنة بما تحصل عليه التعاونيات الاسرائيلية المنافسة .

وبالنسبة للوضع الاقتصادى والاجتماعى فى الجولان . والتى طبقت عليها اسرائيل فى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ « القوانين والولاية القضائية والادارة الاسرائيلية » ، والتى ترتب عليها ضرورة أن يحمل كل مقيم فى هذه الاراضى بطاقة هوية اسرائيلية لممارسة نشاطه المهني ، تفيد التقارير ان سكان هذه المناطق قد أبدوا رغبتهم فى أن يخصص لهم بتسويق المنتجات الزراعية فى الجمهورية العربية السورية ، بدلا من اضطرارهم الى بيع مجموع انتاجهم فى السوق الاسرائيلية بأسعار تعد غير كافية فى حين ترتفع نسبة التكلفة كما ترتفع نسبة الضرائب .

- أوضاع العمالة العربية فى الأرض المحتلة :

وبالنسبة لاستخدام العمالة العربية فى الأرض العربية المحتلة تشير التقارير الى أن ٧٠٪ من ٢٥٠٠ عامل تم استخدامهم فى ١٩٨٣ فى المجمعات الاسرائيلية الصناعية الستة الموجودة فى الضفة الغربية كانوا من الاسرائيليين ، أما النسبة الأكبر من

العمال العرب فيعملون في مؤسسات صغيرة ذات كثافة عمالية شديدة تماثل تماما المنشآت الفلسطينية .

وتشير بعض المصادر العربية - الواردة في التقرير - الى أن معدل البطالة بين السكان النشطين اقتصاديا في الأراضي المحتلة يتراوح بين ٣٤ ، ٤٠٪ أى ٨٣٠٠٠ أو ٩٨٠٠٠ شخص من بينهم : مقيمون فقدوا عملهم في اسرائيل (٦٠٠٠) وعاطلون في الأراضي المحتلة نفسها (٥ الى ١٠٠٠٠) لا سيما في الصناعة والزراعة ، وحاصلون على مؤهلات عليا بلا عمل (١٣٠٠٠) . والقوى العاملة العائدة من البلدان العربية (١٥٠٠٠) .

هذا ويوجد حوالي ٢٠٠ طبيب في الضفة الغربية بلا عمل كما يوجد هناك ٢٠٠ مهندس يعانون من البطالة . هذا ويقدر عدد المهنيين من الفلسطينيين الذين لا يستطيعون العثور على عمل يتفق مع مؤهلاتهم بما يقرب من ١٠٠٠٠ مهني وذلك في حين أن حوالي ألف شخص ينتهون كل عام من دراساتهم في الجامعات المحلية أو الأجنبية ويصلون الى سوق العمل في الضفة الغربية .

وفي الجولان يعاني السكان من سياسات التمييز التي تنتهجها اسرائيل في تعيين المدرسين دون مراعاة لكفاءاتهم ، كما يعانون من التكاليف المرتفعة للدراسة في المعاهد الاسرائيلية ومن زاوية أخرى يعانون من حرمانهم من حق العودة الى ديارهم اذا ما ذهبوا للدراسة في سوريا . هذا وقد نوه بعض ممثلي سكان الجولان بعدم كفاية الاعانات التي تقدمها الحكومة الاسرائيلية بغية تنمية القرى . كما أعربوا عن استيائهم من ارتفاع نسبة البطالة بين حملة الشهادات والمدرسين .

وفيما يتعلق بالقدس الشرقية فقد أشارت التقارير الى التدهور التدريجي في حالة العمالة ، فقد اضطر قطاع البناء الى القيام بعمليات تسريح ، بينما استمرت الصناعة السياحية في المدينة العربية تعاني من نفس المعوقات حيث توجه مكاتب السياحة الاسرائيلية السياح بالدرجة الأولى الى القطاع الغربي مما يلحق أضرارا بإيرادات الفنادق ودخل المرشدين بالقدس الشرقية . وتشير التقارير الى أن عددا كبيرا من عمال الضفة الغربية الذين يعملون في هذا القطاع من الأنشطة يعانون من الحرمان من الحماية ضد البطالة التي تصل نسبتها الى ٤٠٪ في فصل الشتاء .

وفيما يتعلق بالحقوق النقابية تشير التقارير الى عدة مظاهر لانتهاء هذه الحقوق . - اقتحام السلطات العسكرية للمقار النقابية ، ومصادرتها للمعدات والوثائق النقابية .

- استدعاء النقابيين دونما سبب أمام القضاء العسكري والقبض على النقابيين وفرض الإقامة الجبرية في المنازل .

- رفض الترخيص بتسجيل حوالي ١٤٠ نقابة في الضفة الغربية .
- رفض اعطاء بعض النقابات حق اضافة انضمام أعضاء جدد كما يظهر في اتحاد عمال غزة .

- رفض الترخيص لنقابات العمال بتكوين رابطات تعاونية .
- التمييز في الأجور والاعانات الاجتماعية وظروف العمل :

- أجور العمال العرب في اسرائيل أقل من نصف أجور الاسرائيليين نظير نفس العمل .

- تسريح العمال العرب دون اخطار مسبق وبلا مبرر . واتباع سياسة قائمة على التمييز تجعل عمال الأراضي المحتلة في اسرائيل وليس العامل الاسرائيلي هم أول من يفقدون وظائفهم .

- التمييز في مقدار التعويض بسبب التسريح فيحصل العامل العربي في اسرائيل على نصف التعويض الذي يحصل عليه العامل الاسرائيلي .

- العمال العرب في اسرائيل لا يتمتعون بحق الإقامة في فلسطين المحتلة ف ٨٠٪ من هؤلاء العمال يقومون يوميا بالذهاب والاياب فيما بين مواقع عملهم ومساكنهم . ونفقات الانتقال قد يتحملها صاحب العمل وقد لا يتحملها في أحيان أخرى .

- الوظائف غير الماهرة أو الشاقة أو غيرالصحية أو اليدوية تتركز نسبة العمال العرب فيها وهي ذات أجور منخفضة ولا تجتذب العمال الاسرائيليين العاطلين عن العمل لأن اعانات التأمين توفر لهم ايرادا قريبا الى حد كبير من أجور المبتدئين في مثل هذه الوظائف .

- تزايد حجم العمالة غير النظامية لعمال الأراضي المحتلة في اسرائيل وهو الأمر الذي يلجأ له أصحاب العمل حتى يخفضوا من تكلفة الأيدي العاملة .
- لما كان معيار الإقامة هو أساس منح الحق في اعانات التأمين الاجتماعي فالعمال العرب في اسرائيل محرومون من التمتع بمزايا تلك الاعانات رغم أنهم يسددون اشتراكات اجبارية في هذا المضمار .

- منع مفتشي العمل في الضفة الغربية من القيام بزيارات للمنشآت الاسرائيلية المقامة هناك رغم الشكاوى المتكررة بشأن ظروف العمل .

كانت هذه هي بعض القضايا التي عاجلها تقرير مكتب العمل الدولي والتي تشير للاوجه المختلفة لسياسة التمييز الاسرائيلية وهي السياسة الموجهة ضد الانسان العربي سواء كان عاملا أم مثقفا أم مناظلا المهم أنه يحمل الهوية العربية . . .

عمليات عسكرية من نوع جديد داخل الأرض المحتلة

كان البرت خريس الموظف في ادارة الحكم العسكرى في منطقة نابلس والمستوطن في بلدة العفولة ينتقل بكل ثقة بين « بسطات » بائعى الخضار والفاكهة في سوق نابلس الرئيسى فبينما علق رشاشا صغيرا من نوع « عوزى » على كتفه • توقف أمام احدى « البسطات » لكى يناقش صاحبها في السعر قبل أن يشتري ، فجأة انطلقت عدة رصاصات مجهولة أصابت منه مقتلا ، فسقط مضرجا بدمائه قبل أن يتمكن من استعمال سلاحه •

الخبر انتشر مثل النار في الهشيم ، ووصل بسرعة الى بلدة العفولة • أهالي نابلس بدأوا يعودون باكرا الى منازلهم وبعض المحلات بدأت تغلق أبوابها ، حتى قبل أن تبدأ الدوريات العسكرية بالتجول في المدينة آمرة السكان عبر مكبرات الصوت باقفال المحلات والعودة الى المنازل •

ولكن مقتل اليهودى البرت خريس لم يمر بسلام ، ذلك أن مجموعات مسلحة من المستوطنين الصهاينة بدأت منذ سماعها بالنبأ بالتحرك في تظاهرات صغيرة ومتعددة مطلقة صيحات هستيرية تركزت معظمها حول جملة واحدة : « الموت للفلسطينيين المخربين » :

ولكن يبدو أن بعض هذه المجموعات قرنت القول بالعمل ، إذ عثر في اليوم التالي في شواحي مدينة نابلس على جثتى شابين فلسطينيين ممزقتين بالكامل هما أحمد مساعد ورائد عمر •

الناطق العسكرى الصهيونى زعم أن هذين الشابين قتلا أثناء انفجار سيارة ملغومة

كانا يعدانها لكي تنفجر في مكان ما من « اسرائيل » ، ولكن الحقيقة التي باتت معروفة من قبل الجميع هي انهما قتلا على أيدي عناصر متطرفة من المستوطنين الصهاينة ردا على مقتل الموظف في ادارة الحكم العسكري ألبرت خريس .

لماذا تم اختيار هذا الشخص بالذات؟! وعمل هي الصدفة وحدها التي تحكمت في هذا الاختيار!؟

ألبرت خريس فضلا عن انه موظف في ادارة الحكم العسكري الممقوت من قبل المواطنين العرب . هو عضو فعال في مجلس المستوطنات التي تهيمن عليه العناصر المتطرفة التي تنتمي الى حركات صهيونية مثل « كاخ » و « غوش ايمونيم » و « محتيا » وغيرها واطافة الى ذلك فقد كان قد شارك في التظاهرة المعادية للعرب والتي كانت قد سارت في مستوطنة العفولة اثر العثور على جثتي المستوطنين الصهيونيين يوسف الياهو والماكايسر .

لقد كان وجهه بارزا بوضوح في جميع الصور التي نشرتها الصحف عن هذه التظاهرة التي نفذ المشاركون فيها العديد من عمليات الاعتداء ضد المواطنين العرب وأدت الى جرح ما يزيد على الثمانية عشر عربيا .

ولهذا السبب فان المشاركين في جنازة ألبرت خريس فقدوا أعصابهم لدى رؤيتهم لمراسلي الصحف والتليفزيون والاذاعة ، وقاموا بمهاجمتهم بالعصى ، ولولا تدخل رجال الشرطة لكان بعضهم نزيل المستشفيات حاليا .

مقتل هؤلاء المستوطنين الثلاثة ، رغم انه أثار ردود فعل عنيفة واحداث ضجة كبيرة داخل الكيان الصهيوني ، الا أنه يأتي حلقة في سلسلة من العمليات المماثلة التي أدت الى مقتل ١٢ مستوطنا صهيونيا خلال الأشهر الماضية . فقد تم اطلاق النار على هؤلاء الصهاينة أو ذبحهم أو شنقهم ، دون أن يتم العثور على الفاعلين رغم اجراءات الامن الكبيرة التي كانت تتخذها السلطات الصهيونية في أعقاب كل عملية ، ورغم التحقيقات الواسعة التي كانت تجند لها أبرز عناصرها الامنية دون الوصول الى أي نتيجة . وما يقلق السلطات الصهيونية هو أن عملية التصفية التي نفذها عناصر « مجهولة » تجرى في ظل تصاعد واضح لوتيرة العمليات العسكرية داخل الأراضي المحتلة بما في تلك المحتلة عام ١٩٤٨ . ولم تؤد عمليات الاعتقال الواسعة الى أي نتيجة على صعيد مكافحة هذه العمليات ، ذلك أن القائمين بها ليسوا أعضاء في شبكات منظمة تابعة لاحدى حركات المقاومة الفلسطينية في الخارج ، وانما عبارة عن مجموعات مستقلة تماما تعمل من الداخل وفي الداخل بدون أي اتصال بأي تنظيم في الخارج . ولهذا السبب فان القبض على القائمين ببعض هذه العمليات لن يؤدي الى نتيجة فعالة على صعيد مكافحة هذا النوع الجديد من النشاط الذي يواجه به أهالي

الأراضي المحتلة السلطات الصهيونية والمستوطنين الصهاينة ، لأن التحقيقات تصل دائما الى طريق مسدود لا يؤدي الى الكشف عن العناصر الاخرى العديدة التي تستمر في نشاطها .

لقد بات من الواضح أن العمليات التي تجرى حاليا داخل الأراضي المحتلة تنفذ على أيدي مجموعات مستقلة من الشبان الوطنيين بالاعتماد على وسائلهم الذاتية في الحصول على السلاح من داخل الكيان الصهيوني .

انه « جيل جديد من الارهابيين » يقول أحد المسؤولين في سلطات الأمن الصهيوني داخل الأراضي المحتلة . ويضيف قائلا : « يبدو أن هؤلاء قد تأثروا بنوعية النشاطات الارهابية التي كانت تجرى في جنوب لبنان عندما كان الجيش الاسرائيلي يتمركز هناك » .

ولا يملك بعض المسؤولين الصهاينة سوى التعبير عن شعورهم بالعجز تجاه هذه « الظاهرة الجديدة » ، وينعكس هذا الشعور على المستوطنين الصهاينة بصورة سيئة لكي يولد المزيد من العصبية ازاء ما يجري والقلق من المستقبل ، خصوصا وهم يسمعون تأكيدات المسؤولين الصهاينة في أنه ليس من السهل التصدي لهذا « النوع من العمليات » وكنتيجة حتمية لكل ذلك صار ينظر الى كل العرب في الداخل على أساس أنهم ارهابيون محتملون .

أحد المستوطنين الصهاينة صرح لمراسل وكالة « رويتر » قائلا : « لا يمكن أن أتق بالعرب ، اننى أتحدث اليهم وأضحك معهم وقد أشاركهم في طعامهم ، ولكننى لا أدير ظهري لهم لانهم قد يقتلوننى » . وهذا الشعور بات يسيطر على معظم المستوطنين الصهاينة الذين يعبرون عن موافقهم المعادية للعرب باعطاء المزيد من التأييد للحركات المتطرفة التي يعتبر الحاخام مائير كاهانا أبرز مثل حي عنها .

« الكاهانية » كظاهرة لم تعد معزولة داخل الكيان الصهيوني ، وحتى أكثر المستوطنين الصهاينة اعتدالا باتوا يدركون بأن كاهانا ليس وحده في الميدان ، وانه رمز من داخل تيار واسع يدفع باتجاه المزيد من التطرف ضد المواطنين العرب ، والافكار التي يدعو اليها كاهانا والمستندة الى أرضية إيدنية توراتية مشبعة بالعنصرية والفاشية ، باتت تلقى تأييدا واسعا وسط المستوطنين الصهاينة الذين يعيشون عقدة الاحباط التي ولدتها الحرب الفاشلة التي خاضها الجيش الصهيوني في لبنان من جهة ، وعقدة الخوف من المستقبل المتأتية من بروز ظاهرة تزايد العمليات الفدائية داخل الأراضي المحتلة من جهة ثانية .

وفي ظل صعود موجة التطرف هذه يتنافس قادة الأحزاب الصهيونية على

اظهار المزيد من التشدد ازاء العرب فى الداخل عموما وازاء القائمين بالعمليات الفدائية على وجه الخصوص . ففى حين يدعو كاهانا الى طرد العرب الذين يتهمهم بأنهم « يرغمون البنات اليهوديات على تعاطى المخدرات وممارسة البغاء ويقومون بسرقة فرص العمل من أمام الشبان اليهود » ، ويؤكد اسحاق شامير على ضرورة أن تقوم « اسرائيل بضرب أعدائها بكل القوة التى تمتلكها معلنة تأييده لفرض عقوبة الاعدام ضد الذين يشبت تورطهم فى أعمال معادية « لاسرائيل » ، ويهدد اريل شارون بضرب قواعد منظمة التحرير الفلسطينية فى الأردن والقيام « بعمليات خاصة » على غرار العمليات التى استخدمت ضد قواعد منظمة التحرير فى لبنان قبل الغزو الصهيونى فى عام ١٩٨٢ .

أما شيمون بيريز « المعتدل » فى أفكاره واطروحاته فإنه يعلن بأن « الانتقام يكون على نار هادئة » مؤكداً بأن الحكومة سوف تتخذ اجراءات صارمة لم يسبق اتخاذها من قبل .

وللتدليل على جدية اطروحاته هذه ، فإن شيمون بيريز وأعضاء حكومته أقروا فى آخر اجتماع لهم العودة الى سياسة الطرد من الأراضى المحتلة والاعتقال دون محاكمة فى حين أعلنوا بأن للمحكمة العسكرية الحربية فى المطالبة بأنزال عقوبات الاعدام على الذين يتهمون بالقيام بعمليات عسكرية ضد « اسرائيل » .

ولكن هل يمكن أن تؤدى مثل هذه القرارات الى وقف العمليات التى ينفذها شبان الاراضى المحتلة؟! مراسل التايمز يقول ان هذه العقوبات وغيرها ، مثل حظر التجول وهدم البيوت والعقاب الجماعى ، أصبحت من سمات المارك التى ربحها الفلسطينيون فى الاراضى المحتلة ، وبالتالي فمن غير المحتمل أن تؤدى الى وقف العمليات العسكرية أو قتل من يمكن قتله من المستوطنين أمثال ألبرت خريس . والتطرف « الاسرائيلى » سوف يقود الى المزيد من التطرف بين أهالى الاراضى المحتلة وكذلك خارج هذه الاراضى والنتيجة لن تكون فى صالح الكيان الصهيونى على المدى الطويل . وهذا ما يؤكد أن الواقع الراهن هو تعبير عن المآزق التاريخى الذى يعيشه هذا الكيان .

(الظليعة العربية ١٢/٨/١٩٨٥)



الأغلبية العربية تتحول إلى أقلية والأقلية اليهودية تصبح أكثرية

منذ احتلال إسرائيل للقدس الشرقية (العربية) في حرب حزيران يونيو لعام ١٩٦٧ دأبت السلطات الاسرائيلية على تنفيذ مخطط صهيوني أقدم لتخفيض نسبة السكان العرب في المدينة المقدسة ولتحقيق هذه الغاية ، تلجأ هذه السلطات الى استخدام أساليب مختلفة ومن أبرزها تهجير السكان العرب أهل القدس الأصليين ، من المدينة ، وهدم مئات المنازل والمباني فيها ، وفي الوقت ذاته تكثف سلطات الاحتلال الاستيطاني الاسرائيل في داخل أحياء المدينة وشوارعها فضلا عن اقامة حزام استيطاني كبير حولها .

هذا وقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة ، أي منذ ضم القدس العربية الشرقية سياسيا الى الكيان الاسرائيلي وجعلها « عاصمة موحدة لاسرائيل الى الأبد » في ٣٠ تموز يوليو ١٩٨٠ تزايدا ملحوظا في مجمل الممارسات والمخططات الاسرائيلية الرامية الى تصفية الوجود العربي في المناطق الفلسطينية المحتلة ، وبالذات في القدس وضواحيها .

ويبدو أن القدس تقع في قلب المخطط الاسرائيلي الذي يسعى الى طمس الهوية العربية وبالتالي ازالتها بالكامل من بيت المقدس ، فقد صادرت سلطات الاحتلال أكثر من (١٦٧٠) عقارا وصادرت ما لا يقل عن (١١٦٨٤) دونما من الأراضى العربية المحيطة بالمدينة ، ولما كانت القدس تمثل المدينة الاولى في برنامج التهويد الصهيوني الذي تنفذه سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، بهدف القضاء على هويتها العربية ، تحاول هذه السلطات تمزيق تجمعاتها السكانية العربية الى شرائح متناثرة وعزلها عزلا تاما عن بقية مناطق الضفة الغربية ومدنها وعليه فقد عمدت اسرائيل الى اقامة (٣٢) مستوطنة وحيا يهوديا في داخل المدينة وحولها .

وهكذا يتضح ان قرار اسرائيل بضم القدس للكيان الصهيوني « وتوحيدها »
لم يكن بالتأكيد مجرد اجراء عابر أو غير مدروس بل كان ينطلق من حلم صهيوني
قديم ومخطط اسرائيلي استيطاني لا حدود له يستهدف تهويد المدينة المقدسة .

واليوم وبعد خمس سنوات على ضم المدينة تكشف الأبحاث أن أعداد السكان
العرب أخذت في الانخفاض سنة بعد أخرى فازدياد استيطان اليهود في القدس يقابله
ازدياد هجرة وتهجير للسكان العرب منياً ، وهذا يعنى أن اسرائيل تفتح الهجرة أمام
اليهود من مختلف بلدان العالم للاستيطان في القدس في حين تعمل من جهة ثانية على
طرد السكان العرب من مدينتهم وارغامهم بشتى الأساليب على النزوح ، فبعد أن كانت
نسبة السكان العرب تصل الى (٥٨ر٣) في المائة في عام ١٩٤٨ (في سنة قياس
اسرائيل) ونسبة اليهود لا تبلغ سوى (٤١ر٦) في المائة ، الا أن النسبة الآن أصبحت
شبه معكوسة .

فان اليهود يشكلون (٧٥) في المائة من جملة سكان القدس ، في حين يشكل
العرب ٢٥ بالمائة فقط .

هذا وتسعى اسرائيل الى رفع عدد المستوطنين اليهود في منطقة القدس الى
مليون نسمة ، في الوقت الذي تسعى فيه الى تخفيض نسبة المواطنين الفلسطينيين
الى حد أدنى ، بحيث لا يتجاوز ال ٢٥ في المائة من مجموع سكان القدس وضواحيها
في المستقبل ، وربما حتى نهاية القرن العشرين .

بعد هذه المقدمة الاساسية نأتى الى جوهر موضوعنا والذي يتمثل في الحديث
عن ازدياد تقلص الوجود العربي السكاني .
تعتمد اسرائيل على مخطط صهيوني قديم يتمثل في تصفية الوجود العربي في
المناطق العربية - الفلسطينية المحتلة ، وتقع القدس في قلب هذا المخطط الساعي
الى تمزيق تجمعات سكان المدينة من العرب وبالتالي طردهم .

وفي البدء ركز التآمر الصهيوني على القدس في التغيير السكاني والديمغرافي
لمدينة ، نظرا لأهمية بيت المقدس في المخطط الصهيوني العالمي ، وتم الاعتماد في
ذلك على القوانين الداخلية التي شرعها الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩٢٢ -
١٩٤٨) بمساندة بعض الأوساط الدولية الامبريالية الغربية وقد نتج عن هذا التآمر
التغييرات السكانية الديمغرافية الآتية منذ عام ١٩١٨ حتى الوقت الحاضر .

ففي عام ١٩١٨ مثلا أى في بدء احتلال القوات البريطانية لارض فلسطين
قدر سكان القدس بحوالى أربعين ألف نسمة وكان منهم ثلاثون ألف نسمة من العرب

(المسلمين والمسيحيين) وعشرة آلاف نسمة من اليهود ، وبذلك كانت نسبة المواطنين العرب (٧٥) في المائة ، مقابل (٢٥) في المائة لليهود .

وعند انتهاء الانتداب البريطاني في سنة ١٩٤٨ ، بلغ عدد سكان مدينة القدس والقرى والمستعمرات اليهودية الملاصقة لها يومذاك حوالي (٢٤٠) ألف نسمة وكان منهم (١٤٠) ألف نسمة من العرب (المسلمين والمسيحيين) أي بنسبة (٥٨ر٣) في المائة ، مقابل (٤١ر٦) في المائة لليهود .

وبعد الحرب العربية - الاسرائيلية الأولى في عام ١٩٤٨ ، والتي أسفرت عن تقسيم القدس الى قطاعين : الشرقي العربي ، والغربي اسرائيلي ، احتلت اسرائيل نحو (٧٥) في المائة من مساحة مدينة القدس ونتيجة لذلك طردت السلطات الاسرائيلية حوالي ستين ألفا من أهل القدس العرب ، وخلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ بلغ عدد سكان القدس بقطاعيها العربي واليهودي وحتى أواسط سنة ١٩٦٧ حوالي (٢٧٩) ألف نسمة وكان عدد العرب منهم نحو ثمانين ألفا يقيمون في القطاع العربي في مقابل (١٩٠) ألف نسمة من اليهود في القطاع الاسرائيلي وبذلك انخفضت نسبة العرب الى (٢٨) في المائة ، بالمقارنة مع حوالي (٧٢) في المائة لليهود .

نسبة معكوسة

وفي أعقاب حرب ٦ حزيران يونيو لعام ١٩٦٧ ضمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي القطاع العربي من القدس الى القطاع الغربي وأعلنت توحيد القطاعين اداريا في ٢٨/٦/١٩٦٧ وبعد عام ١٩٦٧ لجأت اسرائيل الى انتهاج سياسة الارهاب لطرد السكان العرب من مدينة القدس وضواحيها ، وتم قتل أكثر من (٣٠٠٠) مواطن عربي وتشريد أكثر من خمسة آلاف عربي خلال الايام الأولى للاحتلال الاسرائيلي ، الا أن السلطات الاسرائيلية في الوقت ذاته شجعت الهجرة اليهودية الى القدس ، وفق مخطط مدروس لتحويل المدينة المقدسة فارفع عدد السكان وفق الاحصاءات الاسرائيلية الى نحو (٤٢٠) ألف نسمة . ومن هؤلاء لا يشكل عرب القدس سوى (١٤٠) ألف نسمة .

وهذا العدد يضم عرب القدس ذاتها والقرى التي ألحقت بالمدينة مؤخرا . بيد أن عدد اليهود ارتفع الى رقم قياسي بحيث وصل الى حوالي (٣٠٠) ألف نسمة وبذلك أصبحت نسبة العرب لليهود معكوسة لما كانت عليه في عام ١٩١٨ ، أي أن نسبة العرب أصبحت حوالي (٢٥) في المائة ، مقابل (٧٥) في المائة لليهود .

هذا وذكرت احصائية أخرى أن عدد سكان القدس بقطاعيها العربي واليهودي ، بلغ (٤٢٠) ألف نسمة في عام ١٩٨٣ كان من بينهم (١٢٠) ألف نسمة من العرب

أى ما نسبته (٢٨٥٧) فى المائة ، وأشارت الاحصائية الى أن نسبة السكان العرب فى القدس بقيت ثابتة على الرغم من ارتفاع معدلات النمو السكانى لدى المواطنين العرب والتي تبلغ رقما قياسيا (٣٥) فى المائة ، وانخفاضها لدى اليهود ، والتي لا تتعدى سوى (١٧) فى المائة . ولكن زيادة السكان العرب الطبيعية تستنزف عبر التهجير والتفريغ من جانب السلطات الاسرائيلية للمواطنين العرب فى القدس .

ويذكر هنا أن عدد السكان اليهود ، الذين تم توطينهم فى القدس الشرقية العربية وصل الى مائة ألف نسمة فى عام ١٩٨٢ ، ومعلوم أنه لم يكن فى هذا القطاع من المدينة أى يهودى ، قبل الاحتلال الاسرائيلى له فى سنة ١٩٦٧ .

هذا وأشار احصائية أخرى ، نشرت فى القدس بتاريخ ٢٤/٨/١٩٨٣ أن عدد سكان المدينة حتى نهاية عام ١٩٨٠ وصل الى (٤١٥) ألف نسمة منهم (١١٧) ألف عربى ، فى مقابل (٢٩٨) ألف يهودى وقارنت الاحصائية المذكورة عدد السكان لعام ١٩٨٠ بتلك فى ١٩٦٧ وذكرت أن عدد السكان العرب ، فى القدس كان فى ١٩٦٧ (٦٥) ألف نسمة مقارنة مع (١٨٥) ألف نسمة لليهود .

ماذا عن المستقبل ؟

والسؤال الآن بعد كل ما تقدم ، ماذا عن المستقبل ؟ ذكرت وكالة « رويتر » للأنباء من القدس فى ٢٩ آيار مايو ١٩٨٤ ان حكومة الكيان الاسرائيلى قد أعدت خطة لمضاعفة سكان القدس من اليهود والمناطق المحيطة بها خلال ال ٢٥ سنة المقبلة فى حين تحد من نمو السكان العرب .

وهذا المخطط الصهيونى كأن قد أعد من قبل قسم المستوطنات فى المنظمة الصهيونية العالمية .

ويذكر أن هذه المنظمة تسعى عبر المجموعات الصهيونية مسانعة اليهود للهجرة الى الأراضى العربية المحتلة . وقسم الاستيطان فى المنطقة الصهيونية مسئول عن تخطيط وبناء المستوطنات بالتعاون مع الحكومة الاسرائيلية .

وصرح ناطق باسم قسم الاستيطان لوكالة « رويتر » أن مخطط اسرائيل المذكور يحاول زيادة عدد السكان اليهود للقدس من (٣٣٠) ألف نسمة فى الوقت الحاضر الى (٧١٠) آلاف نسمة فى عام ٢٠١٠ ولا ريب فى أن زيادة عدد السكان اليهود فى القدس سيرافقها المزيد من مصادرة للأراضى العربية فى المدينة وضواحيها .

وفى هذا الاطار حذر الأمير العام للجنة الملكية الأردنية لشئون القدس السيد

فايز جابر ، من أن اسرائيل تخطط لتهجير (١٢٠) ألف مواطن فلسطيني من منطقة القدس وحدها .

وكشف في حديث نشرته صحيفة « الدستور » الأردنية في ٩ شباط فبراير الماضي أن المخطط الذي وضعتة الوكالة اليهودية ووزارة الاسكان الاسرائيلية ، يتضمن رفع عدد المستوطنين اليهود في منطقة القدس ، وحدها الى مليون نسمة ، مع تخفيض نسبة عدد المواطنين الفلسطينيين ، بحيث لا يتجاوز ال ٢٥ في المائة من مجموع سكان منطقة القدس في المستقبل .

•• والمسيحيون أيضا

وفي اطار مخطط اسرائيل لتفريغ القدس من المواطنين الفلسطينيين الأصليين ، فان عملية الهجرة والتهجير تصيب سكان المدينة من العرب المسيحيين على نطاق واسع ، فالأمهات المتوافرة لدينا تشير الى أن أعدادا كبيرة من المواطنين المسيحيين المقدسيين قد أرغموا على الهجرة من زهرة المدائن ، ونتيجة لذلك فقد تقلص عدد المسيحيين في القدس بشكل ملحوظ كما يتضح من الجدول المرفق هنا فوصلت نسبة تقلصهم الى (٧٠) في المائة خلال ١٩٦٧ - ١٩٧٦ .

الطائفة	العدد قبل احتلال ١٩٦٧	العدد في عام ١٩٧٦
الروم الأرثوذكس	٥٠٠٠	٤٥٠٠
الكاثوليك	٧٠٠٠	٤٠٠٠
الأرمن	٣٠٠٠	٢٠٠٠
طوائف أخرى	٣٣٠٠	٢٣٦٠
المجموع	١٨٣٠٠	١٢٨٦٠

وبالإضافة الى ارغام اعداد كبيرة من المواطنين المسيحيين على الهجرة من القدس ، فان عددا من رجال الدين المسيحيين أرغموا على ترك المدينة ، بحثا عن الأمن والامان والسلام في مناطق أخرى ، ومن أمثلة ذلك ضرب المطران فاسيلوف ، الرجل الثاني في البطريركية الارثوذكسية في شباط فبراير لعام ١٩٧٣ ، والاعتداء على رهبان دير الأقباط المسيحيين في كانون الأول ديسمبر ١٩٧٠ .

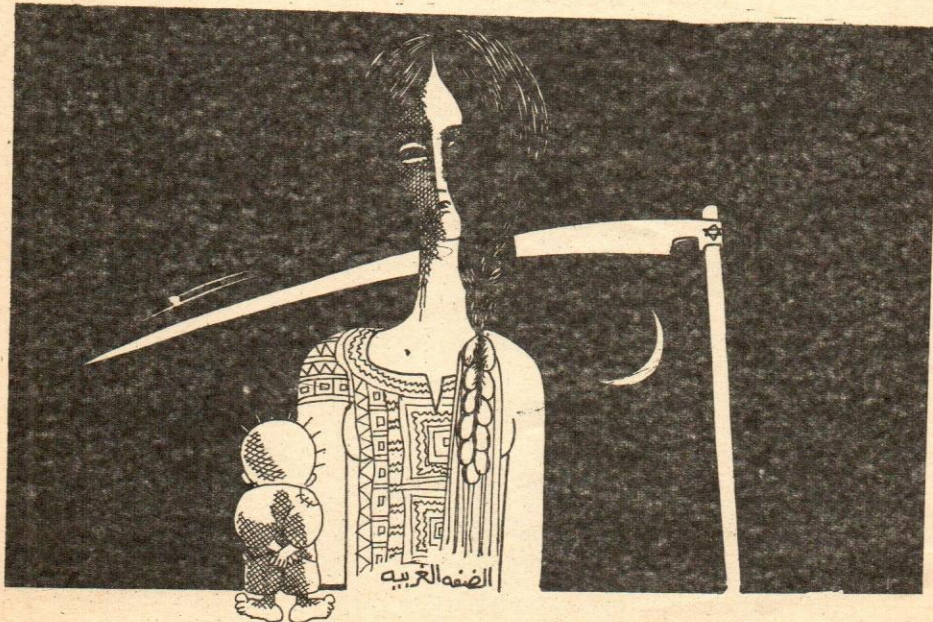
ولابد من الإشارة هنا الى أن عمليات اسرائيل القاضية بتهجير المسيحيين قد أدت برئيس الأساقفة « لاغي » الى القول « انه نزوح السكان المسيحيين العرب من

القدس سيؤدي الى نزوح المسيحية منها « ٠٠ وأما الكاثوليكي الأميركي ، جوزيف ريان ، فقال : « اذا استمر نزوح هؤلاء المسيحيين العرب من القدس فلن يبقى منهم سوى المطارنة والقساوسة » .

وأما مطران القدس في المنفى ، ايلايون كجوجي ، مطران كنيسة الروم الكاثوليك فيعتبر ممارسات اسرائيل في القدس ، وفي بقية الأراضي المقدسة ، ضد المسيحيين بالذات « احدى الحلقات في استكمال تهويد القدس وتهجير المسيحيين ، منها من أجل اقتلاع المسيحية من جذورها » ففي عام ١٩٤٨ ، مثلا كان عدد السكان المسيحيين في فلسطين حوالى نصف مليون نسمة الا أن هذا العدد قد تدنى اليوم بسبب سياسة التمييز التي تنتهجها اسرائيل واعتبار المواطنين العرب مواطنين من الدرجة الثالثة . ولم يبق في (كل الأراضي المقدسة) سوى حوالى مائة ألف مسيحي فقط . واسرائيل لم تنتهج سياسة التهجير ضد المسيحيين فقط ، بل أيضا ضد المسلمين وجميع العرب .

مركز المعلومات والدراسات
(مجلة المجالس الكويتية ١٩٨٥/٧/٢٧)

جريدة القبس ١٩٨٥/٧/٦



إدارة فلسطين بالجامعة العربية يتخشب إسرائيل تفرض حصاراً حول قطاع غزة يؤدي لتدهور الأوضاع الصحية والاقتصادية والتعليمية

قال تقرير وضعته الإدارة العامة لشؤون فلسطين في جامعة الدول العربية أن قطاع غزة الذي يشكل اللاجئين الأغلبية الساحقة السكّانه يعاني من تدهور كبير في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والصحية والتعليمية .

وذكر التقرير أنه كان يقطن هذا القطاع قبل عام ١٩٤٨ حوالي ٨٠ ألف مواطن، وفي شتاء ١٩٤٨ ابان نكبة فلسطين ازداد عدد السكان ما تني ألف لاجيء آخر ، واستهزت الزيادة حتى وصل عدد السكان عام ١٩٦٧ الى أربعمائة ألف نسمة .

وخلال العام الأول بعد الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، انخفض هذا العدد نتيجة سياسة الطرد والابعاد الاسرائيلية اذ غادر القطاع ثلاثون ألف نسمة .

ويقدر عدد السكان الآن بأكثر من نصف مليون مواطن معظمهم من اللاجئين « ٤١٠٧٤٥ لاجئا » يعيشون في ثمانية معسكرات هي جباليا والشاطيء والنصيرات والبريج والمغازى ودير البلح وخان يونس ورفع . ويتواجدون على مساحة ضيقة من الأراضى مساحتها ٢٦٠ كيلو مترا مربعا .

وتعد الكثافة السكانية فى القطاع أعلى نسبة فى العالم « ١٤٠٠ نسمة فى الكيلومتر المربع الواحد » . ونصف سكان القطاع تقريبا تحت سن الرابعة عشرة . ويعانى القطاع الذى يشكل اللاجئين الأغلبية الساحقة لسكانه من تدهور كبير فى جميع مجالات الحياة الاقتصادية والصحية والتعليمية .

وأوضح التقرير أن الحياة الاقتصادية فى قطاع غزة تعتمد على محورين أساسيين : يتمثل الأول بأنتاج الحمضيات ، ويقوم على ربع أصحاب الأراضى من المواطنين ودخل من يعمل معهم من عمال ، فى حين أن المحور الثانى يتمثل بعائد العمل داخل الكيان الصهيونى حيث معظم العمال من اللاجئين المعدمين ، وما يعتمد على قطاعات أخرى أقل أهمية من حيث نصيبها فى الدخل العام للقطاع .

سياسة الخنق الاسرائيلية

وبالحديث عن المحور الأول قال التقرير ان الاهتمام بالحمضيات بدأ بعد عام ١٩٤٨ اثر استيلاء اسرائيل على جميع الاراضى التابعة لقطاع غزة بعد النكبة ، وحيث تنامت الاراضى المزروعة بالحمضيات فى ظل الادارة المصرية للقطاع حتى عام ١٩٦٧ ليعود فيخضع من جديد لظروف اقتصادية واجتماعية قاسية .

وتتمثل السياسة الاقتصادية الاسرائيلية فى التضييق على السكان والقضاء على المحصول الرئيسى للقطاع ومنع منافسة للحمضيات التى تسوقها سلطات الاحتلال فيما يلى :

- ١ - حذر تصدير حمضيات قطاع غزة الى دولة اعتادت اسرائيل أن تصنر حمضياتها اليها .
- ٢ - فرض الضرائب المرتفعة على الأرض .
- ٣ - منع زراعة أراضى جديدة .
- ٤ - قلع الكثير من الأشجار كلما وقعت حوادث أمنية دون زراعة غيرها .
- ٥ - قلع الكثير من الأشجار لتوسيع الشوارع .
- ٦ - اقامة المستوطنات الاسرائيلية فى القطاع وضخ المياه الجوفية ، مما أدى الى ارتفاع نسبة الملوحة فى مياه المنطقة وانتشار الأمراض فى الأشجار .
- ٧ - تحديد كمية المياه المصروفة من الآبار التى يملكها المزارعون بوضع عدادات عليها ، وفرض ضريبة مرتفعة عليها « خمسة دنانير أردنية لكل ساعة » .

ويلاحظ مما تقدم أن أغلب الخدمات موجودة فى مدينة غزة فى حين أن باقى القطاع محروم تقريبا من أية خدمات صحية ، فمنطقة رفح مثلا التى يسكنها ٦٠ ألف مواطن لا يوجد بها أى مستشفى وهناك أقل من سريرين لكل شخص فى القطاع .

وفى غياب أى تخطيط لصالح الحياة الصحية فى القطاع نجد أن هناك ستين طبيبا عاطلين عن العمل يعملون داخل اسرائيل فى أعمال مختلفة وقلة منهم يعملون فى عيادات خاصة وقد فصل خمسة أطباء لمعتقداتهم وبسبب قضايا أمنية .

العمل داخل اسرائيل

أما المحور الثانى فانه يقوم على العمل داخل الكيان الصهيونى ، اذ يبلغ عدد العمال بصورة رسمية وغير رسمية من قطاع غزة حوالى ٨٠ ألف عامل يعملون فى البناء والصناعة وأشغال أخرى متنوعة معظمها أشغال شاقة موسمية ومؤقتة ، ومعظم هؤلاء العمال من اللاجئين .

والمعروف أن العمال الذين يعملون عن طريق متعهدي عمل يذهب قسم من أجورهم الى هؤلاء المتعهدين وهم محرومون تماما من الضمانات الاجتماعية .
وهناك في دوار عسقلان يوجد ما يسمى بـ « سوق الاطفال » ففي الخامسة من صباح كل يوم يتجمع مئات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة لكي يؤجروا أنفسهم للقيام بأعمال مرهقة بأجر لا يتجاوز خمسة دولارات يوميا مع مئات البالغين من أبناء القطاع الذين يفتشون عن عمل .

وبسبب الارتفاع المستمر في الأسعار تنخفض القوة الشرائية لأجور العمال ، كما أن العقوبات الجماعية التي تفرضها سلطات الاحتلال كنظام منع التجول الذي يفرض على أماكن إقامة العمل لمنعهم عن الذهاب الى العمل وسط الطرقات وتأخير العمال أو إعادة الحافلات التي تنقلهم ، تؤدي الى أن يخسر هؤلاء العمال أجور عدة أيام عمل .

أما البطالة التي يعاني منها خريجو الجامعات فليست أقل حدة من البطالة بين العمال حيث يبلغ عدد الخريجين والخريجات العاطلين عن العمل ٣٦٢٩ خريجا وخريجة منهم ٥٢ بالطب و٢٥٠ بالهندسة الزراعية و٨٥٠ بالآداب و٩٧ بالعلوم و١٠٢٣ حملة دبلوم و٢٣٦ بالحقوق و١٨ أخصائيا بالعلاج الطبيعي و٤٣ بالتمريض و١٥ حملة ماجستير و٣ دكتوراه و٢٤٠ بالتجارة .

وترجع بطالة الخريجين في القطاع الى عدم التخطيط العلمي التربوي السليم لاحتياجات القطاع والضفة والدول العربية ، وعدم الاتجاه نحو التخصصات المهنية التي تتناسب مع التطورات العلمية ، وعدم اهتمام الدول العربية بالأوضاع الخاصة لخريجي قطاع غزة الذين يعانون من قلة فرص العمل ، وعدم وجود فرص للعمل في القطاع .

تدهور التعليم

ووصف التقرير الأوضاع التعليمية في قطاع غزة بأنها ليست في حال أحسن من الأوضاع المعيشية الأخرى ، حيث ترتبط ادارة التعليم في قطاع غزة مباشرة بضابط التربية والتعليم في جهاز الحكم العسكري للقطاع الذي باستطاعته اصدار الأوامر والتعليمات ذات الطابع العسكري كإغلاق المدارس أو تعطيلها عن أداء رسالتها ونقل أو سجن أو فصل أو ابعاد أي معلم أو موظف في جهاز التعليم .

أما ما يتعلق بالمناهج والكتب المقررة من قبل وزارة التربية والتعليم المصرية فهي ١٢٠ كتابا اعتمدت اليونسكو منها ٨١ كتابا منها غير أن سلطات الاحتلال الصهيوني لم تسمح سوى باستيراد ٧٠ كتابا من الكتب المعتمدة ، أي منعت تدريس ما يقارب نصف الكتب المقررة .

وحتى هذه الكتب غير متوافرة الآن فقد تأكلت من كثرة الاستعمال منذ عام ١٩٦٧. ولا يوجد سوى الكتاب الذى بين يدي المعلم .
٨ - ارتفاع أسعار الدولار والزيت والمخصبات مما زاد نسبة المصروفات على الدخل .

ونتيجة لذلك فقد تناقصت المساحة المزروعة بأشجار الحمضيات من ٧٢ ألف دونم عام ١٩٧٥ الى ٥٥ ألف دونم عام ١٩٨٤ ، أى أنها انخفضت بنسبة ٣٠ بالمائة تقريبا .

كما انخفض الانتاج انخفاضاً حاداً من ٢٣٧ ألف طن عام ١٩٧٥ الى ١٣٠ ألف طن عام ١٩٨٤ ، وبلغت نسبة التصدير عام ١٩٦٧ حوالى ٩٨ر٥ بالمائة وانخفضت الى ٨٨ر٤ بالمائة عام ١٩٨٤ .

وبالرغم من الوضع الاقتصادى المنهار والكثافة السكانية المرتفعة فان سلطات الاحتلال تقوم بمصادرة أراضى قطاع غزة لصالح المستوطنين اليهود والرقم الذى أعلنت تلك السلطات عن مصادرته هو ٢٠ ألف دونم لكن يعتقد سكان القطاع أن الأراضى المصادرة أكبر من ذلك بكثير .

الوضع الصحى

ويصف التقرير الوضع الصحى فى قطاع غزة بأنه سئ للغاية ، ويشرف على الوضع الصحى فى القطاع عدة جهات هى :

● دائرة الصحة التابعة للحكم العسكرى وتدير ثلاثة مستشفيات رئيسية فى القطاع هى :

أ - مستشفى الشفاء بغزة : ويضم أقسام العظام والجراحة والباطنية والولادة والحروق والقلب والطب الطبيعى وبه ٣١٠ أسرة و١٩٠ ممرضا وممرضة ، وجميع الأبنية قديمة وغير صحية وقد شرعت مديرية الصحة العامة ببناء جناح جديد فى المستشفى منذ خمس سنوات لكنه لم ينجز حتى الآن .

ب - مستشفى النصر بغزة ويضم أقسام العيون والأطفال والأمراض النفسية .

ج - مستشفى ناصر بخان يونس ويضم أقسام الجراحة والباطنية والولادة وقلصت الخدمات به وأوقف إجراء العمليات الجراحية .

● وكالة الأمم المتحدة وتشرف على الخدمات الصحية للاجئين الذين يبلغ عددهم حوالى ٤١١ ألف لاجئ وتدير الوكالة ٢٥ عيادة خارجية ومراكز توفّر

خدمات خارج المستشفيات ، وتدير كذلك ستة أجنحة لحالات الولادة وستة مراكز
فرعية لرعاية الأم والطفل .
وتتشارك الوكالة مع دائرة الصحة في الاشراف على مستشفى الأمراض
الصدرية في البريج .

● القطاع الصحي الخاص : ويتمثل بشكل أساسي في المستشفى الوحيد
« الأهلي العربي » الذي بدأ يعمل كمستشفى أهلي منذ عام ١٩٨٠ بعدما أوقفت
الولايات المتحدة الاشراف عليه عندما كان يسمى « المعداني » .

وتشرف جمعية الهلال الأحمر على عيادة عامة بغزة خصصت أياها معينة لبعض
الأمراض في الاسبوع . كما توجد عيادات أسنان في غزة وخان يونس وعبسان .
وقد خططت الجمعية لبناء مستشفى منذ عام ١٩٧٤ ووافقت سلطات الاحتلال
على تزويد المستشفى بالأسمنت ، الا أنها لم تعط ترخيصا لبناء المستشفى على الرغم من
الحصول على ترخيص من بلدية غزة .

رسوم التأمين

ومنذ بدء الاحتلال تقوم السلطات الاسرائيلية باقتطاع رسوم التأمين القومي
وسائر المدفوعات للخدمات الاجتماعية من أجور العمال الذين يعملون داخل الخط
الأخضر وتضعها في خدمة مكاتب العمل الحكومية ، حيث يستفيد منها عمال المناطق
المحتلة ، كما انهم لا يستفيدون من أية تسهيلات في المواصلات أو الطعام ، كما أن
القانون الاسرائيلي يمنعهم من قضاء الليل في داخل اسرائيل .

وأدت هذه التدابير الى تحول قطاع غزة الى معسكر عمل كبير ، كذلك تدخلت
سلطات الاحتلال في وضع عوائق على الاستفادة من قطاع صيد الأسماك الذي يشكل
المورد الغذائي الرئيسي لاهل القطاع .
فقد حددت سلطات الاحتلال المنطقة التي يصطاد منها صيادو السمك ضمن
مسافة لا تتعدى ثمانية أو تسعة أميال في البحر وداخل حدود الاقليم وهذه
المحدودية تضعف الاستفادة من الثروة السمكية كما تضعف الاستفادة من الثروة
المحدودية كما تضعف الصناعات التي تقوم عليها .

قيود تجارية وصناعية

وبالحديث عن التجارة قال التقرير ان سلطات الاحتلال تضع قيودا على
التصدير من القطاع الى داخل اسرائيل ، وفي نفس الوقت يمنح المصدرون
الاسرائيليون كامل الحرية في تصدير بضائعهم الى القطاع .

وحدد التقرير أهم أسباب ركود الوضع التجارى فى القطاع بعدم ثبوت الأسعار حيث ترفع سلطات الاحتلال الاسعار بشكل مفاجئ بين الحين والآخر ، والانخفاض المستمر فى قيمة العملة الاسرائيلية وتطبيق قانون ضريبة القيمة الاضافية وضريبة الدخل .

وقد بدأت سلطات الاحتلال بتطبيق الضريبة الاضافية منذ عام ١٩٨٠ ، وكان فى البداية ١٢ بالمئة ، وزادت فيما بعد الى ١٥ بالمئة ، وتدفع هذه الضريبة عند الشراء وحسب السعر .

أما الصناعة فتتصف فى قطاع غزة بصفة فوضوية . فكثير من المصانع تنتج سلعة واحدة ولا يوجد تخطيط أو تنظيم لهذا الفرع من الحياة الاقتصادية فى القطاع .

والصناعة فى القطاع حرفية ويديوية بسيطة معظمها لتغطية حاجة الاستهلاك وهناك عدة مشاكل يواجهها قطاع المعامل وهى : الضرائب التى تفرضها سلطات الاحتلال ، وتحكم سلطات الاحتلال فى عملية استيراد المواد الخام ، وعدم وجود سوق تستوعب مصنوعات القطاع ، وعدم وجود جهة مختصة لتخطيط مستلزمات القطاع من المصانع .

البطالة

وتحدث التقرير عن البطالة فقال انها أكثر المشاكل حدة فى قطاع غزة ، ولا توجد معلومات دقيقة عن هذه المشكلة بسبب سوق العمل غير المنظم ، فالاحصائيات الاسرائيلية تعتبر ان العاطل عن العمل هو فقط المسجل فى مكاتب العمل .

ويعود انتشار البطالة حسب التقرير الى عدة أسباب منها :

الأزمة الاقتصادية الحائقة التى يعانى منها الاقتصاد الاسرائيلى التى تسبب فى طرد العمال العرب وخاصة أولئك الذين يعملون فى البناء ، والاستغناء عن كثير من العمال الفلسطينيين الذين يعملون فى الدول العربية والذين يعودون الى الأراضى .

ويعتمد التعليم فى تمويله على مصادر مختلفة أهمها ما تقدمه وكالة الاغاثة ، والمصدر الثانى رسوم التعليم والضرائب التى تجمعها سلطات الاحتلال من أبناء الشعب الفلسطينى رغم ظروفه الاقتصادية القاسية ، أما المصدر الثالث فهى رسوم التعليم الخاص فى المدارس الخاصة التى تعتمد على دفع نفقات التعليم ورسومه . ويعانى القطاع من نقص خطير فى التعليم المهنى اذ لا يوجد تعليم مهنى اعدادى أو ثانوى أو متوسط أو جامعى يلبي الاحتياجات المحلية فالتعليم المهنى موزع فى فصول ملحقة بالمدارس الثانوية أو بدور المعلمين .

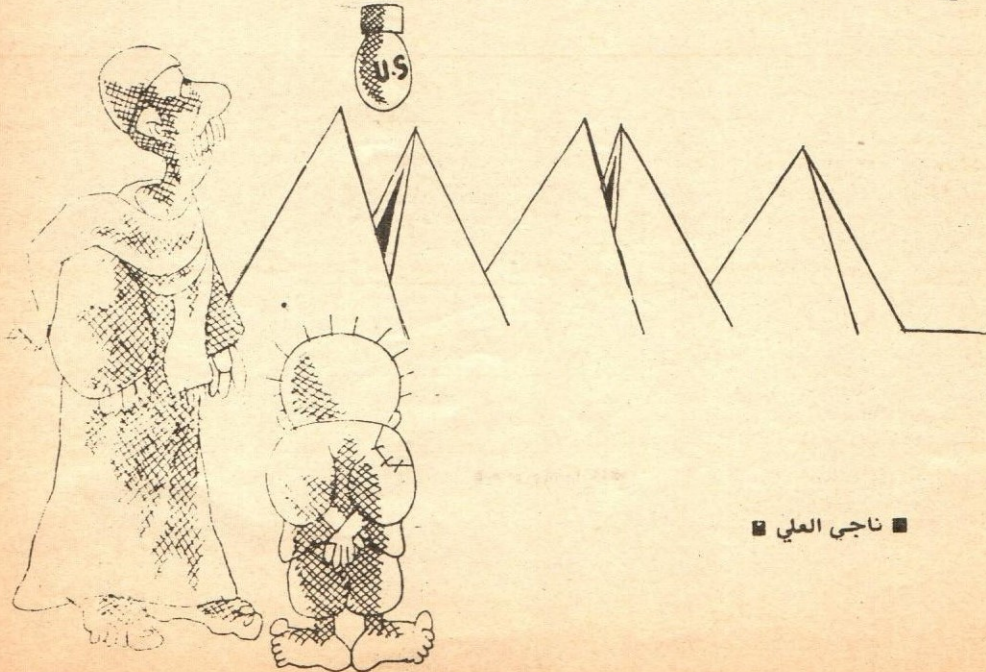
وهناك المركز الوحيد ، وهو مركز التدريب المهني التابع لوكالة الاغاثة
وقدرته محدودة ولا يغطي الحد الأدنى من الاحتياجات المحلية ومدة الدراسة فيه
سنتان بعد الثانوية العامة .

وحياة معيشية متردية

واختتم التقرير عرضه السريع للأوضاع المعيشية في قطاع غزة باقتباس بعض
ما جاء في نشرة لمنظمة « انيرا » الأمريكية عن الحياة في مخيم دير البلح في قطاع غزة .

وقالت النشرة ان مخيم دير البلح كباقي مخيمات اللاجئين في قطاع غزة ، حيث
يتكون من مجموعة كثيفة من الأبنية ذات الطابق الواحد المنشأة من حجارة أسمنتية
يغطيها سقف من الزينكو تثبته من عسف الرياح كتل حجرية ، وهذه البيوت حارة
صيفاً باردة شتاء ، وشراع المخيم ليست غير معبدة فحسب ، بل هي أزقة لا تتسع
لمرور سيارة ، وهي موحلة أو مغبرة حسب فصول السنة تمتلئ بالنفايات والمجاري
التي تجتذب الفئران وحشود الذباب . ويتسابقون حفاة في الأزقة ووجوههم
المصغرة تطل بابتسامة من خلال ما علق بها من غبار . كما ان النساء يكافحن من أجل
نقل المياه بالجرار لبيوتهن من صنوبر المياه المشترك الذي يجري لمدة أربع ساعات
يومية ، وغالبا ما يكون غير صحي ويستعمل الماء في اعداد الأكل وفي الشرب
والاستحمام وغسل الملابس الذي يتم بالأيدي .

وذكرت النشرة الأمريكية ان الحياة في هذا المخيم قاسية ، فالعمل الشاق
والكدح يوماً بعد يوم يستنزف أعمار الناس بسرعة .



■ ناجي العلي ■

كاهانا .. أين أبنائك ؟!

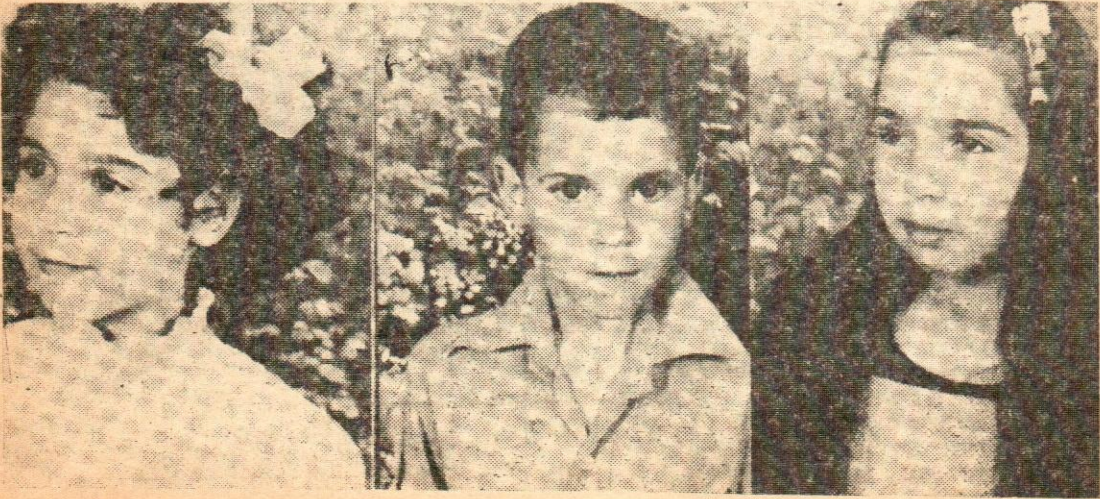
كتب روني شاكيد في صحيفة « يديعوت أحرונوت » بتاريخ ١٩٨٥/٩/٣ يقول :

في وقت متأخر قبل شهرين اقتحم بعض الشبان مسكن (نادية ربيع) وهي سيدة مطلقة تقطن في حي الشيخ جراح بالقدس ، وصاح الشبان .. أنت يهودية وأطفالك يهود عليكم أن تذهبوا من هنا ، .. وأمسكوها بالقوة .. واستل أحد الشبان سكيناً حادة ووشم على يد « نادية » نجمة داود .

ولم تسفر تحقيقات الشرطة عن الوصول الى الشبان واعتقالهم .. ونادية ربيع المطلقة وأم الثلاثة لا عون لها ، وهي تخشى أن تعود جماعة الشبان وتآمر على أطفالها .. أنها مسلمة في الحقيقة حسب دينها : وقد ارتضت بالدين الاسلامي عندما تزوجت من (علي ربيع عام ١٩٧٣) . لقد اتهمها الشبان الذين تأمروا عليها أنها يهودية رغم أن أبناءها تعلموا في مدرسة اسلامية وأنها هي نفسها عاشت كمسلمة في كل شيء .

وقد هاجرت نادية في سن صغيرة من بولندا سويا مع شقيقها وتعلمت في كيبوتس (ها معفيل) حيث يقيم شقيقها هناك حتى يومنا هذا .. وهو الوحيد الموجود في اسرائيل من عائلتها .

أبناء عائلة ربيع
عسليية - أحمد - مارية



وكانت أم (نادية) مسيحية ٠٠ ووالدهما يهودى ٠٠ وعندما وصلت الى اسرائيل تم تهويدها حسب القانون ٠ ولم تحب حياة الكيبوتس ٠٠ ووجدت في المدينة العمل الذى تكسب منه قوتها فعملت كممثلة فى فرقة للتسلية ٠ وفى أحد عروضها أمام رجال الشرطة تعرفت على (على ربيع) ٠ وبعد اسبوعين من التعارف أسلمت وتزوجته ، ولكن لم يكتب لها النجاح لهذا الزواج ٠٠ فبعد عشر سنوات زواج أنجبت خلالها ثلاثة أطفال ٠٠ قررا نادية وعلى أن ينفصلا ٠٠ وبعد أن اقتحم الشبان منزلها فى الشيخ جراح ، قررت نادية التوجه بطلب الى رجال الهاخام المتطرف مائير كاهانا لمساعدتها ٠٠ ولم تمر الا عدة ساعات حتى وصلت الى منزل عائلة ربيع فى الشيخ جراح سيارة شحن وبها أربعة رجال يلبسون القبعات على رؤوسهم أى أنهم من المتدينين ، وقاموا بتحميل أثاث المنزل وباقي الحاجيات على الشاحنة ٠٠ وأخذوا معهم (نادية) وأطفالها الثلاثة - عسلىة ، ومارية ، وأحمد ٠٠ وأخذوا طريقهم فى طريق القدس - الخليل لاتجاه كريات - أربع ٠

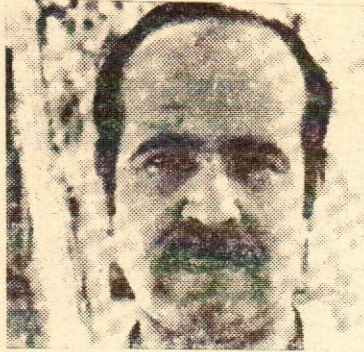
وكان رجال حركة كاخ التى ينزعمها الهاخام المتطرف مائير كاهانا متمسكين بإعادة (نادية) وأطفالها الى أحضان اليهودية ٠ ولم تمر عدة أسابيع حتى أصبحت نادية يهودية ٠٠ وتحولت عائلة ربيع الى عائلة ليفى ٠ وقد اهتم أيضا رجال - حركة كاخ - بتغيير الأسماء الخاصة لأفراد العائلة ٠ فنادية أصبحت اسمها (يونة) أما عسلىة فأصبح اسمها (أورلى) ومارية سميت (مريم) وأحمد سمي (موشيه) ٠ وموشيه أو (أحمد سابقا) يتجول اليوم وهو يلبس قبعة على رأسه ، وفى التلمود يتعلم أسفار موسى الخمسة (التوراة) كما يتعلم من شباب كاهانا أنه يجب طرد العرب ٠٠ والده أيضا من فلسطين ٠

وفيما يتعلق (بعلى ربيع) زوج نادية سابقا ، فإنه يقطن اليوم فى مدينة (كولورادو) بالولايات المتحدة ، وقد أسرع شقيقه السذى يسكن فى شرق القدس واتصل به تليفونيا وأبلغه بأن (نادية) والأطفال اختفوا !! وأن المنزل أصبح خاليا ٠

وأمر (على ربيع) شقيقه بأن يقدم شكوى الى الشرطة ووعده بأنه سيعود الى القدس فورا ٠

وبعد مرور وقت قصير تلقى (على ربيع) مكالمة تليفونية أخرى ٠٠ وهذه المرة كانت على الخط التليفونى فتاة تحدثت معه بالعبرية ، وأعلنت الشاببة « أنها تتحدث باسم حركة - كاهانا - وقالت : « اننا نحذرك ألا تحضر الى اسرائيل » ٠٠ زوجتك السابقة وأولادك يهود فى الواقع ٠٠ ويجب أن تنسأهم !! لقسند أصبحت التهديدات عن طريق التليفون شيئا عاديا فى منزل على ربيع بكولورادو ٠٠ أنه لم يهتز ٠٠ وفى بداية شهر أغسطس سنة ١٩٨٥ وصل الى القدس ٠٠ وفى منتصف

الأب على ربيع
تلقي تليفون من شقيقه فى القدس
الأم نادية
تقيم فى مكان مجهول



الليل دق جرس التليفون فى منزل والديه فى المدينة القديمة . وسمع صوت
سكرتير حركة كاخ يهدد : « اذا لم تغادر اسرائيل فورا . . فسوف نقتلك !!! » وهنا
أجاب (على) : لقد جئت للقدس لكى أموت . . ثم خبط سماعة التليفون فى وجه
المتحدث .

لقد توجه (على ربيع) الى الشرطة واشتكى بشأن التهديدات التليفونية التى
يتعرض لها من رجال (كاهانا) . . وطلب من الشرطة أيضا أن تقدم له
المساعدة لكى يعثر على أولاده . وبناء على شروط الطلاق التى حددتها المحكمة
الشرعية فى عام ١٩٨٤ التزمت (نادية) بأن تستمر وتعلم أبناءها كمسلمين .
ولم يصدر أى أمر يمنع على من لقاء أولاده . ويحدد القانون الاسلامى أن يبقى
الأولاد فى حضانة أمهم فى حالة الطلاق . ولكن اذا تركت المرأة الدين الاسلامى فان
الأولاد ينتقلون الى رعاية أبيهم .

واستدعى على ربيع عددا من أبناء عائلته من قبيلة ربيع البدوية فى النقب
ليساعدوه ، ووقف فى مكاتب حركة (كاخ) فى القدس وبعد جدال وكلام مع أحد
زعماء الحركة . . غادر المكان خابطا الباب خلفه . . وقبل ذلك هدده رجال كاهانا
بأن حياته فى خطر . وأصبح أفراد عائلته البدو حراسا له ، وبدأ محقق خاص
ببحث عن (نادية) والأطفال الثلاثة . وقبل حوالى عشرة أيام تلقى (على ربيع)
معلومات تفيد بأن زوجته السابقة وأطفاله موجودون فى مستوطنة اليعيزر فى
حوش عتسيون ، وسويا مع حرائنه البالغ عددهم ثمانية أشخاص قام على ربيع
بجولة فى المستوطنة . . ولكنه لم يعثر على آثار أولاده .

ولا يوجد مزاعم لعلى ربيع تجاه الشرطة . . فشكواه قد بحثت . . وأجرى

تفتيش عن نادية والأطفال . وقبل عدة أيام وصل رجال الشرطة الى (الماوى)
الموجود فى كريات أربع التى تمكث فيه نادية والأطفال الثلاثة ، ولكن قبل ذلك
بعدة دقائق نجح رجال (كاخ) فى تهريب « يونه ليفى » (أو نادية ربيع سابقا)
وأطفالها الى مكان آخر معزول .

واستمرت التهديدات التليفونية تصل يوميا الى منزل والدى على ربيع فى
القدس . ولكن على غير مستعد للتنازل . . . وقد صرخ رئيس الوقف الاسلامى فى
القدس الذى طلب منه التدخل فى النزاع : « لماذا نضيف للنزاع السياسى أبعادا
دينية أيضا ؟ » . ثم عاد وقال اذا لم يتم اعادة الأولاد حسب القانون سوف ننظم
مظاهرات للمسلمين فى شرق القدس . وقد أصدر مفتى القدس - الشيخ سعد الدين
العلمى قرارا جاء فيه : « أن نادية ليست مسلمة وهى حرة فى أن تفعل كل ما تريده »
ولكن أطفالها مسلمون وعليهم أن يعودوا ليرعاهم أبوهم ، وطلب المفتى أمس أن تهتم
الشرطة باعادة الأطفال المسلمين الى والدهم .

ولم ينف رجال كاهانا أن نادية والأطفال موجودون تحت حمايتهم فى مكان
آمن . وقد قال أحد الأعضاء البارزين فى حركة - كاخ - أنه نادية والأطفال يهود
وأنهم لن يسمحوا بعودتهم الى الاسلام .

وقد استعطف على ربيع كاهانا قائلا : كاهانا ليس من حقه التمسك بابنائى
. . . من فضلك أعدهم الى والدهم الشرعى . . .
وكشرطى سابق فى شرطة اسرائيل فقد وعد على ربيع بأن كفاحه من أجل
اعادة الأولاد سوف يتم فقط عن طريق القانون . انه ما زال يؤمن أن سلطات
القضاء والقانون سوف تهتم للعثور على الأولاد واعادتهم اليه ، والى أحضان
الاسلام . وقال على ربيع : ولكن اذا لم يقبل كهانأ وأعوانه سيادة القانون فسوف
أجد الوسيلة كعربى بدوى شريف لايجاد أطفالا واعادتهم الى المنزل .

ومساء ليلة الأحد دق جرس التليفون مرة أخرى فى منزل والدى على ربيع . . .
وكان على الخط التليفونى هذه المرة ابنته . . . عسلىة أو (أورلى حاليا) . وقد أبلغت
والدها أن العام الدراسى بدأ ولكنها رفضت أن تكشف مكان وجودها . كما تحدثت
أيضا اليه زوجته السابقة (نادية) وقالت له : لقد اخترت طريقى . . . فأرحنى أنا
والأولاد .

ان على ليس مستعدا للتنازل . . . ويقول أنه مستعد حتى لأن يموت من أجل
أن يرى اولاده . ويقول لو أن علم أن الأولاد سيتعلمون عند عمهم فى الكمبيوتر
ربما لم يثر مشكلات . . . ولكنه لا يوافق على أن يكونوا عند كاهانا مطلقا !

ترجمة : كريمة ميرلس

حقوق الإنسان في شهر

تواصل « حقوق الإنسان العربي » متابعة أهم الأحداث المتعلقة بحقوق الإنسان
والتى شهدها الوطن العربي خلال شهر أغسطس ١٩٨٥ .
● السودان :

- صحيفة الميدان تعود للظهور :

عادت الى الصدور صحيفة الميدان اليومية الناطقة بلسان الحزب الشيوعى
السودانى التى تأسست فى عام ١٩٥٤ . هذا وكانت الصحيفة قد تعرضت للاغلاق
والمصادرة أكثر من مرة واستمرت فى الصدور بشكل سرى طوال الأربعة عشر عاما
الماضية . هذا ويرأس تحرير صحيفة الميدان التيجانى الطيب عضو المكتب
السياسى للحزب .

(الأهالى القاهرية ، ١٤/٨/١٩٨٥)

- مشروع قانون جديد للعفو العام :

أجاز مجلس الوزراء السودانى قانونا للعفو العام وتم احالته للمجلس العسكرى
الانتقالى للتوقيع عليه . هذا ومن شأن هذا القانون أن يودى لاتاحة فرصة الحوار
للأحزاب السياسية كما أن من شأنه أن يودى الى اتاحة فرصة اجراء مفاوضات مع
قوات جون قرنق فى الجنوب وتحقيق الاستقرار . هذا وتجرى محاولة عقد مؤتمر
وطنى فى محاولة لحل مشكلات السودان .

(الأيام ، السودانية ، ١٥/٨/١٩٨٥)

- حكومة السودان تنتهى من قانون الانتخابات والصحافة :

أعلن د . الجازولى دفع الله رئيس وزراء السودان أن حكومته انتهت من اعداد
مشروع قانون الانتخابات ومشروع قانون الصحافة . وأن مجلس الوزراء سيقدر
قريبا المسودة النهائية للمشروعين .

(الأهرام ، القاهرية ، ١٦/٨/١٩٨٥)

- خلاف حول الدستور الانتقالى : سلطة التشريع لمن تكون ؟

ناقش المجلس العسكرى مسودة الدستور الانتقالى تمهيدا لطرحة فى اجتماع

مشارك مع المجلس الوزارى حتى يتم التوصل الى الصيغة النهائية لدستور الفترة الانتقالية . هذا ويدور خلاف بين كل من المجلس العسكرى والوزارى حول المسألة المتعلقة بسلطة التشريع . ففى حين نصت مسودة المجلس العسكرى على ابقاء سلطة التشريع له ، اقترح مجلس الوزراء فى المسودة المقدمة منه أن تقتصر سلطته التنفيذية بسلطة تشريعية .

(الأيام ، السودانية ، ١٦/٨/١٩٨٥)

- الاتهامات الموجهة لهما - الدين ادريس :

فى اطار المحاكمات التى تتم فى السودان لرجال الرئيس السودانى السابق جعفر نميرى قدم الدكتور بهاء الدين محمد ادريس مساعدا الرئيس السودانى السابق لثئون الرئاسة الى المحاكمة بوصفه متهما بالفساد السياسى والاقتصادى بموجب قانون العقوبات لسنة ١٩٨٣ . وتتراوح العقوبة التى قد يواجهها فى حال ثبوت ادانته بين الاعدام والسجن المؤبد والغرامة والجلد والتجريد من الأموال والممتلكات . ومن بين التهم الموجهة اليه مساعدته ومشاركته فى أفعال من شأنها المساس باستقلال البلاد وتعاقده مع شركة كورية بطريقة تفيد الشركة وتضر البلاد وكذلك لاستعمال وتعاقده مع شركة كورية بترقية تفيد الشركة وتضر البلاد وكذلك استصداره لقرار جمهورى برفع الحظر عن شركة الكوكاكولا ومعاودتها لعملها فى السودان . وقد أقر المذكور صحة الوقائع المنسوبة اليه وان كان قد نفى انه مذنب .

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ٢٠/٨/١٩٨٥)

● مصر :

- أول دعوى ضد قرار ازالة ملصقات السيارات :

تنظر محكمة القضاء الادارى دعوى اقامها مواطنان أحدهما مسلم والآخر مسيحي ضد ازالة الملصقات من السيارات . قال المواطنان فى أول دعوى ضد القرار أن القرار يخالف الدستور الذى يقر الحرية الشخصية للمواطنين ، كما أنه يعتبر اعتداء على حقوق وحرىات المواطنين وطالبت الدعوى بوقف القرار بصفة عاجلة .

(الوفد ، القاهرية ، ١/٨/١٩٨٥)

- رفض استقبال معتقلين فلسطينيين أطلق سراحهم :

رفضت مصر طلبا « تقدمت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر » كى تستقبل القاهرة معتقلين فلسطينيين أطلقت اسرائيل سراحهم . وأشار مسئول مصرى الى أن مصر تصر على أن يبقى الفلسطينيون فى الأرض المحتلة لأن رحيلهم سيعنى التخلي عن هذه الأراضى .

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ٢/٨/١٩٨٥)

- لأول مرة القضاء المصرى يحقق مع وزير الداخلية :

بدأت النيابة العامة فى مصر لأول مرة التحقيق مع وزير الداخلية المصرى اللواء أحمد رشدى وذلك للدعوى المقامة ضده من الشيخ حافظ سلامة حول تصريحاته للصحف باتهامات عديدة للشيخ سلامة . وقد تقرر تأجيل التحقيق الى جلسة أخرى بناء على اعتراض قانونى قدمه محامى الشيخ حافظ سلامة طلب فيه بإجراء مواجهة مع وزير الداخلية فى الاتهامات والادعاءات التى نسبها اليه .
(القبس ، الكويتية ، ١١/٨/١٩٨٥)

- قرار الاتهام فى قضية تعذيب الجهاد يصدر قريباً :

سيصدر خلال الأيام القادمة قرار بحالة المتهمين بالتعذيب فى قضية الجهاد الى المحاكمة بعد انتهاء التحقيقات التى أجراها مكتب النائب العام ، وهذا ومن المعروف أن محكمة أمن الدولة العليا قد أثبتت تعرض أعضاء الجهاد للتعذيب البدنى والنفسى وأثبتت ذلك فى حيثيات حكمها الصادر فى سبتمبر ١٩٨٤ .
(الشعب ، القاهرة ، ١٣/٨/١٩٨٥)

- مظاهرات فى سجاد طلخا :

خرج الآلاف من العمال والفنيين العاملين بمصنع سجاد طلخا فى مظاهرة احتجاجاً على قرار رئيس مجلس الادارة بتخفيض الحوافز بنسبة ٧٠٪ وجعل الحوافز فردية لا جماعية . وقد قامت أجهزة الأمن بفرض الحصار حول المصنع لمدة يومين تعطل خلالهما الانتاج ثم تراجع رئيس مجلس الادارة عن قراره .
(الشعب ، القاهرة ، ١٣/٨/١٩٨٥)

- وزارة الداخلية ترفض الافراج عن حافظ سلامة :

اعترضت وزارة الداخلية على حكم محكمة أمن الدولة الخاص بالافراج عن الشيخ حافظ سلامة ومحمد شوقى الاسلامبولى الشقيق الأكبر لحالد الاسلامبولى وذلك لمنع الافراج عنهم طبقاً لقانون الطوارئ الذى يمنح وزارة الداخلية حق الاعتراض على حكم المحكمة . وذلك رغم عدم ثبوت أية تهمة ضدتهما من التهم التى ادعتها وزارة الداخلية .

هذا وكان قد تم منذ عدة أسابيع اعتقالات لعدد من قيادات الجماعات الاسلامية من بينهم الدكتور عمر عبد الرحمن الذى ما زالت الداخلية تصر على حبسه فى زنزانه انفرادية بسجن الاستئناف فى الوقت الذى يعانى فيه من عجز تام فى البصر ويحتاج بصفة دائمة لعون الآخرين .
(الشعب ، القاهرة ، ١٣/٨/١٩٨٥)

- الحبس المطلق للمتهمين في محاولة اغتيال المعارض الليبي :
فررت نيابة أمن الدولة العليا بحبس المتهمين في محاولة اغتيال لاجئ ليبي
بمصر حبسا مطلقا . وجهت اليهم تهمة التخابر مع دولة أجنبية والعمل على ارتكاب
جريمة قتل عمد وحيازة أسلحة وذخائر بدون ترخيص .
(الأخبار ، القاهرة ، ١٣/٨/١٩٨٥)

- مقتل مسئول إسرائيل في هجوم مسلح بالقاهرة :
لقى الملحق الادارى بالسفارة الاسرائيلية فى القاهرة مصرعه بعد أن أطلق
ثلاثة مجهولين النار عليه وهو داخل سيارة تابعة للسفارة الاسرائيلية فى القاهرة .
(الأهالي ، القاهرة ، ٢١/٨/١٩٨٥)

- الأمن المركزى يحاصر « فوه » ويتم اعلان حظر التجول :
اتخذت الحكومة قرارا بحظر التجول فى مدينة فوه . فى الوقت الذى
حاصرت فيه قوات الأمن المركزى المدينة حصارا صارما وذلك لمواجهة حالة الاضطراب
هناك بعد اعتداء ضابط شرطة على أحد المواطنين اعتداء وحشيا حيث توفى المواطن
البالغ من العمر أربعين عاما ويعمل نجار مسلح وحين حاول ضابط الشرطة تسليم
الجنة الى أهل المذكور رفض أهله استلام الجثة . واحتشدت أهالى « فوه » وقامت
بالقاء الحجارة على مبنى المركز كما قامت بالقاء كرات مشتعلة على مبنى المركز ومنزل
المأمور . هذا وكانت قوات الأمن قد حاصرت المدينة وبدأت فى القاء القنابل
المسيلة للدموع وكما استخدمت العصا الكهربية فى ضرب المواطنين كما فتحت
النيران على الأهالى مما أودى بحياة مواطن واصابة سبعة أشخاص بأصابات خطيرة .
(الأهالي ، القاهرة ، ٢٨/٨/١٩٨٥)

- الافراج عن شقيق الاسلامبولي :
أصدر قاضى المعارضات بمحكمة جناح الدرب الأحمر قرارا بالافراج عن محمد
أحمد شوقى الاسلامبولي شقيق خالد الاسلامبولي الذى قام باغتيال السادات
عام ١٩٨١ .
(الأهالي ، القاهرة ، ٢٨/٨/١٩٨٥)

- طرد نحو ١٠٠ ألف عامل مصرى من ليبيا :
أعلن العقيد القذافى عن طرد نحو مائة ألف عامل مصرى من ليبيا ، وبرر هذا
الاجراء بالصعوبات التى تواجهها ليبيا فى الوقت الراهن لتدبير ما تحتاجه من نقد
أجنبي اثر انخفاض عوائدها من البترول .
(الشرق الأوسط ، السعودية ، ٢٨/٨/١٩٨٥)

- الاخوان المسلمون يطالبون باستقلال المساجد الأهلية عن اشراف الحكومة :

طالب نواب الاخوان المسلمين بضرورة اعادة النظر فى السياسة المتبعة من جانب الحكومة والخاصة بضم المساجد الأهلية واشراف الأوقاف عليها وتعيين خطباء غير مؤهلين لادارتها كما طالبوا بحظر اشراف وزارة الاوقاف على المساجد الأهلية .
(الشرق الأوسط ، السعودية ، ٢٨ / ٨ / ١٩٨٥)

● ليبيا :

- أسر المعتقلين السياسيين ينددون بالتعذيب فى ليبيا :

ندد بيان صادر عن أسر المعتقلين السياسيين فى السجون الليبية بالتعذيب الذى يجرى فى السجون الليبية . وأكد بيان أسر المسجونين الذين يتجاوز عددهم ٥٠ ألفا ان النظام الليبى يستخدم الكلاب البوليسية ووسائل التعذيب الكهربائى لتعذيب المسجونين مما أدى بأصابة عدد منيم بالشلل النصفى كما يمنع المسجونون من تلقى زيارات من ذويهم .
(الأهرام ، القاهرة ، ٤ / ٨ / ١٩٨٥)

- القذافى أكد قرار طرد ١٠٠٠٠٠٠ عامل مصرى :

أكد العقيد القذافى ان بلاده قررت طرد المصريين العاملين فيها وقدر عددهم بمائة ألف . وأعلن القذافى ان باستطاعة أى عربى الإقامة فى ليبيا والعمل فيها اذا رافق على الحصول على الجنسية الليبية .
(النهار ، اللبناية ، ١٨ / ٨ / ١٩٨٥)

- القذافى يطرد جميع العاملين التونسيين والجزائريين :

قرر العقيد القذافى طرد جميع العمال التونسيين الذين يبلغ عددهم ٩٢ ألف عامل والغاء كافة عقودهم . كما تقرر طرد جميع العمال الجزائريين والسوريين . وقد تدخل الشاذلى القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية وحاول التوسط لدى القذافى لوقف هذا الطرد الجماعى . لكن وساطته فشلت .
(الاخبار ، القاهرة ، ١٧ / ٨ / ١٩٨٥)

- ٢٧٨٩٣ تونسيا أبعدهوا من ليبيا :

ذكر بيان لادارة الأمن التونسية أن عدد العمال التونسيين المبعدين من ليبيا ارتفع الى ٢٧ ألفا و٨٩٣ شخصا بعد أن تم ابعاد ٣٩٢ شخصا . ولا زالت تبحث الحكومة التونسية كيفية استيعاب هؤلاء العمال فى الحياة الاقتصادية التونسية .
(عكاظ ، السعودية ، ٣١ / ٨ / ١٩٨٥)

● تونس :

- اعتقال خمسة أشخاص ينتمون لحركة الاتجاه الاسلامي :

ألقت سلطات الأمن التونسية القبض على خمسة أشخاص ينتمون الى حركة الاتجاه الاسلامي وذلك لقيامهم بنشاط سياسي محظور . ومن بين المقبوض عليهم مهندسان مساعدان وتاجر واثنان يعملان باليمن الحرة .
(الراية ، القطرية ، ١٩٨٥/٨/٤)

- الحكومة التونسية أوقفت دعمها للاتحاد العام التونسي للشغل :

عجل قرار ليبيا ترحيل العمال التونسيين بتفجير أزمة حادة بين الحكومة التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل . فقد أعلنت الحكومة التونسية أنها ستتوقف عن خصم ضريبة قيمتها واحد في المائة من مرتبات أعضاء الاتحاد في القطاع العام كانت تخصص بتمويل الاتحاد ، كما أعلنت الغاء مئمة الموظفين المنتدبين للعمل في أجهزته . والحكومة التونسية كانت فيما قبل تؤمن للاتحاد سنويا مبلغا مقداره ٢٥ مليون دولار كما أن عدم ارسال الموظفين للعمل في أجهزته سيكلف الاتحاد نحو ٣٧٥ ألف دولار .

(النهار ، اللبنانية ، ١٩٨٥/٨/٣١)

● المغرب :

- اضراب عن الطعام في السجون المغربية :

يواصل المعتقلون السياسيون (مجموعة مراكش) اضرابهم اللامحدود عن الطعام حيث وصل هذا الاضراب يومه ال ٥٣ . والجدير بالذكر أن هؤلاء المعتقلين سبق لهم أن شنوا في الصيف الماضي اضرابا مماثلا لمدة ٦٢ يوما ذهب ضحيته معتقلان سياسيان هما مصطفى باهوارى والدریدی بوبكر .

هذا وتعد الحالة الصحية للمعتقلين شديدة التدهور حيث تم نقلهم الى مستشفى ابن رشد بالدار البيضاء . هذا ولا زالت الحكومة تتجاهل مطالبهم المتعلقة بتحسين ظروفهم في السجون .

(الاتحاد الاشتراكي ، المغربية ، ١٩٨٥/٨/١٤)

- محاكمة المتهمين بقضية التفجيرات والاعتقالات :

قدم المتهمون في قضية التفجيرات والاعتقالات الى المحاكمة ويبلغ عددهم ٢٦ متهما من بينهم ٩ يحاكمون غيابيا . ويحاكم المتهمون بتهمة المس بالأمن الداخلي

طبقا لمادتين من مواد القانون الجنائي المغربي وتنصان على عقوبة الاعدام لمن تثبت
ضده التهمة .

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ٢٦ / ٨ / ١٩٨٥)

❶ العراق :

- العراق يفرج عن ٢٩ أسيرا إيرانيا :

أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن العراق أفرج عن ٢٩ من أسرى
الحرب والمعوقين والمصابين الإيرانيين . هذا وقد أفرج من قبل في مناسبات كثيرة
عن أسرى حرب إيرانيين أو عراقيين . وقد تمت آخر عملية افراج عن أسرى في
يوليو الماضى عندما أفرج عن ٥٢ عراقيا و ٣٠ إيرانيا بمساعدة اللجنة الدولية
لصليب الأحمر .

(الأهرام ، القاهرة ، ٨ / ٨ / ١٩٨٥)

❷ سوريا :

- توتر فى مرتفعات الجولان المحتلة :

يسود جو من التوتر فى قرى مرتفعات الجولان السورية المحتلة فى أعقاب قيام
سلطات الاحتلال الاسرائيلى باعتقال عدد من أهالى قرية « مجدل شمس » بحجة
مقاومتهم للاحتلال . هذا وقد نظم أهالى « مجدل شمس » مسيرة احتجاج ضد قرار
سلطات الاحتلال الصهيونى بعدم السماح لحمسة عشر شابا من أبناء هضبة الجولان
المحتلة بالعودة الى الاتحاد السوفيتى لمتابعة دراساتهم بعد أن قضوا العطلة الصيفية
مع ذويهم وأقاربهم .

(الوطن ، الكويتية ، ١٨ / ٨ / ١٩٨٥)

- سوريا تعتقل ثمانية مسئولين فلسطينيين :

اعتقلت سوريا وحركة أمل ثمانية من مسئولى منظمة التحرير الفلسطينية
وذلك بالقرب من مخيم صبرا للاجئين الفلسطينيين فى جنوبى بيروت ومن المعتقلين
مصطفى دياب « أبو الفتح » مسئول منظمة فتح فى لبنان .

(الأهرام ، القاهرة ، ١٨ / ٨ / ١٩٨٥)

● لبنان :

- رابع عملية انتحارية خلال شهر :

سقط للعدو الاسرائيلي عدد كبير غير محدود من القتلى والجرحى فى رابع عملية انتحارية للمقاومة الوطنية اللبنانية هذا الشهر بمنطقة الحزام الأمنى فى جنوب لبنان . وقد نفذ العملية الشهيد على غازى الطالب الذى ترصد بشاحنة ملغومة لدورية اسرائيلية على مقربة من قلعة الشقيق ثم فجرها .

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ١٩٨٥/٨/١)

- العثور على جثث لقتلى فلسطينيين سبق أن اعتقلتهم حركة أهل :

طلبت منظمة التحرير الفلسطينية رسميا من الدول الأعضاء بالجامعة العربية التدخل من أجل وضع حد لحوادث القتل التى يتعرض لها الفلسطينيون فى لبنان . وذلك على اثر العثور على جثث لقتلى فلسطينيين سبق أن اعتقلتهم حركة أهل وكذلك حادث مقتل أربعة من المسؤولين الفلسطينيين قرب صيدا .

(الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٥/٨/٢)

- ٢٦٠ شخصا ضحايا العنف خلال الشهر الماضى فى لبنان :

قتل حوالى ٢٦٠ شخصا ووقع ٣١ حادث انفجار فى مختلف المناطق اللبنانية خلال شهر يوليو الماضى حسب مصادر أمنية وحزبية ومصادر المستشفيات ، هذا بينما كان رقم الضحايا فى الشهر الذى يسبقه ٢٩٥ شخصا .

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ١٩٨٥/٨/٢)

- مقتل واختطاف ١٥٠٠ فلسطينى واسمتهارار مذبحه المخيمات :

ذكرت صحيفة « صنداى تايمز » البريطانية أن حرب المخيمات التى نشبت فى بيروت حول مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة عندما قامت ميليشيات حركة أمل بمهاجمة المخيمات الثلاثة فى شهر مايو الماضى اسفرت عن اعتبار أكثر من ١٥٠٠ فلسطينى فى عداد المفقودين .

(الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٥/٨/٥)

- اختطاف مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى لبنان :

اختطف مسلحون مجهولون مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء قيامه

بمهمة رسمية بين صور وصيدا في جنوب لبنان . وبذلك يصل عدد المختطفين من
الأجانب الذين فقدوا في لبنان ١٣ شخصا .
(القبس ، الكويتية ، ١٩٨٥/٨/٥)

- عملية فدائية تتم على ظهر بغل ملغوم :

أستشهد أحد عناصر المقاومة اللبنانية في عملية انتحارية نفذها فوق ظهر
البغل واستهدف بها مقر القيادة العامة للقوات الاسرائيلية في حاصبيا وكان الشهيد
جمال ساطي (٢٢ سنة) كان يمتطي بغلا محملا بأربعمئة كيلو جرام من الديناميت .
وقد تسبب الانفجار في تدمير مبنى الحاكم العسكري الاسرائيلي في حاصبيا .

(الراية ، القطرية ، ١٩٨٥/٨/٧)

- اطلاق سراح ١٠١ معتقل لبناني من سجون اسرائيل :

أطلقت اسرائيل سراح ١٠١ معتقل لبناني ممن كانوا من مختطفى الطائرة التابعة
لشركة الخطوط الجوية العالمية في يونيو الماضي قد طالبوا باطلاق سراحهم .

وكان المعتقلون قد نقلوا الى سجن عتليت جنوبى حيفا في ابريل الماضي بعد
أن أغلقت اسرائيل معتقل أنصار في جنوب لبنان حيث نقلت ١٢٠٠ من رجال
المقاومة الى سجن عتليت .

(عكاظ ، السعودية ، ١٩٨٥/٨/١٤)

- لا يزال في سجن عتليت ٢٥٠ معتقلا لبنانيا :

قالت السلطات الاسرائيلية انه ما زال هناك ٢٥٠ معتقلا لبنانيا في سجونها
وانها ستطلق سراحهم تباعا بما يتفق والأوضاع في الحزام الامنى .

(القبس ، الكويتية ، ١٩٨٥/٨/١٤)

- الأسرى العائدون من عتليت : تعرضنا للتعذيب والضرب وحرماننا من الطعام
والتعرض للشمس :

أعلن أسرى لبنانيون كانت اسرائيل قد أفرجت عنهم أنهم عوملوا معاملة
سيئة في مراكز الاعتقال . وقال الأطباء الذين تولوا علاجهم عقب عودتهم ان العديد
منهم لا يزال يعاني من اضطرابات نفسية وجسدية .

(الشرق الاوسط ، السعودية ، ١٩٨٥/٨/٢٥)

- العطش يهدد ٧٠٠ ألف لبناني لأن اسرائيل فجرت خزانات المياه بجنوب لبنان :
بعد عملية غزو « الفئران البيضاء » الاسرائيلية للاراضي الزراعية الجنوبية في
الاسبوع الماضية فجرت قوات الاحتلال الاسرائيلية خزانات المياه التي تغذي مناطق
شاسعة في الجنوب وقسما من القطاع الغربي في محاولة للضغط على أهالي هذه
المناطق لوقف مساندتهم للشوار اللبنانيين في حربهم المستمرة ضد هذه القوات .
(الوطن ، الكويتية ، ١٦ / ٨ / ١٩٨٥)

- سادس عملية انتحارية في الجنوب خلال ٦ أسابيع :
نفذت جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية عملية انتحارية جديدة ضد القوات
الاسرائيلية والميليشيات العميلة لها في جنوب لبنان . وذكرت المصادر ان سائق
السيارة الملقومة هو فتاة كانت متنكرة بعمامة عالم ديني وهي سادس عملية انتحارية
خلال ٦ أسابيع .
(القبس ، الكويتية ، ١٦ / ٨ / ١٩٨٥)

- ١٠ أيام لبنانية سوداء : ٣٩٠ قتيلًا و ١٠٧٥ جريحًا :
بلغت حصيلة الأيام العشرة الماضية من القتال وفق التقارير الرسمية ٢٤٦
قتيلًا و ٧٧٥ جريحًا وقدرت المراجع الرسمية عدد المنازل التي أصيبت بأضرار أو
دمرت في القتال بألفين وخمسمائة منزل .
(الشرق الأوسط ، السعودية ، ٢٢ / ٨ / ١٩٨٥)

- اطلاق سراح مجموعة جديدة من أسرى عتليت :
أعلن متحدث باسم الجيش الاسرائيلي أن مجموعة جديدة مكونة من مائة سجين
سيطلق سراحها من سجن عتليت جنوبي حيفا . وعقب اطلاق سراح المائة سجين
يبقى في السجن الاسرائيلي نحو ٨٥ سجينًا لبنانيًا .
(الشرق الأوسط ، السعودية ، ٢٢ / ٨ / ١٩٨٥)

● الجزائر :

تناقلت وكالات الأنباء عن اضراب المعتقلين من لجنة أبناء الشهداء ورابطة
الدفاع عن حقوق الانسان عن الطعام حتى يقدموا الى المحكمة أو يخلى سبيلهم . هذا
ويبلغ عدد المضربين عن الطعام عشرة أشخاص تقريبًا ولكن معلومات الحركة من أجل
الديمقراطية في الجزائر أشارت الى أن العدد يزيد على الثلاثين .
(البديل ، باريس ، ١٥ / ٨ / ١٩٨٥)

- استمهرار اعتقال عبد النور على يحيى :

لا يزال عبد النور على يحيى رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان معتقلا .
وكان رئيس الرابطة قد اعتقل في أعقاب ارساله برقية احتجاج للرئيس شاذلى بن
جديد حول اعتقال أبناء الشهداء بتاريخ ١٩٨٥/٧/٥ .
(الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان ، بباريس ، ١٩٨٥/٨/٢٩)

● الأردن :

- شارون يهدد بضرب مقار منظمة التحرير بالأردن :

مدد وزير الدفاع السابق ارييل شارون وهو الآن وزير التجارة والصناعة
في حكومة شيمون بيريز بشن ضربات مؤثرة على مقار منظمة التحرير الفلسطينية
في الأردن وتونس وغيرهما .
(عكاظ ، السعودية ، ١٩٨٥/٨/١٥)

- احرق سجين نفسه فأودى بحياة ٦ آخرين بسجن مادبا بالأردن :

تبين من التحقيقات الأولية التي أجرتها مديرية الأمن العام الأردنية ان الحريق
الذي شب في سجن مادبا في الجنوب من العاصمة الأردنية كان سببه قيام أحد
السجناء باحراق نفسه داخل زنزانه . وقد أدى الحريق الى قتل سجينين آخرين
بالإضافة الى جرح خمسة سجناء ثم ارتفع عدد القتلى ليصل الى ٦ أشخاص ، إضافة
الى اصابة اثنين اصابات خطيرة .
(الشرق الأوسط ، السعودية ، ١٩٨٥/٨/١)

● الكويت :

- الكويت أبعدت ٩٠ فى المائة من الخطرين على الأمن :

أعلن وزير الداخلية الكويتى الشيخ نواف الأحمد الجابر أمس أن السلطات الأمنية
أبعدت ما يقرب من ٩٠٪ من غير المرغوب فيهم والذين يشكلون خطرا على أمن
الكويت .
(الهراية ، القطرية ، ١٩٨٥/٨/١١)

● السعودية :

- السعودية تحذر الحجاج من حمل المنشورات السياسية :

حذرت وزارة الداخلية السعودية الوافدين لتأدية فريضة الحج من حمل كتب

أو صور أو منشورات ذات هدف سياسي أو فكري ، وأوضحت أن كل من يخالف
هذه التحذيرات سوف يكون عرضة للجزاء وسيعاد من حيث جاء .
(الأهرام ، القاهرة ، ١٨/٨/١٩٨٥)

● اليمن الجنوبية :

- بدء محاكمة شبكة التجسس باليمن الجنوبية :

بدأت محاكمة ١٢ شخصا من اليمن الجنوبية بتهمة التجسس لحساب وكالة
مخابرات أجنبية . ومن بينهم علي السيد صالح وشهاب قاسم اسماعيل . وكان
المدعى العام قد اتهم ١٢ شخصا وامرأة بالتجسس لحساب وكالة مخابرات أجنبية لم
يعلن عنها منذ عام ١٩٨٠ . وكانت المحكمة قد أفرجت عن المرأة لعدم توافر أدلة
ضدها ، وقد ذكرت صحيفة « ١٤ أكتوبر » انها ستكون شاهدة في محاكمة المتهمين .
(الشرق الأوسط ، السعودية ، ١/٨/١٩٨٥)

- عدن تسحب من ٧ آلاف فلسطيني جوازات كانت أعطتهم اياها :

لن يستطيع الفلسطينيون المقيمون في اليمن الجنوبية من السفر بجوازات
صادرة عن حكومة عدن . فالحكومة هناك سوف تصدر للفلسطينيين وعددهم ٧ آلاف
تصاريح سفر مؤقتة على غرار تلك التي تعطيها اياهم البلدان العربية الأخرى بغض
النظر عن المنظمات التي ينتمون اليها .
(النهار ، اللبنانية ، ٣٠/٨/١٩٨٥)

● الأرض المحتلة :

- اغلاق جامعة النجاح وفرض حظر التجول على نابلس :

أغلقت قوات الاحتلال جامعة النجاح وواصلت فرض حظر تجول على الحى القديم
من نابلس بعد قتل موظف في الحاكمية العسكرية الاسرائيلية . وقد اقتحمت قوات
الاحتلال حرم الجامعة كما واصلت عمليات تنكيل ومداهمة وتفتيش في نابلس بحثا
عن وطنيين فلسطينيين المشتبه في انهم وراء الحادث .
(الوطن ، الكويتية ، ١/٨/١٩٨٥)

- القاء القبض على عشرات من الطلبة بعد اغلاق جامعة النجاح :

تم القاء القبض على عشرات من الطلبة بعد مقتل مدني اسرائيلي . هذا ولا يزال
المعتقلون الفلسطينيون في القدس ونابلس والخليل يواصلون اضرابهم عن الطعام

الذي بدأه معتقلو جنيد قبل بضعة أسابيع وذلك احتجاجا على الظروف الصعبة
التي يواجهونها في المعتقلات .

(العمل ، التونسية ، ١/٨/١٩٨٥)

- اعتقال زياد أبو عين :

اعتقلت سلطات الاحتلال في محاولة لكبح أعمال المقاومة زياد أبو عين الذي
كان قد أفرج عنه في عملية تبادل الأسرى في يونيو الماضي بحجة حضوره اجتماعا
سياسيا وانتهاك شروط اطلاق سراحه . وقد استدعى أبو عين الى مقر الحاكم
العسكري في رام الله ووضع رهن الاعتقال الاداري لمدة غير محددة في سجن الخليل .
(الوطن ، الكويتية ، ٢/٨/١٩٨٥)

- اغلاق صحيفة الشعب في القدس :

اغلقت صحيفة الشعب التي تصدر في مدينة القدس المحتلة لمدة ٣ أيام .
(القدس ، الكويتية ، ٣/٨/١٩٨٥)

- استمرار العمل بقانون الاحتجاز الاداري لأسباب أمنية :

قرر مجلس الوزراء الاسرائيلي استمرار العمل بقانون الاحتجاز الاداري لأسباب
أمنية ، كما قرر المجلس مواصلة طرد أشخاص يشكلون خطرا أمنيا الى الحاج .
(النهار ، اللبنانية ، ٥/٨/١٩٨٥)

- تصعيد المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي :

تصاعدت عمليات المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي على الرغم من اقرار حكومة
الكيان الصهيوني سلسلة من الاجراءات التعسفية ضد المواطنين العرب بالأراضي
المحتلة . وكانت قوات الاحتلال قد قامت بعملية تمشيط للمنطقة وفرضت حظر
التجول في مخيم « عين بيت الماء » بغرب نابلس في أعقاب القاء قنبلة على دورية
اسرائيلية .

(عكاظ ، السعودية ، ٦/٨/١٩٨٥)

- اشتباك بين المصريين والاسرائيليات في نيروبي :

تصدت السيدات العربيات وخاصة عضوات الوفد المصري لعضوات الوفد
الاسرائيلي اللواتي حاولن خداع الرأي العام الدولي من خلال مؤتمر نيروبي وكاد
الامر أن يتحول الى اشتباك فعلى بالأيدي لولا سرعة تدخل الشرطة الكينية .
(الوطن ، الكويتية ، ٧/٨/١٩٨٥)

- سلطات الاحتلال تطرد عرب الضفة وتشن حملة اعتقالات بأهمله قرب نابلس :

أمرت سلطة الاحتلال بطرد المواطن العربي خليل أبو زياد من الضفة الغربية المحتلة الى الخارج . هذا وقد اعتقلت سلطات الاحتلال عددا من سكان مخيم عين بيت الماء قرب مدينة نابلس كما تم اعتقال ٤ من الطلبة الفلسطينيين دون أن توجه اليهم أية تهمة وذلك بموجب تدبير « الاعتقال الإداري » .

(عكاظ ، السعودية ، ١٩٨٥/٨/٩)

- اسرائيل تأمر بإبعاد ٢٢ فلسطينيا :

طلبت السلطات الاسرائيلية من ٢٢ من الفدائيين مغادرة الضفة الغربية بتهمة انهم لا يحملون أوراق اقامة شرعية . وهذا وسوف يقدم أربعة من الطلاب الفلسطينيين الى محكمة عسكرية للمصادقة على اعتقالهم لمدة ستة أشهر .

(القبس ، الكويتية ، ١٩٨٥/٨/١٠)

- اعتقال عدد من المواطنين بعد رشق سيارة اسرائيلية في الضفة بالحجارة :

اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي عددا من المواطنين العرب تطبيقا لسياسة المعاقبة الجماعية التي تفرضها في الأراضى المحتلة وذلك على أثر رشق سيارة اسرائيلية بالحجارة .

(عكاظ ، السعودية ، ١٩٨٥/٨/١٢)

- الضفة الغربية : الاحتلال يمنع سكان نابلس ومئات العاملين بدول الخليج من السفر :

لا تزال سلطات الاحتلال الاسرائيلي تمنع سكان مدينة نابلس بالضفة الغربية المحتلة من السفر وذلك للأسبوع الثالث على التوالي وذلك في اطار سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها اسرائيل .

(الوطن ، الكويتية ، ١٩٨٥/٨/٢٣)

- اسرائيل تعترف بجريمة قتل اثنين من الفدائيين الفلسطينيين :

أعلنت لجنة تحقيق اسرائيلية ان فدائيين قد لقيتا مصرعهما في ابريل ١٩٨٤ بسبب ضرب الجنود الاسرائيليين لهن مما أحدث كسورا في جمجمة الرأس الناشئة عن ضربات العصا .

(عكاظ ، السعودية ، ١٩٨٥/٨/١٥)

- اسرائيل تصادر اراضى عربية لاقامة مستوطنات :

احتل نائبان من حزب تحيا اليمين المتطرف منزلا عربيا فى سوق الخليل بالقرب من مسجد ابراهيم . هذا فى الوقت الذى واصلت فيه اسرائيل مصادرة ٣٠٠٠ دونم من اراضى العوجاء كما أعلنت اسرائيل عزمها على مصادرة مساحات كبيرة فى نابلس .

(القيس ، الكويتية ، ١٦/٨/١٩٨٥)

- اكبر عملية سرقة وتزوير للآثار فى الاراضى المحتلة :

قامت سلطات الاحتلال الاسرائيل مؤخرا بأكبر عملية سرقة وتزوير للآثار البيزنطية فى الاراضى العربية المحتلة ، حيث نقلت جميع الآثار البيزنطية التى تم اكتشافها على شاطئ بحر غزة فى مطلع الستينيات من قبل بعثة المانية . وقامت سلطات الاحتلال فى محاولة منها لتزوير حقائق التاريخ بوضع يافطة فى مكان هذه الآثار أوضحت فيها ان مكان الآثار هو كنيس يهودى .

(عكاظ ، السعودية ، ١٨/٨/١٩٨٥)

- اجراءات قمعية ضد اساتذة الجامعة الاسلامية بغزة :

قررت السلطات الاسرائيلية ابعاد ٣٤ أستاذا من هيئة التدريس بالجامعة الاسلامية بغزة . هذا وكانت سلطات الاحتلال قد رفضت منح تصاريح عمل جديدة لـ ٧ من عمداء الكليات وبعض الأساتذة المعارين من الجامعة الأردنية وذلك بهدف الضغط على الجامعة وقبولها بالأمر الصادر عن الحكم العسكرى لقطاع غزة الذى يسمح لسلطات الاحتلال بالتدخل فى شئون الجامعة .

(عكاظ ، السعودية ، ١٩/٨/١٩٨٥)

- تبرئة المتهم بقتل الفلسطينيين رغم اعترافه بضرهما :

برات المحكمة العسكرية التأديبية الجنرال اسحق موردخاى من تهمة التطرف فى استخدام العنف مع اثنين من الفلسطينيين كانا قد تعرضا للضرب حتى الموت بعد خطفهما لسيارة أتوبيس .

(الشرق الاوسط ، السعودية ، ١٩/٨/١٩٨٥)

- ٧٠٠ شكوى حول اغتصاب اراضى الفلسطينيين من جراء التهديد والعنف :

تبحث الشرطة الاسرائيلية حاليا أكثر من ٧٠٠ شكوى رفعها فلسطينيون فى الضفة الغربية يؤكدون أن منازلهم أو اراضيهم قد اغتصبت عن طريق التهديد أو الرشوة والعنف . وقد اتضح أن شخصية اسرائيلية كبيرة وضابطين من الشرطة

وعددا من المحامين الاسرائيليين متورطون فى هذه الشبكة الواسعة النطاق للصفقات التجارية عن طريق الاحتيال .

(عكاظ ، السعودية ، ١٩٨٥/٨/٢١)

- منع عدد كبير من السفر للحج :

صرح مسئول اسرائيلى بأن عددا كبيرا من الأشخاص ممن وصفهم بأنهم ممن المشتبه فى قيامهم بممارسات معادية لاسرائيل قد رفض التصريح بالسفر لأداء فريضة الحج .

(الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٥/٨/٢١)

- سجن ٧ أطفال عرب :

أصدرت محكمة اسرائيلية أحكاما بالسجن لمدة ٦ أشهر على ٧ أطفال عرب تتراوح أعمارهم بين ١٠ ، ١٢ عاما بتهمة رشق السيارات العسكرية الاسرائيلية بالحجارة .

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ١٩٨٥/٨/٢٥)

- حملة اعتقالات تشمل الآلاف فى الأرض المحتلة :

شنت سلطات العدو الاسرائيلى حملة ارهابية شرسة ضد المواطنين وبالضفة الغربية شملت اعتقال الآلاف من مدن طولكرم وجنين ونابلس ولم يحدث فى تاريخ الاحتلال الاسرائيلى أن تمت حملة شرسة بهذا الحجم من حيث عدد الأشخاص الذين تم اعتقالهم أو من حيث الوسائل التى جندت لهذا الغرض .

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ١٩٨٥/٨/٢٧)

- رئيس اسرائيل يرفض العفو عن المسجونين العرب واليهود :

رفض الرئيس الاسرائيلى حاييم ميرتزوج طلبا للعفو عن حوالى ٤٠٠ سجين من يهود وعرب فى السجون الاسرائيلية .

(الأخبار ، القاهرة ، ١٩٨٥/٨/٢٩)

- اعتقال ١٤ فلسطينيا بدون محاكمة فى الضفة الغربية :

تم اعتقال ١٤ فلسطينيا من المقيمين فى الضفة الغربية لخطورتهم على الأمن العام . وكانت السلطات الاسرائيلية قد قامت باعتقال ١٥ شخصا وقررت طرد ثلاثة فلسطينيين لنفس السبب .

(الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٥/٨/٣١)

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الصادر في 10 ديسمبر 1948

المادة الأولى : يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء.

المادة الثانية : لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. فضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.

المادة الثالثة : لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

المادة الرابعة : لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعها.

المادة الخامسة : لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو المحطية بالكرامة.

المادة السادسة : لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية.



وثائق

(٣)

اتفاقية جنيف

بشأن معاملة أسرى الحرب
المؤرخة ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩

GENEVA CONVENTION
RELATIVE TO THE TREATMENT
OF PRISONERS OF WAR
OF AUGUST 12, 1949.

الموقعون أدنى هذا المفوضون من قبل الحكومات الممثلة في المؤتمر السياسي الذي عقد في جنيف من ٢١ ابريل الى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ بقصد مراجعة الاتفاقية الموقع عليها بجنيف في ٢٧ يولييه ١٩٢٩ الخاصة بمعاملة أسرى الحرب قد اتفقوا على ما يأتي :

- الوقائع المصرية - العدد ٧٩ الصادر اول أكتوبر سنة ١٩٥٢ - ص ٢٣ - ٦٨ .

« بقية القسم الرابع »

مادة ٦٨ - أى طلب تعويض يقدم من أحد الأسرى عن اصابة أو عجز بسبب العمل ، يجب أن يقدم للدولة التى يتبعها عن طريق الدولة الحامية . وطبقا للمادة ٥٤ تزود الدولة الحاجزة فى جميع الأحوال أسير الحرب المختص بتقرير مبن به طبيعة الاصابة أو العجز ، والظروف التى حدثت بها الاصابة أو العجز ، وتفصيلات العلاج الطبى أو العلاج بالمستشفى ويوقع على هذا التقرير ضابط مسئول من الدولة الحاجزة ويشهد على التفصيلات الطبية ضابط طبيب .

أى طلب تعويض يقدم من أحد أسرى الحرب بخصوص مهمات شخصية أو نقود أو أشياء ثمينة تكون قد سحبت منه بواسطة الدولة الحاجزة طبقا للمادة ١٨ ولا تكون قد أعيدت اليه عند اعادته الى الوطن أو بخصوص فقد شيء يعزو الأسير سببه الى خطأ من جانب الدولة الحاجزة أو أحد عمالها فى هذه الطلبات .

العلاقات بين أسرى الحرب والخارج

مادة ٦٩ - على الدولة الحاجزة أن تخطر أسرى الحرب فور وقوعهم فى أسرها ، والدول التى يتبعونها عن طريق الدولة الحامية ، عن الاجراءات التى تتخذ لتنفيذ الأحكام الواردة بهذا القسم . وعليها أن تخطر بالمثل الاطراف المختصة بكل تعديلات تستجد على هذه الاجراءات .

مادة ٧٠ - يسمح لأى أسير من أسرى الحرب ، بمجرد وقوعه فى الأسر أو خلال مدة لا تزيد على أسبوع منذ وصوله الى المعسكر حتى لو كان معسكر انتقال ، وكذلك فى حالة مرضه ، أو نقله الى مستشفى ، أو معسكر آخر ، بأن يكتب مباشرة الى عائلته من جهة والى المركز الرئيسى للأسرى الحرب المنصوص عنه بالمادة ١٢٣ من جهة أخرى ، بطاقة تشابه اذا أمكن النموذج المرفق بالاتفاقية الحالية ، ليخطر أقاربه بأسره وعنوانه وحالته الصحية . ويجب أن ترسل هذه البطاقات بأسرع ما يمكن ، ولا يجوز تأخيرها بأى حال .

مادة ٧١ - يسمح لأسرى الحرب بارسال واستلام الخطابات والبطاقات . واذا رأت الدولة الحاجزة أنه من الضرورى تحديد عدد الخطابات والبطاقات التى يرسلها كل أسير حرب ، فلا يجب أن يقل عدد الخطابات عن اثنين والبطاقات عن أربع فى كل شهر ، ولا يحتسب فيهما بطاقات الأسر المنصوص عنها فى المادة ٧٠ ، وتكون مطابقة بقدر الامكان للنماذج المرفقة بهذه الاتفاقية .

وإذا كان من الضروري وضع قيود على الخطابات المرسلة لاسرى الحرب فتكون بأمر الدولة التي يتبعها الأسرى . ويمكن أن يكون ذلك بناء على طلب الدولة الحاجزة . كما يجب ارسال هذه الخطابات والبطاقات بأسرع طريقة ممكنة تستطيعها الدولة الحاجزة . ولا يجوز تأخيرها أو حجزها لاغراض تأديبية .

يسمح لأسرى الحرب الذين لم تصلهم أخبار عائلاتهم من مدة طويلة وكذلك الذين لا يمكنهم تلقي أخبار من أقاربهم أو ارسال أخبار لهم بطريق البريد العادى وكذلك الذين يقيمون على مسافة بعيدة جدا ، بارسال برقيات تحتسب أجورها على حسابات أسرى الحرب التى لدى الدولة الحاجزة أو تدفع بالعملة التى تحت تصرفهم، ولهم أن يستفيدوا بهذا الاجراء فى الحالات العاجلة .

وكقاعدة عامة تكتب خطابات أسرى الحرب بلغتهم الوطنية ويمكن لاطراف النزاع السماح بالكتابة بلغات أخرى .

يجب أن تختم حقائب بريد أسرى الحرب جيـدا وتوضع عليها شارة تبين محتوياتها بوضوح ، ويجب أن تعنون للمكاتب المرسلة اليها .

مادة ٧٢ - يسمح لأسرى الحرب بأن يستعملوا اما عن طريق البريد أو أى طريقة أخرى طرودا فردية أو جماعية تحوى على الأخص مواد غذائية أو ملابس أو امدادات طبية أو نشرات دينية أو تعليمية ، أو للترفيه مما قد يكون ملائما لاحتياجاتهم ويدخل فى ذلك الكتب ، والنشرات الدينية ، والأدوات العلمية ، وأوراق الامتحانات والآلات الموسيقية والأدوات الرياضية ، والمهمات التى تتيح للاسرى مواصلة دراساتهم وجهودهم الثقافية .

والقيود الوحيدة التى يمكن أن تفرض على هذه الرسائل ، هى التى تقترحها الدولة الحامية لمصلحة الأسرى أنفسهم أو بواسطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أى منظمة أخرى تعاون الأسرى فيما يختص برسائلهم فقط بسبب قيود استثنائية على النقل أو المواصلات .

وشروط ارسال الطرود الفردية وطرود الاغاثة الجماعية ، تكون اذا اقتضى الأمر ، موضع اتفاقات خاصة بين الدول المختصة ، على ألا يترتب على ذلك تأخير وصولها للأسرى بأى حال .

لا يجوز ارسال الكتب ضمن طرود الملابس والمأكولات ، وكقاعدة ترسل
الأدوات الطبية فى طرود جماعية .

مادة ٧٣ - فى حالة عدم وجود اتفاقات خاصة بين الدول المختصة عن كيفية
استلام وتوزيع طرود الاغاثة الجماعية ، تطبق القواعد والتعليمات الخاصة بالاغاثة
الجماعية الملحقه بهذه الاتفاقية .

لا تقيد الاتفاقات الخاصة المشار اليها بحال ما ، حق ممثلى الأسرى فى الاستيلاء
على طرود الاغاثة الجماعية المرسله لاسرى الحرب للقيام بتوزيعها ، أو التصرف فيها
لمصلحة الأسرى .

كما لا تقيد هذه الاتفاقات حق مثلى الدولة الحامية واللجنة الدولية للصليب
الأحمر ، أو أى منظمة تقوم بمساعدة أسرى الحرب ، وتكون مسئولة عن ارسال
الطرود الجماعية ، فى الاشراف على توزيعها على الأشخاص المرسله اليهم .

مادة ٧٤ - تعفى جميع طرود الاغاثة المرسله لاسرى الحرب من رسوم الاستيراد
والجمارك وغيرها .

المكاتب ، وطرود الاغاثة ، والمبالغ اما المرسله الى أسرى الحرب ، أو التى يرسلونها
من طريق مكتب البريد ، اما مباشرة أو بواسطة مكتب الاستعلامات المنصوص عنه
بالمادة ١٢٢ والمركز الرئيسى لاسرى الحرب المنصوص عنه بالمادة ١٢٣ تعفى من أى
رسوم بريديه ، سواء فى البلاد الصادرة منها أم المرسله اليها ، والبلاد التى بينها .

إذا كانت طرود الاغاثة المرسله الى أسرى الحرب لا يمكن ارسالها عن طريق
مكتب البريد بسبب الوزن ، أو أى سبب آخر ، فإن الدولة الحاجزة تتحمل مصاريف
نقلها فى جميع الأراضى الواقعة تحت اشرافها . وتتحمل باقى الدول المتعاقدة بهذه
الاتفاقية مصاريف النقل كل فى الأراضى الخاصة بها .

فى حالة عدم وجود اتفاقات خاصة بين الدول المختصة فإن مصاريف نقل مثل
هذه الطرود ، فيما عدا المصاريف التى يشملها الاعفاء المتقدم تكون على حساب
الراسلين .

ويعمل الأطراف السامون المتعاقدون على أن يخفضوا بقدر الاستطاعة مصاريف
البرقيات المرسله بواسطة الاسرى أو اليهم .

مادة ٧٥ - إذا كانت العمليات الحربية تحول دون قيام الدول المختصة

بالتزامها الخاص بضمان نقل الطرود المشار إليها بالمواد ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٧ فيمكن أن تتكفل بضمان نقل مثل هذه الطرود ، الدول الحامية المختصة أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أى منظمة أخرى معترف بها من قبل أطراف النزاع ، بوسائل نقل مناسبة (السكك الحديدية ، السيارات ، البواخر ، الطائرات ، الخ) ولهذا الغرض تعمل الأطراف السامية المتعاقدة على تزويدها بمثل هذه الوسائل وتسمح بمرورها وخصوصا يمنحها تصاريح المرور اللازمة .

ويجوز استخدام مثل هذه الوسائل فى نقل :

أ - المكاتبات ، الكشوف والتقارير المتبادلة بين المركز الرئيسى للاستعلامات المشار إليها بالمادة ١٢٣ ، والمكاتب الوطنية المشار إليها بالمادة ١٢٢ .
ب - المكاتبات والتقارير المتعلقة بأسرى الحرب التى تتبادلها الدول الحامية ، أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أى هيئة أخرى تعاون الأسرى ، اما مع مندوبيها أو مع أطراف النزاع .

لا تحدد هذه الأحكام بأى حال ، حق أى طرف من أطراف النزاع فى تنظيم رسائل نقل أخرى ، اذا رأت أفضلية ذلك ، ومنع تصاريح المرور بالشروط التى يتفق عليها لمثل هذه الوسائل .

فى حالة عدم وجود اتفاقات خاصة ، فان المصاريف التى تترتب على استخدام هذه الوسائل تتحملها بالتناسب أطراف النزاع التى ينتفع بها رعاياها .

مادة ٧٦ - تعمل الرقابة البريدية على المكاتبات المرسلة الى أسرى الحرب أو المرسلة منهم بأسرع ما يمكن ويراقب البريد فقط بواسطة الحكومة المصدرة والحكومة المستلمة ، ومرة واحدة فقط بواسطة كل منهما .

لا يجرى فحص الرسائل لأسرى الحرب بكيفية تعرض الأشياء التى تحتوى عليها للتلف . الا فى حالات المواد المكتوبة أو المطبوعة ، فان الفحص يجرى بحضور المرسل إليه أو زميل له من الأسرى ينتدب بمعرفته . ولا يتأخر تسليم الرسائل الفردية أو الجماعية الى الأسرى بحجة صعوبات الرقابة .

أى حظر بشأن المكاتبات تأمر به أطراف النزاع ، اما لأسباب حربية أو سياسية ، لا يكون الا بصفة وقتية فقط وأن تكون مدته لاقتصر وقت ممكن .

مادة ٧٧ - تقدم الدول الحاجزة جميع التسهيلات لنقل الأدوات أو الأوراق أو المستندات المرسلة لاسرى الحرب أو المرسلة منهم وعلى الأخص التوكيلات القضائية والوصايا ، وذلك عن طريق الدولة الحامية أو المركز الرئيسى لاسرى الحرب المنصوص عنه بالمادة ١٢٣ .

فى جميع الحالات يجب عليها تسهيل اعداد وتنفيذ مثل هذه المستندات بالنيابة عن أسرى الحرب ، وعلى الأخص بالسماح لهم باستشارة أحد المحامين ، وأن تتخذ الاجراءات اللازمة نحو التصديق على توقيعاتهم .

بيان حول حوادث جنوب أفريقيا الدامية

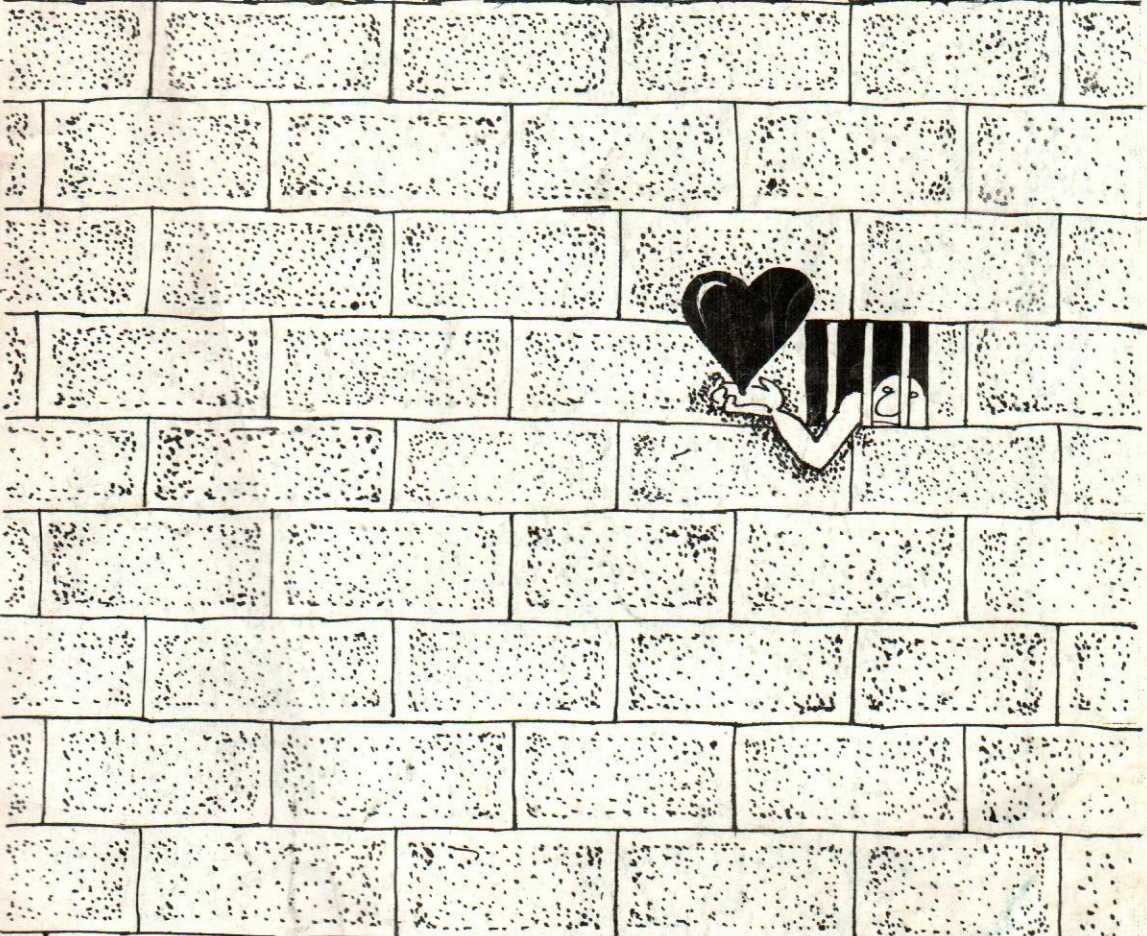
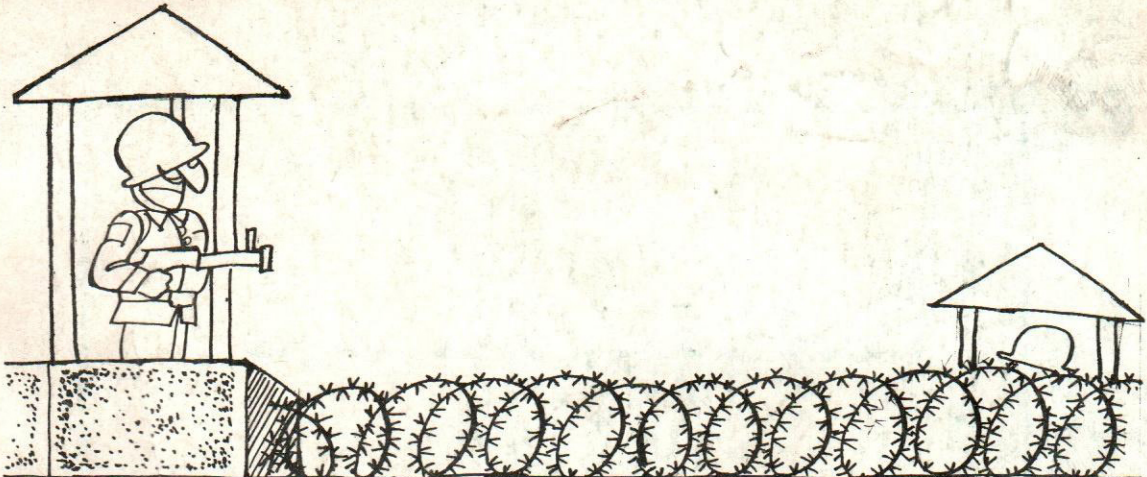
ان المنظمة العربية لحقوق الانسان تشيد بمنتهى الاعزاز والفخار بالجهاد العظيم والشجاع لشعب جنوب أفريقيا الذي يستهدف استعادة حقه فى المساواة وممارسة حقوقه السياسية والمشاركة فى توجيه الأمور فى وطنه .

ان العنف المتصاعد والمتسم بعدم المبالاة وبجياة وأمن وحق المواطن الافريقى الاصيل فى جنوب أفريقيا جريمة بشعة ومتصلة ومميرة لغضب واشمئزاز فى كل بقعة فى هذه الدنيا الواسعة . وهى جريمة تستغل اهمال وتهاون الدول الكبرى وشعوب العالم وعدم الوقوف فى وجهها باصرار وايمان .

ولذلك فان المنظمة العربية لحقوق الانسان توجه الى جميع المواطنين فى دول وشعوب الارض نداء لاستحثائهم لاتخاذ جميع وسائل الاستنكار والاحتجاج والرفض لمسلك حكومة جنوب أفريقيا العنصرية الوحشى . ويستحث تلك الدول والشعوب حتى تبادر بتوقيع عقوبات اقتصادية مباشرة على تلك الحكومة المتحدية لكرامة وشرف الانسان حتى ولو كان فى هذه العقوبات ما يؤذى الشعب الاسود فيها . فان هذا الاذى المؤقت سيؤدى حتما الى سقوط هذا النظام المرذول الذى يتعثر فى الدم والجماجم والعظام والذى لا بد أن يختفى ويروى .

المنظمة العربية لحقوق الانسان

١٩٨٥/٩/٧



ala?